

مكتبة التأمين العراقي

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق منذ 2003 وقضايا ذات صلة رصد نقدي



مصباح كمال

2025

عنوان الكتاب: تعيين المديرين العاميين لشركات التأمين الحكومية في العراق منذ 2003 وقضايا ذات صلة: رصد نقدي

المؤلف: مصباح كمال

طبعة إلكترونية: طبعة أولى 2025

الناشر: مكتبة التأمين العراقي-مصباح كمال
misbahkamal@btinternet.com

يمكن الاقتباس من هذا الكتاب مع الإشارة إلى المصدر.

رغم الجهد والعناية التي بذلها المؤلف فإنه لا يتحمل أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب فيما يتعلق بأي خطأ أو نقص أو عيب في شكل الكتاب أو مضمونه.

يحتفظ مصباح كمال بحقوقه المعنوية في هذا الكتاب.

جميع الحقوق محفوظة للناشر

المحتويات

7.....	إهداء.....
8.....	تمهيد لأطروحات الكتاب.....
15.....	حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة.....
20.....	عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد... الاتهام
21.....	تعليق عام
23.....	القذف والتشهير برئيس ديوان التأمين
24.....	إساءة فهم "الكومشنات"
26.....	مزاعم الفساد المالي والإداري في شركة التأمين الوطنية
30.....	العلاقة بين الاستشاري وشركات التأمين الحكومية
34.....	مآل التشهير بشركة التأمين الوطنية
36.....	هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟.....
36.....	مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية العامة؟
38.....	موقف منتسبي شركة التأمين العراقية من تعيين رشاد الدايني مديراً عاماً للشركة: تأملات
42.....	شركة التأمين العراقية ومديرها العام الجديد وبعض المهمات الجديدة- القديمة.....

42	عرض سريع لتعيين مدير عام لشركة التأمين العراقية العامة
44	بعض المهمات المطروحة على المدير العام الجديد للشركة
44	الموقف من فيروس كورونا المستجد.....
45	تطوير منتجات التأمين.....
45	التدريب المهني.....
46	الاكتواري.....
47	وضع جداول الوفيات.....
47	التصنيف الائتماني للشركة.....
48	دمج شركة التأمين العراقية بشركة التأمين الوطنية.....
50	ضمان تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة.....
50	دور نافع للسوق التنافسية في العراق.....
نظرة على بعض تداعيات تعيين "مدير عام" جديد لشركة إعادة التأمين العراقية. 52	
52	غياب الإعلان عن شاغل الموقع الأول في الشركة
53	سوء تطبيق البيروقراطية في التعيين
56	هل المعرفة بالتأمين ضرورية لتعيين "المدير العام"؟
59	مراجعة لتعيين بعض المدراء
61	غياب تكامل قطاع التأمين العراقي
63	الإسناد الإلزامي وتكامل قطاع التأمين العراقي
63	الإسناد الإلزامي لأعمال التأمين المكتتبه من قبل شركات التأمين المباشر
68	الفساد في قطاع التأمين العام؟ نظرة إلى الوراء
72	الفساد الإداري في شركة إعادة التأمين العراقية
74	الفساد ظاهرة عامة

75	هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنیان منخور.....
75	غياب الموقف
76	طيف سامي، وزيرة المالية
77	سكوت قطاع التأمين
78	تغيير في إدارة شركات التأمين العامة
81	حول سياسة الاستخدام في شركات التأمين العامة
83	إعادة تقييم قطاع التأمين العراقي
86	رسالة خاصة حول أوضاع شركة التأمين الوطنية بعد تعيين مدير عام جديد سنة 2023.....
86	نص الرسالة
87	الرد على الرسالة
92	تعليق قصير على تغيير إدارة الشركة العراقية للتأمين.....
94	بعض المثالب في إدارة شركات التأمين العامة: شركة التأمين الوطنية نموذجاً.....
105	تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية.....
105	الخبر
105	ما الذي نعرفه عن عاصم حميد تركي الشوكة؟
107	في نقد سياسة التعيين في شركات التأمين العامة
109	دور لديوان التأمين؟

- 110 خلو قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 من أحكام تعيين المديرين العامين
- 110 تعليق الحكم على إدارة عاصم حميد تركي الشوكة لشركة التأمين العراقية
- 111 تعليقات على الورقة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
- 111.....تعليق أحمد ياسين
- 112.تعليق: مصباح كمال: عودة إلى مناقشة سياسة تعيين رؤساء شركات التأمين العامة.
- 114.....تعليق أحمد ياسين
- 116.....تعليق مصباح كمال: الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.
- 117.....تعليق سمير عبد الأحد: المدير العام لشركات التأمين بين الخبرة وعدمها
- 118.....تعليق مصباح كمال: تقييم المدير العام لشركة التأمين
- 120.....تعليق موظف في شركة التأمين العراقية العامة.
- 123 الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام
- 123 نظرة عامة
- 125 لماذا هذه الرسائل
- 126 ملامح من منهج عبد الباقي رضا في الإدارة
- 130 التدريب داخل وخارج العراق
- 132 السياسة السعرية
- 133 عبد الباقي رضا معاصراً لأحداث نصف قرن
- 136الملاحق
- 137 الملحق رقم 1: المدير العامون لشركة التأمين الوطنية، 1952-2023
- 139 الملحق رقم 2: المدير العامون لشركة التأمين العراقية، 1964-2025
- 141 الملحق 3: المدير العامون لشركة إعادة التأمين العراقية، 1960-2025

إهداء

شهد قطاع التأمين العراقي منذ خمسينيات القرن العشرين وجود مجموعة طيبة من ممارسي التأمين، عملت بتفاني وإخلاص في مختلف العهود لتعزيز مكانة التأمين في المجتمع، وقدمت أمثلة مرموقة في أداء المهام بمهنية متميزة بعيدًا عن التحيزات الدينية والطائفية والمناطقية.

لهذه المجموعة من الأحياء ومن الراحلين إلى عالم الأبدية، أهديهم هذا الكتاب بتواضع التلميذ الذي تعلم منهم.

تمهيد لأطروحات الكتاب

(1)

هذا الكتاب ليس تأريخاً للمديرين العاميين لشركات التأمين/إعادة التأمين العراقية المملوكة للدولة فمثل هذا التوثيق يتطلب البحث الذي لا يمكن القيام به دون الوصول إلى المصادر، المفترض أنها موجودة لدى الشركات العامة الثلاث: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية. وحتى تحديد الفترة بسنة 2003 لا يعني أننا نستطيع تغطية المديرين العاميين منذ هذه السنة حتى الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن الأوراق التي يضمها هذا الكتاب هو شكل بسيط من أشكال التوثيق إذ بدونها قد يصعب الوصول إلى ما جرى وما تم تداوله في المجتمع التأميني العراقي منذ 2005.

تفتقر مكتبة التأمين العراقية للسيرة الذاتية للمديرين العاميين، ولم يتبرع إي باحث للبحث والكتابة عن سيرة بعض المديرين. ومع هذا وثق بعض أركان التأمين العراقي تجربتهم المهنية في سير ذاتية، نذكر من بينهم بهاء بهيج شكري² وعبد الباقي رضا³ ومصطفى رجب⁴ وفؤاد عبدالله عزيز⁵. كما تفتقر المكتبة إلى كتب تدرس تاريخ شركات التأمين: نشأتها، تطورها، وزاوها في السياق السياسي-الاقتصادي للعراق.

معظم الأوراق التي تُشكل فصول الكتاب تركز على فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، نشرت في أوقات ومواقع مختلفة قمت بضم

² بهاء بهيج شكري، بحث في التأمين (عمان: دار الثقافة، 2012)، "البحث التمهيدي: تجربتي في التأمين"، ص 15-82.

³ عبد الباقي رضا، رسائل في السيرة الذاتية والتأمين (مكتبة التأمين العراقي، 2022)

⁴ تيسير التريكي ومصباح كمال، حوار مع راند في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب (بيروت: منتدى المعارف، 2020)

⁵ فؤاد عبدالله عزيز، ثلاثة عقود في شركة التأمين الوطنية (مخطوط غير منشور كتبه سنة 2017، وطلب مني تحرير فصوله بهدف النشر، لكن المرض أقعده في البيت وانقطع التواصل معه ما خلا بعض الرسائل القليلة مع نجله وهذه توقفت أيضاً، وظلت المخطوطة عندي جاهزة للنشر بانتظار موافقة المؤلف أو نجله). إن نشره ككتاب ورقي أو إلكتروني سيجعله في متناول الباحثين.

وحسب علمي فإن موفق حسن رضا يفكر أو ربما بدأ يعمل على تدوين مذكراته.

بعضها إلى كتب أخرى لي، فورقتي "الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام"، وهي حتى الآن دراسة فريدة من نوعها، كانت فصلاً في كتاب دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (مكتبة التأمين العراقي، 2020)⁶ وشكّلت مدخلاً لكتاب المرحوم عبد الباقي رضا رسائل في السيرة الذاتية والتأمين (مكتبة التأمين العراقي، 2022). إن ما دفعني إلى نشر بعض هذه الأوراق في أكثر من كتاب هو إشاعتها بين القراء لعل أحدهم يستفيد من مقترباتها للقيام بدراسات مماثلة أو أفضل منها، وهو المرجى.

(2)

في الفترة الممتدة ما بين سنة 1950 حين تأسست شركة التأمين الوطنية وسنة 1964 حين صدرت قوانين التأمين، كانت التأمين الوطنية هي شركة التأمين الحكومية الوحيدة في سوق التأمين العراقي. ومع التأمين ولحين صدور قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 كانت السوق حكرًا على ثلاث شركات حكومية: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية (وكانت مختصة بتأمينات الحياة منذ سنة 1964 حتى سنة 1988)، وشركة إعادة التأمين العراقية.⁷

هذه الشركات لا تزال نشطة في سوق التأمين العراقي وتتنافس مع عدد كبير من شركات التأمين الخاصة (حتى الآن لم تتأسس شركة مختصة بإعادة التأمين لتنافس شركة إعادة التأمين العراقية).⁸

أذكر هذه الحقائق البسيطة للتذكير بأن الشركات العامة ومنذ سنة 2000 تعمل في سوق قائم على التنافس مما يستوجب من المديرين العامين التعامل مع معطيات السوق بما يخدم مصالح المؤمن لهم ومصالح قطاع التأمين

⁶ ومثلها ورقتي في نفس الكتاب "مؤيد الصفار: مكتب ومدير في شركة تأمين عامة"، ص 205-2017.

⁷ تأسست أول شركة تأمين خاصة بموجب قانون 1997 سنة 2000، وعندما خضع العراق للاحتلال الأمريكي كانت هناك ثلاث شركات خاصة: شركة دار السلام للتأمين، الشركة الأهلية للتأمين، شركة الحمراء للتأمين.

⁸ مصباح كمال، "ملاحظات حول مشروع تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين في العراق"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[مصباح كمال*: ملاحظات حول مشروع تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين في العراق – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)

[مصباح-كمال-ملاحظات-حول-مشروع-تأسيس-شركة-جديدة-لإعادة-التأمين-في-العراق.pdf](#).

وتتمية السوق بشكل عام. حسب علمي، لم تخضع العلاقة بين شركات القطاع العام والخاص حتى الآن إلى دراسات مستقلة.

(3)

لعل القارئ المهتم يجد في الكتاب بعض الخطوط العامة لرسم سياسة لتعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية، وكذلك شركات التأمين الخاصة فهذه الأخيرة لا تخلو من عيوب تنظيمية.

كما هو معروف، هناك شروط قانونية (قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 إضافة إلى قوانين أخرى معروفة لدى أهل الاختصاص) وأخرى إدارية (دور مجلس إدارة الشركة) تنظم تعيين المدير العام لشركة تأمين حكومية في العراق. وقد أوضحنا ذلك في ورقتنا "تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية". إضافة إلى ذلك، هناك إجماع في المجتمع التأميني أن مثل هذا المدير العام يجب أن يتمتع بطيف من المؤهلات المهنية والخبرة/الخبرات كأن يمتلك خبرة عملية في مجال التأمين (المباشر أو إعادة التأمين) أو الإدارة المالية، ويتمتع بالكفاءة والنزاهة والسمعة المهنية الجيدة، ويمتلك القدرة على رسم السياسات والخطط الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والخطط لضمان تحقيق الأهداف المرسومة للشركة.

إن هذه المؤهلات مطلوبة لإعانة المدير العام على تحديد رؤية للشركة وأهدافها تجمع بين ما هو مُحدد قانوناً لها وما يتطلبه المجتمع من خدمات تأمينية (قيادة استراتيجية). وكذلك إدارة الهيكل التنظيمي للشركة، بعيداً عن الأهواء الشخصية والدينية وغيرها من التحيزات، لتوزيع المهام والمسؤوليات على رؤساء الأقسام، وتطوير الكفاءات القائمة باتباع مناهج التدريب المختلفة، وإدامة الأداء. وفي نفس الوقت، ضمان إدارة الموارد المالية (استخدامات الميزانية، والاستثمارات، وإدارة الأخطار التي تواجهها الشركة من خلال حسن تدبير حماية إعادة التأمين والأدوات الأخرى لإدارة الخطر).

هذه المطالب تنطبق على إدارات شركات التأمين العامة والخاصة، إذ عليها تحقيق التوازن بين الربحية والخدمة العامة دون تعريض الشركة لخطر الانهيار عند الاستغراق في منافسة شرسة لتحقيق أقصى الأرباح أو أكبر حصة سوقية من أعمال التأمين دون الأخذ بنظر الاعتبار حجم وتكرارية

التعويضات والتساهل في استخدام الأرصدة المالية في استثمارات غير مأمونة.

وباعتبار المدير العام قائدًا للشركة يتوقع منه طرح الأفكار لتطوير المنتجات والخدمات التأمينية بما يتلاءم مع احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات على أنواعها المختلفة. مثل هذه الأفكار ضرورية في بيئة زماننا التي تستوجب إدخال التقنيات الرقمية في مختلف مراحل العملية التأمينية. وفي سياق هذه البيئة أيضًا يتعين على المدير العام ضبط عمل الشركة وفق قواعد الحوكمة governance والامتثال compliance والمساءلة accountability والشفافية transparency ومكافحة الفساد في العمل، والتي أخذت تأخذ حيزًا مهمًا في إدارة الشركات—وهي ما تتولى هيئات الرقابة الكشف عنها والتأكد من الالتزام بها وفرض الإجراءات القابية والغرامات في حال الإخلال بها. إن من شأن هذه الإجراءات إشاعة ثقافة النزاهة في العمل التأميني وتعزيز ثقة المؤمن لهم بمؤسسة التأمين.

وهنا أحيل القارئ إلى التعليق المهم الذي كتبه الزميل سمير عبد الأحد تحت عنوان "المدير العام لشركات التأمين بين الخبرة وعدمها" كمساهمة منه في التعليقات على ورقتي "تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية" (ص 117 في هذا الكتاب). لإثارة شهية القارئ المهتم اقتبس هذه العبارات من تعليقه:

في عالم التأمين، لا يُنظر إلى موقع المدير العام بوصفه مقعدًا إداريًا عاديًا، بل باعتباره موقعًا حاسمًا تتقاطع عنده مسؤوليات رأس المال، إدارة المخاطر، ومتطلبات الرقابة. اختيار الشخص المناسب لهذا المنصب يشبه تعيين قائد سفينة في عرض البحر؛ إن امتلك الخبرة الكافية في قراءة الخرائط والتيارات، قادها إلى بر الأمان، وإن افتقدتها، أغرقها ومن عليها.

المعايير العالمية اليوم واضحة وصارمة: المدير العام لشركة تأمين كبرى يجب أن يجمع بين الخبرة الفنية العميقة في العلوم الاكتوارية، إدارة المخاطر، والاستثمارات—وبين القدرة على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد، والتعامل بكفاءة مع هيئات رقابية لا ترحم ...

(4)

إن قيام وزراء المالية بتدوير المديرين من موقع أو هيئة إلى أخرى (على سبيل المثال من الكمارك)، تعينوا فيها أصلاً على أساس الانتقاء المحاصصي كشرط أساس لا يساهم في معالجة قضايا شركات التأمين الحكومية. كيف يمكن، مثلاً، تطوير هذه الشركات مع التغيير المستمر للمديرين؟ وكيف يمكن اختبار السياسات والخطط مع هذا التغيير؟

إن مراجعة سريعة لجداول المديرين العامين في الشركات الثلاث الملحقة بالكتاب تكشف عن سرعة التغيير خاصة عند مقارنة بقاء بعض المديرين بعد 2003 في مناصبهم لفترات قصيرة مع المديرين قبل هذا التاريخ. خير مثال على ذلك هو إدارة مصطفى رجب لشركة إعادة التأمين العراقية منذ تأسيسها سنة 1960 حتى سنة 1980؛ عشرون سنة تم فيها بناء كوادر الشركة، أحياناً من الصفر، وإعلاء مكانة الشركة في أسواق التأمين العربية وأسواق دول العالم "الثالث". وبعده جاء قيس محمود المدرس (1980-1998) ليكمل الإرث الذي استلمه وفي ظل ظروف صعبة: الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) وبدء الحصار الاقتصادي على العراق مع غزو العراق للكويت سنة 1990.

وقل مثل ذلك بالنسبة لشركة التأمين الوطنية في ظل إدارة عبد الباقي رضا (1966-1978) حيث تم تعزيز الكوادر وتعظيم القدرة الاحتياطية للشركة. وأكمل هذا الإرث موفق حسن رضا (1978-1992) في ظل الحرب العراقية الإيرانية وبدء الحصار الاقتصادي. ويأتي بعده فؤاد عبد الله عزيز (1992-1996) ليعمل مع إعادة العراقية وشركة التأمين العراقية للحفاظ على الحدود الدنيا من النشاط التأميني وخاصة بالنسبة لتأمين الأخطار الكبيرة بوضع سقف، على بساطته، للحد الأعلى للمسؤولية. وقل مثل ذلك بالنسبة لفترة إدارة عبد الخالق رؤوف خليل لشركة التأمين العراقية (1992-1998).

لم يكن العمل سهلاً في ظل الحرب والحصار والبطش وهو ما مهد لبدء تدهور الشركات الحكومية الثلاث. لقد امتد مناخ الخوف إلى السنوات الأولى بعد الاحتلال الأمريكي ووصل حد سكوت رؤساء الشركات الثلاث والتخوف من التعبير بحرية عن رأيهم تجاه ما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة (سلطة الاحتلال الحاكمة) تخطط له من مشاريع لإعادة هيكلة قطاع

التأمين العراقي سنة 2003 والذي تمخض عن إصدار قانون تنظيم أعمال التأمين اسنة 2005 (الأمر رقم 10 على شاكلة أوامر سلطة الاحتلال) الذي صاغه المحتل الأمريكي.⁹

(5)

قد يثار السؤال: لماذا هذا الاهتمام بدراسة المديرين العامين لشركات التأمين العامة وحتى الخاصة بشكل غير مباشر؟ لأنهم، ببساطة، جزء من تاريخ هذه الشركات وهو ما يدرسه المختصون بالتاريخ الاقتصادي في إطار ما يعرف بتاريخ الأعمال business history. ونجد في مكتبة التأمين باللغة الإنجليزية عشرات الكتب الأكاديمية لمؤرخين اقتصاديين ومؤرخين للتاريخ العام عن تاريخ شركات تأمين معينة. ونعرف أن علماء التاريخ يكرسون الكثير من بحوثهم وكتاباتهم لدراسة الملوك والرؤساء ومن يعرفون بالعظام. وهذا الاهتمام من المؤرخين لا ينشأ من فراغ بل من حقيقة أن للفرد دور في صنع التاريخ.¹⁰ ويوثق لنا هؤلاء العلماء أن التاريخ في العالم يشهد على نماذج متميزة، سلبيًا وإيجابيًا، أثرت على مصائر الأوطان والشعوب.

ولهذا تأتي دراسة المديرين ضمن هذا السياق العام لدراسة تاريخ الأعمال. فهؤلاء أفراد هم نتاج زمنهم ويعكسون طبيعة النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم والسائد من الأفكار. وللمعمرين منّا ممن عملوا في ما بعد النصف الثاني من القرن الماضي، تجربة في العمل تحت إدارات متميزة في عملها، تركت بصماتها على تاريخ الشركات التي كانوا يديرونها. وهم بذلك تركوا أثرًا يُستشهد به عند البحث في تاريخ التأمين العراقي. أذكر كمثال، مع الاعتذار للآخرين ولكوادر الصف الثاني من مدراء أقسام إلى موظفين

⁹ راجع الإشارات المؤدية لهذا السكوت في كتاب مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)، فصل "إعادة صياغة قوانين التأمين في العراق"، ص 49-50. ليس معروفًا إن تقدم أي مدير عام بموقف من مشروع إعادة هيكلة قطاع التأمين الحكومي في حين أن واحدًا أو اثنين من ممثلي شركات التأمين الخاصة كانوا أكثر جرأة في التحدث مع مستشاري سلطة الاحتلال وإثارة التساؤلات.

¹⁰ عليّ أن اعترف بأنّي تأثرت أيام دراستي الجامعية بكتابين:

G V Plekhanov, *Fundamental Problems of Marxism* (London: Lawrence & Wishart, 1969), Appendix: *The Role of the Individual in History*, pp139-177.

E H Car, *What is History* (Penguin Books, 1964, first published in 1961), Ch 2, *Society and the Individual*, pp 31-55.

آخرين وهم كثر، إدارة مصطفى رجب لشركة إعادة التأمين العراقية (1960-1980) وإدارة عبد الباقي لشركة التأمين الوطنية (1966-1978). ثرى ما الذي سيتركه المديرون العامون الذين نصّبهم وزراء المالية، بعشوائية، على دسّت إدارة الشركات العامة؟ حقًا "ماذا يبقى منهم للتاريخ؟"

التمني هو أن يتحفز الباحثون الشباب لدراسة القيادات الإدارية وشروط تعيينها وإسهاماتها في تطوير الجوانب المختلفة لعمل شركات التأمين.

تنبيه

أدعو القراء إلى تصحيح أية معلومات تنطوي على خطأ، كما فعل أحمد ياسين فيما يخص تعيين المدير العام الجديد لشركة التأمين العراقية، عاصم حميد الشوكة، إذ أمدني بمعلومات تصحيحية عن عمر المدير العام الجديد وجملة من الإجراءات النافعة التي أقدم عليها (للتفاصيل، راجع صفحة التعليقات على مقال "تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية" في هذا الكتاب).

حاولت قدر الإمكان إدراج الأوراق وفق تسلسل تاريخ نشرها ما خلا ورقة "الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام" التي أدرجتها كفصل ختامي.

هناك تكرار لبعض الاقتباسات في أكثر من مقال وقد أبقيت عليها لأنها تأتي في السياق المناسب لموضوع كل مقال.

سترد الأسماء في معظم الحالات دون ذكر الألقاب.

حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة

ذكرنا في مقالة سابقة لم يتح لها النشر بعد، عند التعليق على استقلالية شركات التأمين العامة العائدة للدولة، وفيما يخص موضوع الورقة الحالية، ما يلي:

"هذه الشركات تبدو في الظاهر مستقلة في إدارة كل شؤونها إلا أن ما ينتقص من هذه الاستقلالية أنها كانت، ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ولا تزال خاصة بعد سقوط الدكتاتورية في 9 نيسان 2003، عرضة لتكون أوعية لاستخدام عناصر ذو توجه سياسي معين في كادرها الوظيفي، وأداة لامتصاص البطالة بين خريجي الجامعات وعلى أسس غير فنية (حزبية ووطنية وعشائرية)، أحياناً، وتعمل بموجب قواعد للاستخدام والترقية تفتقر إلى المحفزات وتكبح الطموح والإبداع وتعظيم كفاءة الأداء ولا تعتمد على مبدأ الثواب والعقاب والشفافية والمحاسبة. لربما تلحق هذه الملاحظة حيفاً ببعض العاملين في الشركات وهو ما لا نقصده فنحن نعرف أن المؤهلات الفنية والحرفية للعديد منهم كانت رفيعة وهم الذين ساهموا في إبقاء النشاط التأميني حياً أثناء السنوات الصعبة وهم الذين رقدوا شركات التأمين الخاصة بالعديد من الكوادر وما زال البعض مثابراً في العمل وفي إحياء النشاط التأميني رغم المعاناة الطويلة التي كانت تسم حياتهم."¹¹

وكان موقفنا هذا قائماً على انطباع عام وإسقاط لما كان يجري في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ولم تتوفر لدينا وقتها أمثلة ملموسة فيما يخص قطاع التأمين العام. وكنا نعتقد أن فضاء الحريات العامة ووعي الحقوق وإعلاء قيم الجدارة بعد سقوط النظام السابق في نيسان 2003 سيؤدي إلى تحول ملموس نحو الأحسن في سياسة الاستخدام لدى شركات التأمين العامة رغم استمرار ارتباطها بوزارة المالية. إلا أن هذا الاعتقاد كان في غير محله. فقد اختار، أو ربما أضطر، بعض العاملين في هذه الشركات التقاعد عن العمل امتثالاً لضغوط مختلفة. ويبدو في الظاهر أنهم قد بلغوا السن التقاعدية ولذلك أثروا ترك العمل إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن آخرين قد تجاوزوا هذا السن وما زالوا يعملون مما يستدعي السؤال: هل يا ترى أن تقاعدهم كان بسبب انتماء سياسي أو عشائري أو طائفي؟ لم نستطع التحقق من الأمر ولعل أصحاب

¹¹ مصباح كمال " نظرة سريعة على بعض قضايا شركات التأمين العامة في العراق - ورقة استهلاكية للنقاش " لندن، آب 2006. لم أستطع الوصول إلى مكان نشر هذه المقالة.

الشأن أو العارفين ببواطن الأمور يكشفون جوانب من هذا الموضوع. نضيف على ذلك أن غياب الأمان ربما شجع وما يزال يشجع البعض على التخلي عن العمل وهو ما نشهده من تحرك بعض ممارسي التأمين في بغداد للعمل في إقليم كردستان ومغادرة البعض الآخر للعراق للعمل مع شركات عربية أو الهجرة إلى بلدان أخرى. أما الكوادر الفنية التي ما زالت عاملة في شركات التأمين العامة فإن البعض منهم بات يتعرض للمضايقات وحتى التهديد بالتصفية من قبل عاملين في الشركات ذاتها.

لا نود هنا الوقوف طويلاً مع حقيقة أن شركات التأمين هي مؤسسات لا يستقيم عملها مع التوجهات والتدخلات السياسية والحزبية والطائفية. فكلما تقلصت استقلالية هذه الشركات مالياً وإدارياً كلما ضعفت كفاءتها في الأداء والتطوير وهو ما يشهد عليه حال العديد من شركات القطاع العام في العديد من الدول إذ تحولت بمرور الزمن إلى هياكل بيروقراطية متحجرة لولا الجهد الكبير، في الحالة العراقية، لممارسي التأمين في الإبقاء على درجة من الحيوية والالتزام بالمعايير الفنية ولعدة عقود خلت رغم المثبطات ومناخ القمع العام والحروب والحصار الدولي. وقد نهض نفس إيجابي بعد 2003 للارتقاء بمستوى العمل والأداء خاصة مع تعاظم المنافسة مع شركات القطاع الخاص وتوفر أغلبية إعادة التأمين من الأسواق الدولية بعد انقطاع بدأ مع الغزو العراقي للكويت. وهذا النفس الإيجابي يستحق دعماً من خلال تعزيز استقلالية شركات القطاع العام وهو ما يتطلبه واقعها القانوني كشركات عامة ذات تمويل ذاتي (قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 الذي مازال نافذاً).

إزاء هذا الوضع، وبغية تطويره، فإن اختيار مدراء الشركات يجب أن يكون قائماً على القدرات الإدارية والفنية والمهارات القيادية لهؤلاء لا أن يكون المعيار ولائهم للوزير أو لحزبه أو طائفته. قد يجتمع الولاء مع المهارات الإدارية والقيادية، وفي غياب المعرفة الفنية بالتأمين، لدى البعض كما كان الحال، حسب اعتقادنا، مع اختيار مدير عام شركة التأمين الوطنية من خارج قطاع التأمين والذي اغتيل مأسوفاً عليه في تشرين الأول 2006. فقد كانت له خبرة عملية في قطاع النفط ومعرفة جيدة باللغة الإنجليزية ودراسة أكاديمية في حقل الإدارة في جامعة بريطانية. وقد استوعب الكثير من تفاصيل العمل التأميني خلال فترة قصيرة بالاستماع للفنيين في الشركة والاستئناس بأرائهم.

ربما كان من الأجدى على وزارة المالية أن تُرقي أحد العاملين في شركة إعادة التأمين العراقية، بعد تقاعد مديرها العام، ليتبوا موقع المدير العام. إلا أن ذلك لم يحصل ربما لأن المولاة أو التخادم الطائفي أو الحزبي يحتل قيمة أكبر من غيره في عملية الاختيار.¹² وقد يكون شاهدنا على ذلك ما نما إلى علمنا مؤخراً أن المدير العام الجديد لشركة إعادة التأمين العراقية، المعين من قبل الوزارة، قد استجلب من خارج الشركة وتحديدًا من الشركة العراقية للتأمين (سابقاً الشركة العراقية للتأمين على الحياة).

ويبدو للوهلة الأولى أن هذا الاختيار لا غبار عليه، لكون من وقع عليه الاختيار عاملاً في قطاع التأمين، إلا أن من اختير لمنصب المدير العام للشركة ورئيس مجلس إدارتها لا يمتلك المعارف والمهارات الفنية ذات العلاقة بإعادة التأمين، ولم يسبق له إن عمل في إدارة فنية، ولا يتمتع بمعرفة باللغة الإنجليزية وهي واحدة من المتطلبات الرئيسة للعمل بحكم العلاقة مع معيدي التأمين والوسطاء خارج العراق. وباختصار، فإن خلفية الرجل لا تستقيم مع متطلبات موقعه الجديد فما الذي حدا بالوزارة إلى اصطفائه من بين أقرانه الذين يتوفرون على المؤهلات اللازمة. ترى لِمَ لَمْ يستمر المدير العام بالوكالة في إدارة شؤون الشركة وهو الأدرى بتفاصيل العمل على المستوى الفني. أليس كل ذلك مدعاة للتساؤل. ألم يدر ببال الوزارة الآثار السلبية التي يتركها هذا الاختيار على العاملين في الشركة ممن يحملون إرثاً فنياً في العمل يمتد لعدة عقود سيجبرون على العمل مع رئيس لهم هو دون مستواهم معرفياً

¹² عرف عن وزير المالية، وهو عضو رئيس في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وكان قائداً سابقاً لمليشياتها التي تعرف باسم منظمة بدر، عندما كان وزيراً للداخلية، ميله لخدمة مصالح ضيقة بحيث تحولت الوزارة في عهده إلى مملكة شخصية وحزبية – كما يذكر توبي دودج Toby Dodge أستاذ السياسة الدولية في جامعة لندن ومؤلف كتاب (Iraq's Future (London: Routledge, 2005). "وكوزير للداخلية في حكومة الجعفري، فقد جلب على نفسه انتقاداً دائماً بسبب تسييسه الوزارة، حين سرح كوادر كفوة قديمة واستبدلها بملازمين موالين من مليشياته وحزبه. وقد افلح المالكي في نهاية المطاف في إزاحة جبر من وزارة الداخلية ... و .. تم نقله لتسليم حقيبة المالية. وفي وزارته الجديدة، ما تزال التهم توجه إليه بالتصدي لمبادرات إعادة الأعمار بهدف إعادة تجميع الدعم للحكومة في الضواحي السنية من بغداد في أعقاب حملة "معا إلى الأمام" ضد المتمردين في عام 2006. نقلًا عن:

توبي دودج، "شعب يعيش كابوس رهاب الخضوع للحاكم"، الغد (صحيفة أردنية)، 11 آذار 2007، ترجمة عن لوموند دبلوماسيك. يمكن الرجوع إلى النص الإنجليزي باستخدام الرابط التالي:

<http://mondediplo.com/search?s=toby+dodge>

Toby Dodge, 'Staticide in Iraq, a Population Dominated by a Hobbesian Nightmare,' Le Monde Diplomatique, February 2007.

وفنياً؟ أفي المسألة انحياز سياسي أو طائفي؟ أليس من حق العاملين والمراقبين إثارة هذه وغيرها من الأسئلة باسم المساءلة العامة والشفافية في "العراق الجديد؟" ولكي نكون منصفين، هل أن آخرين من داخل الشركة عُرض عليهم الموقع الرئيسي في الشركة إلا أنهم لسبب أو لآخر لم يقبلوا بتسلم مهام المسؤوليات المترتبة عليه؟ هل أن مناخ ما قبل 2003 أخذ بالتكون من جديد؟¹³

متطلبات الوظيفة أكبر من مؤهلات من اختير له. وهنا ينهض سؤال عن صدق المرء مع نفسه عندما يُكَلَّف بمهام تفوق إمكانياته الفنية والإدارية فقد قال الرسول (صلعم) "رحم الله امرأ عرف قدر نفسه" وقبله نقش على معبد أبولو الإغريقي "أعرف نفسك أولاً." من حقنا أن نسأل: ترى ما الذي يضيفي شخص بمؤهلاته القليلة على إدارة وعمل الشركة؟¹⁴

لنلقي نظره سريعة، من باب المقارنة، على الماضي عندما كان المدير العام لشركة إعادة التأمين العراقية يحمل شهادة دكتوراه في القانون من جامعة سويسرية، ويتحدث بثلاث لغات، ويمثل شركته والسوق العراقي في محافل التأمين العربية والدولية باقتدار، ويعمل، مع جمع من زملائه (البعض منهم يعمل، ومنذ سنوات، في أسواق أخرى والبعض الآخر ترك دنيانا) في بناء

¹³ في أواخر شباط 2007 بعث لي أحد الزملاء مجموعة إعلانات باللغة الإنجليزية عن وظائف استشارية مختلفة لرئيس الوزراء العراقي تحمل في أسفلها اسم السفارة الأمريكية في العراق. وذكر لي الزميل أن اجتماعاً سيعقد للمتقدمين يوم 25 شباط في أحد الفنادق في لندن وأن طلبات التقديم لهذه الوظائف ترسل قبل الاجتماع إلى عنوان إلكتروني باسم شخص معروف كطبيب أسنان وكعضو ناشط في أحد الأحزاب الدينية الحاكمة في العراق – ربما هو نفس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي. ما يستوقفنا هنا هو قيام وزارة الخارجية الأمريكية بوضع المواصفات للوظائف الاستشارية، وغياب أي دور للحكومة العراقية أو السفارة العراقية في لندن في الإعلان عن هذه الوظائف كما هو المعمود. ما يعني هذا، إن غضضنا النظر عن الدور الأمريكي وما يعنيه بالنسبة للسيادة العراقية المنقوصة، هو أن الطابع المؤسسي في سياسة الاستخدام معدومة. هذه السياسة تكاد أن تكون عامة في العراق وهو ما يلقي بعض الضوء على سياسة الاستخدام التي تتبعها وزارة المالية.

وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى تقرير د. أسامة مهدي "واشنطن تبحث عن مستشارين لمكتب المالكي"، في موقع إيلاف 6 آذار 2007 باستخدام الرابط التالي <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/3/216418.htm>

¹⁴ حسب المعلومات التي وفرها لنا أحد الزملاء في العراق فإن الرجل عمل في شركة التأمين العراقية العامة ابتداءً كجاني لأقساط التأمين ومن ثم عمل في الرقابة الداخلية على فروع الشركة وبعدها مسؤولاً عن قسم الأفراد.

شركة إعادة تأمين ذات مستوى رفيع بين شركات إعادة التأمين في "العالم الثالث" من خلال نشر عملياتها في بلدان هذا العالم وتعظيم الاحتفاظ بالأقساط، وتنمية الحرفية لدى العاملين وحتى الاهتمام بمظهرهم الخارجي.¹⁵ وقل مثل ذلك بالنسبة لمدير عام ورئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية التي وطد أركانها بالعمل المثابر منذ أواسط ستينيات القرن الماضي ولأكثر من عقد بعد ذلك لتكون الرائدة مع أقرانها في العالم العربي وتخرج منها العديد من الكوادر الفنية التي تعمل خارج العراق. ولم يكن دور الشركة العراقية للتأمين على الحياة مختلفاً في تطوير عملها وفي بناء كوادرها وإشاعة التأمين على الحياة خلال نفس الفترة. لكن كل ذلك كان قبل أن يزداد تغلغل الحزب الحاكم في تعيينات المدراء والموظفين في شركات التأمين في أواخر سبعينيات القرن الماضي وقبل أن يبدأ التدهور التدريجي لقطاع التأمين بفعل الحروب والعقوبات الدولية.

لا نريد من هذه الإشارة إبراز هذه الشركات العامة وكأنها خالية من العيوب أو قل أنها بعيدة عن النقد لكن تاريخها في الفترة المذكورة، مقارنة مع ما آلت إليه، تجعلها في وضع أفضل ككيانات تجارية تقدم الجوانب الفنية على غيرها من الاعتبارات. ألم يحن الوقت لرفع اليد الوزارية عن شركات التأمين وإعادة التأمين العامة لتدير شؤونها كمؤسسات تجارية مستقلة؟

لندن، آذار 2007

¹⁵ كانت شركة إعادة التأمين العراقية أول من أسس مكتباً للاتصال في سوق لندن للتأمين سنة 1964 استمر يعمل حتى غزو العراق للكويت في آب 1990. ولم تعرف سوق لندن قبله مكاتب من هذا النوع رغم بساطة المهمات التي كان يقوم به إذ أنه لم يسجل كمكتب اكتتابي.

عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد

الملوك حكام على الناس والعلم حاكم عليهم وحسبك من العلم أن تخشى
الله وحسبك من الجهل أن تعجب بعلمك.
علي بن أبي طالب

الاتهام

نشر السيد عزت الشابندر في موقعه في الفيسبوك التعليق التالي بتاريخ 30 حزيران 2019 أنقل نصه حرفياً:

فساد احمد عبد الجليل مدير هيئة التقاعد العامة في شركة التأمين العراقية ايضا
من خلال علاقته بمدير عام التأمين العراقية وايضا
زوجة احمد عبد الجليل موظفة في شركة التأمين الوطنية وعندما تذهب ايفاد يكون
هو بديل عنها بالوكالة ودائماً يذهبون ايفادات سووية هيفاء شمعون واحمد عبد
الجليل وهناك تعاون في السرقات و الفساد الاداري و المالي تفاصيل كثير
يتبع.¹⁶

ونشر تعليقاً ثانياً بتاريخ 2 تموز 2019 أنقل نصه حرفياً أيضاً:

ملفات كثيرة حول فساد مدير عام شركة التأمين الوطنية منها صرف تأمينات غير
قانونية و كومشنات ونقل موظفين يعارضون الفساد الاداري و شراء عقارات في

16

https://www.facebook.com/permalink.php?id=554238185044298&story_fbid=662810857520363

وصلني هذا الرابط والرابط الذي يليه من صديق يعرف اهتمامي بالشأن التأميني في العراق.

اربيل و بغداد والولايات المتحدة و غيرها واضع بعض الوثائق هنا و تفاصيل كثيرة.¹⁷

فيما يلي سأناقش بعض ماورد في هذين التعليقين وتعليقات أخرى أضيفت فيما بعد وصور الوثائق الملحقة بهما. سأذكر الأسماء مع حفظ الألقاب.

تعليق عام

لا أعرف ما هي علاقة عزت الشابندر بالنشاط التأميني العراقي. لم يُعرف عنه أن له اهتماماً بقضايا التأمين وإلا كان قد تعرّض لها في مقابلاته وكتاباته فهو يتحدث في شؤون مختلفة. أفترض أن الوثائق المسرّبة التي عرضها في حسابه أرسلت له من بعض مريديه في شركة التأمين الوطنية، وإن من أرسلها/أرسلته ربما لها مشكلة مع إدارات شركة التأمين الوطنية وتحاول تلطيخ سمعة الشركة وإدارتها.

أزعم أن الوثائق حقيقية، غير مزورة، لكن فهمها منغلق على من قام/قامت بتصويرها بهاتف ذكي وحولتها إلى الشابندر. والشابندر نفسه، في تعليقاته، يكشف عن عدم فهم وفي أحسن الحالات قصور في فهم مؤسسة التأمين وانتشارها الدولي وأساليب التعامل المعهودة بين شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين والوسطاء والاستشاريين وغيرهم من العاملين في مجال الخدمات الساندة للعمل التأميني، وما يعني كل ذلك من تحويل للأرصدة بين الأطراف المعنية بعملية إعادة التأمين.

إن الوثائق المعروضة في حساب الشابندر ناقصة، وهو لا يوفر للقراء خلفية كل وثيقة لتسهيل فهم أهميتها ومغزاها. واحدة منها لا يمكن قراءتها، وأخرى لا تحمل اسم الجهة المصدرة ولا تحمل تاريخاً. وهناك وثيقة تتعلق بحادث غرق زورق وليس واضحاً ما هو المراد من نشر مطالعة داخلية قصيرة عنه تضم اقتراحاً بالاستعانة بخبرة موظف سابق في شركة التأمين الوطنية متمرس

¹⁷ <https://www.facebook.com/65X56/posts/663883097413139>

في عمله.¹⁸ ترى هل أن هذا له علاقة بما جاء في تعليقه حول "صرف تأمينات غير قانونية" مع غض النظر عن غياب الدقة في التعبير.

أما جوقة المعلقين على ما نشره الشابندر فإن تعليقاتهم تنضح جهلاً بالتأمين، وتستند بالدعاء الإلهي على بعض العاملين والعاملات في قطاع التأمين، وتردد كلاماً غير ذا قيمة، مجرد كلام شعاراتي جاهز، غير متقن، لا يضيف إلى معرفتنا بالتأمين شيئاً؛ والقليل جداً من هذه التعليقات تتساءل عن صحة ما أورده الشابندر.

إن اللغة التي استخدمها الشابندر ليست دقيقة. أدعو القراء إلى إعادة قراءة التعليق الأول لتقدير مدى سلامة التعبير والعلاقة المنطقية بين العبارات. ترى هل أن هذه الهشاشة سببها التسرع بالكتابة أو عدم وضوح التفكير أو الجري وراء اللغة الفيسبوكية عند الكثير من مستخدميها والتي لا تعير اهتماماً بالقواعد ووضوح المقصد؟

تذكرني تعليقات الشابندر برسالة إلكترونية كانت قيد التداول في أوائل شهر كانون الأول 2018، موضوعها: "تظلم موظفي شركة إعادة التأمين"، معنونة إلى عدد كبير من شركات التأمين العراقية وأطراف أخرى والقليل من الأشخاص، وتُخاطب الرسالة باسم لفييف من موظفي شركة إعادة التأمين العراقية جهات رسمية عديدة من بينها: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير المالية وغيرهم.¹⁹ فهذه الرسالة، كتعليقات الشابندر، فيها تجني وتقوم على جهالة فاضحة بمفاهيم وممارسات إعادة التأمين.

¹⁸ هناك عدد من المتمرسين المتقاعدين كانوا يعملون في شركة التأمين الوطنية وتستعين بهم الشركة، وشركات تأمين أخرى، للنظر في بعض قضايا التأمين، وفي التدريب أيضاً، كما تستعين بهم المحاكم العراقية كأصحاب خبرة.

¹⁹ مصباح كمال، "حين يتحول الاختلاف حول قضايا فنية إلى مادة للتشهير والإساءة لزملاء العمل: حالة شركة إعادة التأمين العراقية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[Misbah Kamal-Defamation of Iraq Re Personnel](#)

[مصباح كمال: * حين يتحول الاختلاف حول قضايا فنية إلى مادة للتشهير والإساءة لزملاء العمل: حالة شركة إعادة التأمين العراقية](#)

القذف والتشهير برئيس ديوان التأمين

يكتب الشابندر في حسابه أن أحمد عبد الجليل الساعدي "لديه ٤ مناصب مدير عام التقاعد ورئيس ديوان التأمين والضمان الاجتماعي وشركة الدواجن العلف الحيواني كلها بالوكالة".

أن يحتل شخص واحد أربعة مواقع إدارية يعكس خللاً في النظام السياسي الاقتصادي المحاصصي الذي أنشئ بعد 2003. إن كان ما كتبه الشابندر صحيحاً كان على أحمد عبد الجليل الساعدي، من رأيي، أن لا يقبل بهذه المناصب، مهما كانت قدراته الإدارية كبيرة، ولسبب بسيط وهو أن الوقت المتوفر له خلال يوم العمل لا يكفيهِ للاهتمام بشؤون جميع الإدارات التي يقودها. إضافة إلى ذلك فإن كلاً من هذه الإدارات تتطلب اختصاصاً معرفياً ومهنيّاً قد لا تتوفر لديه وإن توفرتا فستكونان هزيلة. إزاء هذا الوضع فإن المتضرر هي الشركات التي يرأسها. ويشهد على ذلك، كمثال، وضع شركة إعادة التأمين العراقية (مديرها العام بالوكالة يشغل منصباً آخر في وزارة المالية) ولو أن بعض قضاياها تعود إلى الماضي.²⁰ فهي لم تشهد تقدماً حقيقياً تحت إدارته والإدارة السابقة. وحتى ديوان التأمين فإنه يراوح في مكانه منذ تأسيسه سنة 2005، ومن الغريب أن إدارتها منذ ذلك الوقت كانت بالوكالة.

جاء أحمد عبد الجليل الساعدي إلى ديوان التأمين عقب انتهاء عمل صادق عبد الرحمن الخالدي (شغل سابقاً موقع المدير العام لشركة التأمين العراقية ومن ثم شركة التأمين الوطنية). أما لماذا اختير لإشغال رئيس الديوان بالوكالة فهو سؤال جوابه عند من يملكون صنع القرارات حصرأ بهم، فليس لنا مجلس خدمة مستقل ليقوم بالاختيار.

أين الفساد في اشتراك هيفاء شمعون عيسى وأحمد عبد الجليل الساعدي وغيرهما في الإيفادات لاجتماعات تجديد اتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية لصالح شركات التأمين العراقية، الخاصة والعامة، المستفيدة من حزمة هذه الاتفاقيات؟

²⁰ مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها (نور للنشر، 2018).

إن "ظاهرة" اشتراك الرؤساء والمدراء في مثل هذه الاجتماعات ظهرت بعد 2003. ففريق التفاوض العراقي قد يصل أحياناً إلى تسعة أشخاص. ليس هناك ضرورة لمثل هذا العدد ولكن يبدو أن ضعف القدرات تستدعيه لضمان عرض أفضل لتجربة سوق التأمين العراقي والمعلومات الإحصائية والاكتتابية والتغييرات المطلوبة في شروط الاتفاقيات في المفاوضات مع معيد التأمين القائد (عادة ما يكون ممثلاً بشخصين). في الفترة ما قبل 2003 كانت شركة التأمين الوطنية، على سبيل المثال، توفد مدير قسم إعادة التأمين وربما مدير أحد الأقسام الفنية الأخرى أو أحد موظفيها الفنيين (كالطيران أو التأمين الهندسي) للتفاوض على تجديد اتفاقيات إعادة التأمين. لم يكن المدير العام مشاركاً في الإيفاد. لا أتذكر أن عبد الباقي رضا، عندما كان مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية (1966-1978)، شارك في مفاوضات تجديد اتفاقيات الشركة.

إن كان هناك ما يبرر التحاق رئيس ديوان التأمين بالوفد العراقي للمفاوض فهو رغبة معيد التأمين القائد للتعرف على رأي الديوان حول الأوضاع القانونية للتأمين وما هو مرسوم لتطوير أوضاع التأمين، كون الديوان هيئة الرقابة على النشاط التأميني، والتعليمات الصادرة عنها تحدد ضوابط العمل والامتثال لمتطلبات قانون تنظيم أعمال التأمين. وقد شارك في الماضي رئيسان للديوان في اجتماعات تجديد اتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية. لذلك فإن مشاركة أحمد عبد الجليل الساعدي ليس أمراً مستجداً.

إساءة فهم "الكومشنات"

يستخدم الشابندر وغيره مفردة "كومشنات" الأجنبية لما تحمله من شحنة سلبية ومن رفض في الوجدان العام وخاصة الوجدان الجاهل غير العارف بمضمون المصطلح. وعدا ذلك فإن الشابندر لم يحدد مصادر هذه الكومشنات.

إن أدبيات التأمين الرسمية والمعهودة تستخدم مفردة "العمولة" و"العمولات" بدلاً من المصطلح الإنجليزي commission. والعمولات على أنواع ومنها:

- عمولة الإسناد/عمولة إعادة التأمين، تمنحها شركة إعادة التأمين لشركة التأمين المباشر (الشركة المُسندة).
- عمولة الأرباح، تمنحها شركة إعادة التأمين للشركة المسندة اعتماداً على نتيجة الأعمال المضمونة في اتفاقية إعادة التأمين.
- عمولة الوساطة، تمنحها شركة التأمين المباشر لوسيط التأمين المنتج للأعمال؛ أو هي العمولة التي تمنحها شركة إعادة التأمين لشركة وساطة إعادة التأمين.

هذه العمولات وغيرها، المتفق عليها، مُقيّدة بضوابط قانونية وأخرى عرفية نابعة من التاريخ الطويل للنشاط التأميني.²¹

عندما يكون هناك وسيط بين شركة التأمين المباشر (الشركة المُسندة) وشركة إعادة التأمين فإن إحدى وظائف الوسيط هو تحصيل أقساط إعادة التأمين من الشركة المسندة وحفظها في حساب خاص لديه لتسديدها إلى شركة إعادة التأمين. ومن المفيد هنا أن اقتبس ما كتبه ممارس تأميني عريق حول الالتزامات التي تقع على وسيط إعادة التأمين ومن بينها تحصيل أقساط إعادة التأمين:

الالتزام بدفع مبالغ الأقساط إلى معيدي التأمين، ومبالغ التعويضات إلى الشركة المسندة. يقوم الوسيط باستلام أقساط إعادة التأمين من الشركة المسندة بغرض دفعها إلى معيدي التأمين، كما أنه يقوم باستلام مبالغ التعويضات المسددة من قبل معيدي التأمين بغرض دفعها إلى الشركة المسندة. ويقع على وسيط إعادة التأمين القيام بتحصيل تلك المبالغ من الجهة المدينة وتحويلها إلى الجهة المستحقة لها مع بذل الهمة المعقولة...²²

²¹ Hugh Cockerell and Gordon Shaw, *Insurance Broking and Agency: The Law and Practice* (London: Witherby & Co Ltd, 1979).

للتعرف على بعض أنواع عمولات الوساطة والإشكاليات المرتبطة بها راجع: مصباح كمال، مقالات ومراجعات حول الخطر والتأمين، ترجمة وإعداد (بيروت: منتدى المعارف، 2019)، الفصل العاشر: مكافأة وسيط التأمين لدى لويذر، ص 137-146.

²² عادل داود، مقدمة في إعادة التأمين (لندن: دار ويزربي وشركاه، 1991)، ص 29-30.

ولهذا فإن شركة إعادة التأمين العراقية أو شركة التأمين الوطنية أو أية شركة تأمين أخرى عاملة في العراق وتتعامل من خلال الوسطاء مع أسواق إعادة التأمين الدولية في مجال إعادة التأمين الاتفاقي treaty reinsurance أو الاختياري facultative reinsurance،²³ تحول مبالغ أقساط إعادة التأمين إلى وسيط إعادة التأمين ليقوم بدوره بتسديد هذه المبالغ لمعيدي التأمين بعد استقطاع مبلغ عمولة الوساطة المتفق عليها.

ترى أي من العمولات كانت تدور في ذهن الشابندر، ومن كان يدفعها ومن يستلمها؟

مزاعم الفساد المالي والإداري في شركة التأمين الوطنية

يكتب الشابندر أن هناك "ملفات كثيرة حول فساد مدير عام شركة التأمين الوطنية" والمقصود بالمدير هنا هو هيفاء شمعون عيسى التي جاء تعيينها مديراً عاماً بالوكالة في آذار 2017، وأنيطت بها أيضاً إدارة شركة التأمين العراقية، وشغلت لوقت قصير إدارة شركة إعادة التأمين العراقية (كانون الثاني 2018-آذار 2018).²⁴ ويشير الشابندر إلى الوثائق التي نشرها لكني لا أرى في هذه الوثائق دلائل على الفساد المالي؛ لذلك أتمنى عليه تنويرنا بحيثيات هذا الفساد.

لقد ناقشت موضوع الفساد المالي والإداري في قطاع التأمين العراقي مع كاظم حبيب. ولفائدة الشابندر ومريديه وللقرءاء أود أن اقتبس ما كتبت به هذا الشأن

²³ طريقة لإعادة تأمين الأخطار التي لا توجد بشأنها اتفاقية لإعادة التأمين التلقائي عليها. بموجب هذه الطريقة تقوم الشركة المسندة بعرض كل خطر تأميني لوحده على معيد التأمين، وللمعيد حرية قبول أو رفض إعادة تأمين الخطر المعروض عليه، ومن هنا منشأ الاختيار.

بهاء بهيج شكري، المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين، الجزء الأول (عمان: دار الثقافة، 2016)، ص 574-575.

²⁴ مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها، مصدر سابق، ملحق 9- المدراء العامون لشركة إعادة التأمين العراقية، 1960-2018، ص 105.

تحت العنوان الفرعي "السياسة الاقتصادية والسياسة العامة والفساد: هل كان الفساد غائباً في قطاع التأمين قبل 2003؟"²⁵ ففيه توضيح لبعض أشكال الفساد وإشارات تمس الماضي القريب.

يتناول د. كاظم حبيب الفساد من خلال ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة، ونظراً لأهمية الموضوع ووضعه في إطاره الصحيح سأقتبس مطولاً مما كتبه، فهو يقول في البدء:

أدرك تماماً ومقتنع جداً بأن السياسة الاقتصادية في بلد ما تشكل الوجه الثاني للسياسة العامة للبلد ذاته، فهما وجهان لعملة واحدة، وحين يكون النظام السياسي فاسداً ومستبداً وفاقداً للشرعية الدستورية، فلا يمكن أن يكون الاقتصاد نظيفاً وديمقراطياً ومنفذاً لإرادة مصالح الشعب. ومن عاش الاقتصاد في فترة البعث الطويلة الأمد، يدرك كيف كان الاستبداد والظلم والفساد منتشراً في قضايا العقود والنشاط التجاري

وبعد ذلك يناقش حضور الفساد من عدمه في قطاع التأمين كما يلي:

أعرف جيداً بأن الأستاذ الفاضل والخبير المهني الكبير، في مجال التأمين ورئيس الشركة الوطنية للتأمين الأخ عبد الباقي رضا، الذي أكن له كل الاحترام والتقدير، نظيف جداً وحريص على عمله ونزيه في عمله، وكذا الكثير من العاملين في جهاز التأمين التابع للدولة، ومنهم شخصكم الكريم، مصباح كمال. ولكن هذا لا يعني أن كل جهاز التأمين وإعادة التأمين والشركات العاملة في هذا القطاع كانت كلها نظيفة ونزيهة وحريصة على أموال الدولة والمجتمع.

وحين تحدثت عن سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين وإعادة التأمين، فاعتمادي يستند إلى طبيعة الدولة ومجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها في التنمية الانفجارية التي أقرتها حكومة البعث في المؤتمر القطري الثامن في العام 1974.

²⁵ مصباح كمال، "د. كاظم حبيب وبعض قضايا التأمين بالعراق"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraquieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/02/Kadhim-Habib-further-discussion-on-insurance-issues.pdf>

في مثل هذا النظام الدموي المستبد والفاقد والأهوج لا يمكن أن أتصور أن قطاع التأمين قد سلم من الفساد في أجزاء منه، إن لم يكن كله، وليس بالضرورة بمعرفة رئيس الشركة الوطنية للتأمين أو بعض العاملين فيه. واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمتع والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين أيضاً.

ليس من السهل مناقشة مقترح د. كاظم لموضوع الفساد في قطاع التأمين في فترة ما قبل 2003. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى مصادر الفساد المالي والإداري المحتملة. ويمكن إيجاز بعضها فيما يخص الفساد المالي بالآتي:

- التلاعب بأقساط التأمين (تخفيضها دون وجه حق، على سبيل المثال) لصالح أشخاص معينين مقربين من مكتب التأمين في شركة التأمين أو لهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة الحاكمة.
- التساهل في تسوية المطالبات بالتعويض، المشكوك بشمولها بغطاء وثيقة التأمين أو التي تنطوي على مبالغ في تقدير حجم الأضرار وتكاليف التصليح والاستبدال حسب مقتضى الحال، لخدمة وترضية أصحاب السلطة والمقربين منهم.
- التواطؤ على تسوية مطالبات التعويض بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن ثم اقتسام القيمة الفائضة عن القيمة الحقيقية بين مسؤولي التعويض في شركة التأمين والمؤمن له.
- حصر أعمال إعادة التأمين الاختياري، دون مبرر حقيقي، من قبل إدارة إعادة التأمين في شركة التأمين مع وسيط دولي لإعادة التأمين أو شركة إعادة تأمين دولية مقابل الرشى.

حسب تجربتنا في أواخر ستينيات ومعظم سنوات سبعينيات القرن الماضي لم نلاحظ وجود مثل هذه الظواهر في شركة التأمين الوطنية. كما أن نظام الاكتتاب وتسوية مطالبات التعويض كان مقيداً بحيث لا يكون فردياً، محصوراً بشخص واحد. ولعله من المفيد قراءة ما كتبناه عن أحد مكنتبي شركة التأمين الوطنية للتعرف على جوانب من العملية الاكتتابية ومنهج تسوية التعويضات.²⁶

²⁶ مصباح كمال، "مؤيد الصفار: مكتب ومدير في شركة تأمين عامة"، الثقافة الجديدة، العدد 380، كانون الثاني 2016، ص 57-66. نشرت المقالة أيضاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ويمكن قراءة النص باستخدام هذا الرابط: <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Misbah->

وقد يتخذ الفساد الإداري في شركات التأمين، على سبيل المثال، بعض الأشكال التالية.

- تدخل الوزراء وغيرهم في تعيين أشخاص مرتبطين بهم عائلياً أو طائفياً أو قومياً في شركات التأمين العامة أو في مؤسسات تأمينية أخرى.

- تعيين أفراد العائلة دون وجه حق وفي مواقع ليسوا مؤهلين لها.

- ضم أفراد غير فنيين لا يتمتعون بمعرفة اللغة الإنكليزية، وسيلة التخاطب المعتمدة، إلى الوفود المرسله للخارج للتباحث مع وسطاء إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين أو حضور دورات مهنية في التأمين.

- منح قروض عقارية دون القيام بدراسات وتحقيقات عن شخص المقترض: موثوقيته كرجل أعمال، إمكانياته المالية، جدوى المشروع الذي يقوم به، تجربته السابقة في العمل الاستثماري الخ.

- التغاضي عن العقوبات المالية وغيرها المفروضة على البعض لا بل مكافأتهم بتعيينهم في مواقع وظيفية لا يستحقونها.

وكل هذه الأشكال من الفساد الإداري وغيرها قائمة الآن بفضل نظام المحاسبة الطائفية والاثنية التي تأسست مع الاحتلال الأمريكي عام 2003.

Kamal-Mouayyad-Al-Saffar-manager-and-undewriter-in-a-state-owned-insurance-com-final.pdf

أو

https://www.academia.edu/24641469/Mouayyad_Al-Saffar_Manager_and_Underwriter_in_a_State-Owned_Insurance_Company

ولي مقالة تلقي بعض الضوء على أحد مظاهر الفساد في قطاع التأمين في فترة ما بعد 2003: مصباح كمال، "وصل القبض بدلاً عن التأمين"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2013/02/receipt-voucher-or-insurance-policy.html>

قد يرى البعض ان عقد مقارنة مع ما كان قائماً في عهد البعث ليس مناسباً من وجهة نظر سياسية وبالتالي يجب عدم الخوض فيه. نعرف بأن هذا العهد، وكما يصفه د. كاظم، كان دموياً مستبدّاً وفساداً وأهوجاً، ولا خلاف في هذا التقييم لكن البحث التاريخي يستدعي الوقوف أمام بعض التفاصيل، وما يخصنا منها ينصبُّ على قطاع التأمين الذي كان حكرّاً على القطاع العام بشركاته الثلاث منذ 1964 وحتى 1997. وقد كان د. كاظم حبيب أميناً لحسه التاريخي بقوله "واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمتع والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين".

نكتفي هنا بذكر تجربتنا في التعيين في شركة التأمين الوطنية (1968) في عهد الأستاذ عبد الباقي رضا.²⁷ وكذلك التمتع في حقيقة أن الأستاذ عبد الباقي رضا، مدير عام شركة التأمين الوطنية (1966-1978)، والدكتور مصطفى رجب، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية (1960-1980)، احتفظا بمنصبيهما دون أن تكون لهما أية علاقة بحزب البعث. ومن رأينا أن الصورة ليست دائماً بهذا الصفاء فربما هناك ما ينقص منها، ولن نعرف ذلك إلا من خلال البحث الذي لا يخاف من نتائجه.

العلاقة بين الاستشاري وشركات التأمين الحكومية

يرد اسم شركة IRC (UK) Ltd في ثلاث وثائق نشرها الشابندر، وهي الشركة الاستشارية المعتمدة من قبل شركة إعادة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية منذ سنة 2003، وتنسق هذه الشركة مع بعض شركات التأمين الخاصة أيضاً فيما يخص حاجتها لحماية إعادة التأمين. سأستخدم فيما يلي كلمة "الاستشاري" للإشارة لهذه الشركة.

²⁷ أنظر: عبد الباقي رضا، فاروق يونس ومصباح كمال، "شذرات من التاريخ المروي والذكريات الشخصية حول التأمين في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/08/Authors-team-Fragments-from-the-History-of-Insurance-in-Iraq-final-editing.pdf>

لدي مجموعة من رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا، مجموعة كمسودة لكتاب بعنوان رسائل في السيرة الذاتية والتأمين لم ينشر بعد، تضم وقائع مهمة في إدارته لشركة التأمين الوطنية في عهد البعث. [نشر سنة 2022 ضمن منشورات مكتبة التأمين العراقي].

ترجع أوليات علاقة أي آر سي مع شركات التأمين الحكومية إلى اهتمام مؤسسها، سعد الجادر،²⁸ بالتأمين في إطار أعماله التجارية المختلفة، وعمله مع شركة وساطة التأمين وإعادة التأمين أيون Aon قبل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003. كان هذا العمل ينصبُّ على تأسيس موقع/بلااتفورم إلكتروني لتوفير التأمين البحري على الشحنات الموجهة إلى العراق بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان تأسيس هذا الموقع وإطلاقه يقترب من الإكمال لولا أن الغزو الأمريكي وضع نهاية له، وتمّ دفن المشروع.

أفترض أن مؤسس هذا الموقع بالتعاون مع شركة الوساطة أيون قد اتصل بإدارات شركات التأمين العامة قبل 2003 عارضاً عليها مشروع البلااتفورم للتأمين البحري على البضائع الخاضعة لاتفاق النفط مقابل الغذاء. هكذا تأسست العلاقة بين الطرفين، كما أرى.

بعد الاحتلال، واصل الجادر وشريكه الإنجليزي عمله وقام بتأسيس شركة أي آر سي بهدف توفير خدمات تأمينية لسوق التأمين العراقي، وقام وبدعم من شركة الوساطة أيون بالاتصال ببعض معيدي التأمين ممن كان لهم علاقات عريقة مع العراق وعلى رأسهم شركة ميونيخ لإعادة التأمين (كانت تقود اتفاقية إعادة التأمين الهندسي لشركة التأمين الوطنية مع حصة كبيرة في اتفاقية إعادة تأمين الحريق التي كانت تقودها الشركة السويسرية لإعادة التأمين).

لم يكن الجادر وشركته هو الوحيد في الساحة فقد كان هناك شركة وساطة تأمين أخرى في سوق لندن، تضم بعض العناصر العربية، تعمل بالتوازي معه في الفترة 2003-2004 لتوفير حماية إعادة التأمين الاتفاقي للشركات الحكومية الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، الإعادة العراقية) ومن ذات المصدر، شركة ميونيخ لإعادة التأمين إضافة لشركات إعادة تأمين أخرى. لكن محاولات شركة الوساطة هذه، رغم تقدير الجانب العراقي لها كونها آتية من شركة وساطة متمرسة كانت لها علاقات عمل محددة مع سوق التأمين العراقي، وُضعت جانباً لصالح الاتفاق مع شركة الجادر ووسيطين آخرين مع إعطاء نسبة من أعمال الشركات العراقية الثلاث لذلك الوسيط.

²⁸ [للتعريف بالراحل ودوره بعد الاحتلال الأمريكي راجع في استذكار سعد الجادر، 1945-2023 (مكتبة التأمين العراقي 2023، فصل "سعد الجادر وقطاع التأمين العراقي"، ص 9-22].

تطور هذا الترتيب ليتشكل كمجموعة رباعية (كونسورتيوم الوسطاء الثلاث والاستشاري). كانت ترتيبات الخدمات المقدمة إلى سوق التأمين العراقي، من خلال شركة إعادة التأمين العراقية، تتم بقيام الاستشاري بالتنسيق بين الجانب العراقي وكونسورتيوم الوسطاء. وهذه الترتيبات ما تزال جارية.

قد ينهض هنا سؤال: لماذا اختارت الشركات الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، إعادة العراقية) شركة أي آر سي لتقديم خدمات استشارية لها ولم تختار الوسيط الآخر الذي عرض عليها خدمات إعادة التأمين؟ هل لأن الاستشاري كان يقدم خدمة الترجمة بسبب ضعف الإمكانيات اللغوية لدى الجانب العراقي؟ ولكن كان بإمكان الوسطاء تقديم هذه الخدمة. وحتى إعادة فتح قنوات الاتصال (بعد انقطاع بسبب الحصار الدولي، 1990-2003) بين الشركات الثلاث ومعيدي التأمين كان متاحاً للوسيط الآخر وعلى أساس مهني عالٍ. ربما يعود السبب إلى أن الاستشاري كان مدعماً من شركة الوساطة أيون، وهي من أكبر شركات الوساطة في العالم. يستحق هذا الموضوع المزيد من البحث، وأظن أن الإجابة الكاملة تقع على عاتق الاستشاري وعلى الشركات الثلاث.²⁹

من المعروف والمعلن أن الاستشاري لا يتقاضى أية عمولة، أو مكافأة، أو أي تعويض مالي آخر من سوق التأمين العراقي. هناك اتفاق مكتوب وواضح مع كونسورتيوم الوسطاء، وبعلم سوق التأمين العراقي، على أن يقوم الكونسورتيوم بتوزيع عمولة الوساطة التي يسمح بها معيدو التأمين، الاتفاقي أو الاختياري، بالتساوي، بين الاستشاري وشركات الوساطة الثلاث في الكونسورتيوم.

إن المستثنى من هذه الترتيبات هو أعمال إعادة التأمين الاختياري على أخطار الخطوط الجوية العراقية، التي كان التوسط فيها مقصوراً في البداية على

²⁹ فيما بعد سيلعب الاستشاري دوراً مهماً في ضمان حقوق شركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية عند تصفية مصرف الرافدين-فرع لندن إذ كان عضواً في لجنة التصفية. كانت شركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية تحتفظ بأرصدة كبيرة لدى مصرف الرافدين-فرع لندن للاستفادة الفورية منها لتمويل التزاماتها مع معيدي التأمين وكذلك المساهمة الفورية بحصتها في تعويض حوادث الخسارة العمومية في التأمين البحري.

شركة أيون لوساطة إعادة التأمين ثم انتقل إلى شركة وساطة أخرى باسم وُليْس Willis، لعب الاستشاري دوراً فيه لضمان استمرار الخدمة للخطوط الجوية العراقية، إذ أن فريق العمل في أيون استقال من أيون وتحول للعمل مع وُليْس. أي أن الكونسورتيوم لم يكن مشتركاً في تغطية أعمال الخطوط الجوية العراقية. (ليس لي معرفة بتفاصيل الاتفاق بين الاستشاري، وشركة التأمين الوطنية التي تؤمن الخطوط الجوية العراقية، وشركة وُليْس).³⁰

يظلُّ هناك سؤال حول الرسالة الصادرة من شركة التأمين الوطنية، القسم المالي، قسم الحسابات الفنية المؤرخة في 2010/9/7 (أنظر الملحق [في النسخة المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين]) لتسديد مبلغ بقيمة مائة وثمانية عشر ألف ومائة واثنان وثمانون دولار و 51 سنت لحساب الاستشاري.

يلاحظ على هذه الرسالة (1) أنها تخلو من الإشارة إلى موضوع التحويل. (2) إنها تحمل تواريخ أكثر من مسؤول في الشركة مما يوشر على أنها مقترنة بعلم أكثر من جهة بموضوعها وليس من السهل الادعاء بأن التحويل قد تم بتواطؤ بين الموقعين. (3) إن نسخة منها موجهة إلى فرع السفن والطيران وإعادة التأمين/قسم السفن والطيران، شعبة الطيران. وهذا يوحي بأن التحويل له علاقة بتأمين أخطار الخطوط الجوية العراقية، كما يتبين من ملحقين أدناه.

لماذا تسدد شركة التأمين الوطنية مبلغاً للاستشاري علماً بأن الاتفاق بينه وبين الشركات الثلاث، الذي يجدد كل ثلاث سنوات، يقضي بأنها لا تسدد أجوراً أو أتعاباً للاستشاري؟

الجواب على ذلك هو أن اثنين من الوسطاء في الكونسورتيوم، أيون Aon ووليس Willis هما شركتان أمريكيتان تخضعان للأوامر التنفيذية الخاصة بتطبيق العقوبات على دول معينة. إن هذين الشركتين لا تستطيعان تسديد

³⁰ كانت الخطوط الجوية العراقية مؤمنة لبعض الوقت مع شركة تأمين عراقية خاصة قبل أن ينتقل التأمين إلى شركة التأمين الوطنية، كونها الشركة المعنية حصراً بتأمين ممتلكات ومسؤوليات المؤسسات والدوائر الحكومية بموجب المادة 7 من قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية لسنة 1950.

أجور الاستشاري مباشرة باعتبار أن الاستشاري يتعامل مع شركات في دولة فاسدة. لذلك فقد جرى الاتفاق على تضمين أجور الاستشاري في عمولة شركة التأمين الوطنية لتقوم الشركة بتحويل الأجور المستحقة إلى الاستشاري؛ أي أن مصدر الأجور هو معيد التأمين الذي يقرر عمولة الإسناد وعمولة الوسطاء.

هذا اجتهاد ربما يكون صائباً أو خاطئاً، والجواب الصحيح هو عند الاستشاري أو شركة التأمين الوطنية أو الوسطاء المعنيين.

مآل التشهير بشركة التأمين الوطنية

إن الإساءة لشركات التأمين العامة وديوان التأمين ومدراءها يساهم في تقويض الثقة ليس بهذه الشركات فقط وإنما شركات التأمين العاملة في العراق كافة وكذلك ديوان التأمين؛ ويثير في ذات الوقت الشكوك لدى معيدي التأمين بنزاهة العمل التأميني في العراق. ومن المؤسف أنه بدلاً من إثارة السؤال والاستفهام أو نقد الممارسات في التعليقات الفيسبوكية يجري الطعن والقذف والتشهير، وبثقة العارف ببواطن العمل التأميني في شقيه المباشر والإعادي، بالأشخاص والنيل من نزاهتهم.

لو كان ما عرضه الشابندر صحيحاً ومقتنعاً به ويريد حماية ثروات العراق أليس من الأوجب أن يرفع قضية بدافع المصلحة العامة على هؤلاء الأشخاص، أو يقوم بتقديم طلب لهيئة النزاهة للتحري عن التهم التي يوجهها لهم؟

إن إنهاك شركات التأمين الحكومية بالنقد الظالم غير المبرر والانتقاص من عملها يصب في مشروع إقحام الليبرالية الجديدة في العراق والتمهيد للتخلص من هذه الشركات، وهو ما حاوله استشاريو "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث من خلال إعادة هيكلة الشركات الحكومية الثلاث (2003-2004) وتحويلها إلى شركات متخصصة ثم غصّ النظر عنه ولجأ إلى صياغة الأمر رقم (10)

قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005.³¹ إن آلية إضعاف قطاع التأمين الحكومي بشتى الوسائل، وإثارة الشكوك حول عمله، ومن ثم إدانته يخفي وراءه مشروعاً للإدانة المطلقة للقطاع، كقطاع فاشل، وفتح الباب أمام الأجنبي وبالتعاون، أحياناً، مع الكومبرادور المحلي ليقوم بإصلاح الوضع (أقرأ: الخصخصة).

قبل أن آتي إلى إقفال التعليق بودي أن أسأل التالي:

- ما هو موقف ديوان التأمين العراقي من القذف والتشهير برئيسه؟
- ما هو موقف شركة التأمين الوطنية العامة من القذف والتشهير بمديرها العام؟
- ما هو موقف جمعية التأمين العراقية من نشر هذه التعليقات في الفيسبوك والوثائق المسربة الخاصة بواحدة من أكبر أعضائها؟

لقد كتبت هذه الورقة اعتماداً على المعلومات المتوفرة لي مع بعض الاجتهاد الشخصي. أترك لمن له معلومات أكثر دقة تقويم ما قدمته هنا. ربما يرغب عزت الشابندر أو مخبريه ومريديه بتصحيح ما قدمته. أرجو ذلك لكي نصل إلى فهم أفضل للقضايا المثارة بالمخاطبة العلنية من خلال هذا الموقع أو على عنواني الإلكتروني أدناه فليس لي حساب مع الفيسبوك. إن إشراك المعنيين بالموضوع سيفيدنا جميعاً.

10 تموز 2019

نشرت هذه الورقة أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
[عزت-الشابندر-يتهم-ديوان-التأمين-وشركة-التأمين-الوطنية-بالفساد-pdf1](#).

³¹ مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)، خاصة فصل "نقد مشروع إعادة هيكلة سوق التأمين العراقي"، ص 33-48، وكذلك فصل "في نقد قانون تنظيم أعمال التأمين: الأمر رقم (10) لسنة 2005"، ص 57-76.

هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟

مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية العامة؟

قرأت هذا اليوم الخبر التالي:

موظفو دائرة تابعة لوزارة المالية يطردون مديرهم العام في أول يوم له بالمنصب

4 شباط 2020
بغداد اليوم-بغداد

أقدم عدد من موظفي شركة التأمين العراقية، التابعة لوزارة المالية، على طرد مديرهم العام المكلف حديثاً، رشاد الدايني، في أول يوم له.

وحصلت (بغداد اليوم)، على شريط يوثق طرد موظفي شركة التأمين العراقية، لمديرهم العام المكلف حديثاً، رشاد الدايني، ومنعه من الدخول إلى البناية.

وقال مصدر لـ(بغداد اليوم)، إن "طرد الموظفين للمدير الجديد، ومنعه عن استلام مهامه، جاء بسبب تهم وملفات فساد متعلقة به". وأشار الى ان "الدايني سبق وأن تم طرده، من قبل موظفي مصرف الرشيد قبل عدة أيام للسبب ذاته".³²

³² <https://baghdadtoday.news/news/109440/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%88-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%A8>

وكذلك:

<https://www.alsumaria.tv/news/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/331752/%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%88-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81->

لقد كان المجتمع التأميني في بغداد يتداول خبراً غير مؤكد في تشرين الأول 2019 حول تعيين د. رشاد الدايني مديراً عاماً لشركة التأمين العراقية بالأصالة على خلفية اتهامات الفساد التي كانت توجه له أثناء إدارته لمصرف الرشيد وإيجاد موقع ملائم له. ويبدو أن استمراره في إدارة المصرف لم يعد ممكناً فاختارت له الطبقة السياسية أن يكون مديراً عاماً بالأصالة لشركة التأمين العراقية العامة إذ أنها فشلت في إيجاد موقع آخر له.

ولكن لماذا شركة التأمين العراقية وهي المعروفة منذ تأسيسها في بغداد في 14 تشرين الأول 1959 أن مدراءها هم من أصحاب الدراية بالتأمين. ولفائدة القارئ أعرض أسماء المدراء، وهم من داخل قطاع التأمين.

ت	الاسم	تاريخ إشغال الموقع
1	كاظم الشربتي	1965/8/10 – 1964/7/15
2	ممتاز العمري	1972/5/7 – 1965/8/11
3	بديع أحمد السيفي	1978/3/3 – 1972/5/8
4	مجيد أحمد الياسين	1978/7/31 – 1978/3/4
5	مدحت الجراح	1982/5/21 – 1978/8/1
6	عبد الخالق رؤوف خليل	1998/10/28 – 1982/5/22
7	سالم يوحنا يوسف	1999/1/31 – 1998/10/29
8	طارق خليل إبراهيم	2001/9/30 – 1999/2/1
9	وليد خليل النعيمي ³³	2003/6/30 – 2001/10/1

[%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles](#)

نشر الخبر في مواقع أخرى مع مقاطع فيديو للاحتجاج أمام مقر مصرف الرشيد في الشورجة وأمام مبنى شركة التأمين العراقية في الكرادة. وقد تأكدت من صحة الخبر من زملاء لي في قطاع التأمين في العراق. 33 لست متأكداً من الخلفية التأمينية للدكتور وليد خليل النعيمي.

10	صادق عبد الرحمن حسين	2004/1/9 – 2003/7/1
11	باسم مهدي صالح	2007/1/1 – 2004/1/10
12	صادق عبد الرحمن حسين	2007/1/24 – آب 2015
13	عباس شهيد	آب 2015 مدير عام وكالة. أحيل على التقاعد بتاريخ 15 حزيران 2016
14	هيفاء شمعون عيسى	23 حزيران 2016 مدير عام وكالة. عينت أيضاً بموجب الأمر الوزاري رقم 3 الصادر من وزارة المالية بتاريخ 20 آذار 2017 مديراً عاماً وكالة لشركة التأمين الوطنية
15	فائزة سلمان	عينت في تشرين الأول 2019 لتمشية الأعمال. تشغل منصب مدير القسم المالي
16	رشاد خضير وحيد الدايني	شباط 2020. منع من دخول الشركة لبدء عمله يوم 4 شباط من قبل منتسبي الشركة

موقف منتسبي شركة التأمين العراقية من تعيين رشاد الدايني مديراً عاماً للشركة: تأملات

إن موقف موظفي وموظفات شركة التأمين العراقية يدل على شجاعة غير مسبوقة في مواجهة قرار وزارة المالية لتعيين من ينظرون إليه كفساد. ما يدعو إلى التساؤل والقلق هو سكوت هيئة النزاهة والادعاء العام والحكومة عموماً بما فيها وزارة المالية عن التحقيق بتهم الفساد الموجهة لرشاد الدايني (وغيره) كي تتبين الحقيقة. لكن هذا السكوت ليس بغريب إذ أن العديد من ملفات الفساد تم تسويقها أو لم يتم فتحها بالرغم من الوعود المتكررة من قبل رؤوس السلطة المتعاقبين.

الفساد، المالي والإداري، مشكلة سياسية-اقتصادية لها آثارها السيئة على التطور الاقتصادي والنسيج الاجتماعي وعلى معنويات العاملين والعاملين في المؤسسات الرسمية. لكنه صار صفة مميزة للطبقة السياسية الحاكمة منذ 2003. ويمثل تعيين رشاد خضير وحيد الدايني لإدارة مصرف الرشيد وخروجه أو طرده كما جاء في الخبر أو إقالته، ومن ثم تعيينه مديراً عاماً لشركة التأمين العراقية مثلاً لدوران النخب الفاسدة أو المتهمه بالفساد.

أمل أن تكون رسالة العاملين والعاملات في شركة التأمين العراقية تنبيهاً وتحذيراً لوزارة المالية ولرئيس الوزراء والطبقة السياسية ألا تستهين بشركات التأمين العامة وكأنها دكاكين يمكن أن تتصرف في إدارتها كما تشاء وليس كمؤسسات لها تاريخها الطويل ودورها في بناء قطاع التأمين العراقي ورفد خزينة الدولة والمساهمة في الاستثمار العيني. وأمل أن لا تتجه الحكومة لتعيين رشاد الدايني مديراً عاماً لشركة إعادة التأمين العراقية (الشركة بدون مدير عام منذ فترة)، آتياً من خارج قطاع التأمين. لو جرى مثل هذا التعيين فإن الموقف المطلوب ربما يكون هو ذاك الذي اتخذته العاملون والعاملات في شركة التأمين العراقية، خاصة وأن الشركة عانت من إدارات سابقة لا علاقة لها بالتأمين ولم تعمل على تطوير الشركة.

لم يشهد تاريخ التأمين العراقي احتجاجاً ورفضاً لتعيين مدير عام لشركة تأمين عامة كالذي شوهد بالتوثيق أمام بناية شركة التأمين العراقية العامة. ترى هل أن مثل هذا الرفض كان ممكناً في غياب حركة الاحتجاج على نظام ما بعد 2003؟ لقد كسرت حركة الاحتجاج الحالية حاجز الخوف من "الدولة العميقة" ومن العسف المليشاوي وأركان الفساد. وفقدت الطبقة السياسية الطائفية الإثنية احترام المواطنين لها لفسادها ولفشلها في إدارة وتنمية الاقتصاد العراقي.

يحمل رشاد خضير وحيد الدايني شهادة ماجستير (2010)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان) وشهادة دكتوراه (2013)، جامعة النيلين، الخرطوم) تتعلقان بجوانب من العمل المصرفي، ومع ذلك فإن الشهادة الأكاديمية لم تشفع له في البقاء في منصبه في مصرف الرشيد أو تقلد موقعه الجديد في شركة التأمين العراقية. لم يعد العاملات والعاملون في المؤسسات العامة يقيمون وزناً للشهادات الأكاديمية إذا كان أصحابها متهمون من قبل المنتسبين بالفساد الإداري أو المالي. يبدو أن رشاد الدايني مثال على ذلك، حسب ما يرد في الأخبار.³⁴ ويبدو أن

34 قرأنا الآتي في أحد المواقع:

الدفاع³⁵ عنه لم ينجح أو يلقَ قبولاً من المحتجين ضده في مصرف الرشيد وشركة التأمين العراقية. لتبرئة ساحته فإن تحقيقاً مستقلاً ضروري إنصافاً له، وخلاف ذلك فإن إصاق التهمة به سيظل قائماً يلاحقه أينما حلَّ.

لقد عانت شركات التأمين العامة من التدخل السياسي في بعض شؤونها. وقد كتبت بهذا الشأن بعض المقالات. أقتبس هنا بعض ما كتبتة:

هذه الشركات تبدو في الظاهر مستقلة في إدارة كل شؤونها إلا أن ما ينتقص من هذه الاستقلالية أنها كانت، ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ولا تزال خاصة بعد سقوط الدكتاتورية في 9 نيسان 2003، عرضة لتكون أوعية لاستخدام عناصر ذو توجه سياسي معين في كادرها الوظيفي، وأداة لامتصاص البطالة بين خريجي الجامعات وعلى أسس غير فنية (حزبية وطائفية وعشائرية)، أحياناً، وتعمل بموجب قواعد للاستخدام والترقية تفنقر إلى المحفزات وتكبح الطموح والإبداع وتعظيم كفاءة الأداء ولا تعتمد على مبدأ الثواب والعقاب والشفافية

العشرات من الموظفين التابعين لمصرف الرشيد خرجوا بتظاهرة امام مبنى الادارة العامة للبنك المركزي في منطقة الشورجة وسط بغداد. مطالبين بضرورة ابعاد مدير المصرف بسبب تهم الفساد الموجهة اليه.

ناهيك عن تعامله بمبدأ الرشوة والمحسوبية بتمرير المعاملات اليومية التي تخص الموظفين والمراجعين على حد قولهم.

وفي خضم الحديث عن تهم الفساد كشف بعض المتظاهرين عن وثائق صادرة من هيئة النزاهة في وقت سابق تشدد على عدم تولي رشاد الدائني اي منصب. الا ان هنالك بعض الاحزاب هي التي عملت على تنصيبه مديرا لمصرف الرشيد.. رغم وجود شخصيات كفوءة قادرة على ادارة المصرف بالشكل الذي يرضي جميع الاطراف وفق المحتجين

ولوح المتظاهرون بتصعيد موقفهم واستمرارهم بالتظاهرات امام مبنى ادارة البنك المركزي في حال عدم استجابة الجهات المعنية بما طالبوا به بابعاد كل شخص متهم بالفساد من المؤسسات الحكومية وخصوصا في وزارة المالية.

<http://6060news.com/ksa/Story/Details/56500414>

35 أنظر ما ورد في هذا الموقع:

<http://www.iraq5050.com/?art=89400&m=5>

حراك "مريب" ضد مدير الرشيد: كيف يتهم بـ"سوء الادارة" بعد يوم من تنصيبه.. وما علاقة شركة "كي كارد"؟

والمحاسبة. لربما تلحق هذه الملاحظة حيفاً ببعض العاملين في الشركات وهو ما لا نقصده فنحن نعرف أن المؤهلات الفنية والحرفية للعديد منهم كانت رفيعة وهم الذين ساهموا في إبقاء النشاط التأميني حياً أثناء السنوات الصعبة وهم الذين رقدوا شركات التأمين الخاصة بالعديد من الكوادر وما زال البعض مثابراً في العمل وفي إحياء النشاط التأميني رغم المعاناة الطويلة التي كانت تسم حياتهم.³⁶

بودي أن أختم بإثارة سؤال لا أعرف جوابه: هل أن رفض تعيين مدير عام لشركة عامة يؤشر على تطور جديد في التفكير الإداري؟ أعني بذلك بؤادر نشوء نظام إداري ديمقراطي حيث يكون للعاملات والعاملين دور رئيس في اختيار المدير؟ أما أن الأوان لاختيار مدير من داخل شركة التأمين العراقية العامة وانتهاء المحاصصة الحزبية وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب؟

4-5 شباط 2020

نشرت أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
[مصباح كمال*: هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟ - شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf)

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf>

³⁶ مصباح كمال، "نظرة سريعة على بعض قضايا شركات التأمين العامة في العراق - ورقة استهلالية للنقاش" لندن، آب 2006. [لا أتذكر مكان النشر. نص المقالة متوفر عندي لم يرغب بقراءته]

مصباح كمال، "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة"، نشرت في الحوار، مجلة معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد، 2007.

مصباح كمال، "آثار إعادة المفصول السياسي إلى وظيفته في شركات التأمين"، مجلة التأمين العراقي
<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2013/03/reinstatement-of-politically-dismissed.html>

شركة التأمين العراقية ومديرها العام الجديد وبعض المهام الجديدة-القديمة

عرض سريع لتعيين مدير عام لشركة التأمين العراقية العامة

نقل لي أحد الزملاء في بغداد أن منتسبي شركة التأمين العراقية في بغداد استقبلوا يوم 16 آذار 2020 خبر تعيين د. أحمد جواد الدهلكي مديراً عاماً للشركة بدرجات متفاوتة من الارتياح والرضا والسرور خاصة وأن له معرفة بالتأمين وإدارة الخطر إذ أنه كان يُدرّس مادة إدارة الخطر والتأمين، المرحلة الثالثة، قسم إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية (كان تدريسياً في الجامعة منذ 2014).³⁷

إن مبعث هذا الرضا والسرور يأتي بعد رفض منتسبي الشركة لتعيين د. رشاد خضير وحيد الدايني مديراً عاماً للشركة إذ أنهم منعوه من دخول مقر الشركة لاستلام مهام عمله يوم 4 شباط 2020.³⁸

³⁷ يرد في سيرته الذاتية أنه من مواليد 1988، وأن اختصاصه الدقيق هو الإدارة المالية والمصرفية. راجع: https://uomustansiriyah.edu.iq/e-learn/cv/1674_2017_12_17!01_17_22_AM.pdf استطعنا التعرف على عنوان أطروحته للماجستير: "أثر التصنيف الائتماني للديون السيادية في أسعار الصرف: دراسة تحليلية مقارنة" (جامعة المستنصرية، 2012). قبل تعيينه لإدارة شركة التأمين العراقية كان يشغل موقع مدير عام دائرة المحاسبة، وزارة المالية.

³⁸ راجع مصباح كمال، "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraquieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf>

منذ أن انتهت ولاية السيد صادق عبد الرحمن حسن الذي أدار الشركة من كانون الثاني 2007 لغاية آب 2015، تنالوب على إدارتها وكالة:

- عباس شهيد (آب 2015-حزيران 2016، أحيّل على التقاعد. كان مديراً للإنتاج في شركة التأمين العراقية).
- هيفاء شمعون عيسى (حزيران 2016-تشرين الأول 2019، كانت أيضاً المدير العام وكالة لشركة التأمين الوطنية، آذار 2017-تشرين الأول 2019. كانت لسنوات طويلة مديراً للحسابات في شركة التأمين الوطنية).
- فائزة سلمان (تشرين الأول 2019-شباط 2020. كانت تشغل منصب مدير القسم المالي في شركة التأمين العراقية)
- رشاد خضير وحيد الدايني (شباط 2020، رفضه منتسبو الشركة).
- سحر هادي حميد (آذار 2020، قيل بأنها لم تشغل منصبها لأسباب غير معروفة. عند تعيينها في شركة التأمين العراقية الذي لم يتحقق كانت مديراً عاماً لدائرة الموازنة في وزارة المالية).

أردت من هذا العرض لأسماء المدراء تأكيد حقيقة أن من كان يشغل موقع المدير العام كان عاملاً في قطاع التأمين لحين إقحام تعيين رشاد الدايني. ويأتي تعيين أحمد الدهلكي ليؤكد التوجه للتعيين من خارج القطاع أيضاً. ولا ضير في ذلك إن كان من يشغل موقع القيادة في الشركة يحمل خبرة إدارية ومؤهلاً أكاديمياً يستطيع توظيفها لإدارة الكفوة للشركة وتطويرها. هذا ما سنتبته الأيام بالنسبة للدكتور الدهلكي.

حتى كتابة هذه الورقة لم أطلع على الأمر الرسمي لتعيين الدكتور الدهلكي، ولا خلفيته، وفي ما إذا كان هناك بعداً محاصصياً وراء التعيين. لكنني أعلق إبداء رأي الآن منتظراً

ما سيسفر من إدارته للشركة. بوذي هنا تقديم بعض المقترحات/المهام التي تستحق التفكير بها وتقييمها والنظر في إمكانية تحقيقها.

بعض المهام المطروحة على المدير العام الجديد للشركة

نفترض أن المدير العام الجديد وفريق الإدارة العامل معه سيقوم بوضع برنامج عمل للشركة للسنة القادمة أو مراجعة البرنامج القائم إن كان مثل هذا البرنامج موضوعاً، وهذا مطلوب للاستفادة من الخبرة الموجودة والتراكم المعرفي لدى منتسبي الشركة لرسم السياسات في مجالات الإنتاج، والعلاقات مع جمهور المؤمن لهم الحاليين والمرتبين، والاستثمار، والتدريب المهني وغيرها.

لقد تزامن تعيين المدير العام الجديد مع التدهور غير المسبوق في أسعار النفط والانخفاض الشديد في العوائد، وتوقع التقشف في موازنة سنة 2020 وما يعنيه ذلك من هبوط متوقع في الطلب على الحماية التأمينية بسبب توقف وفي أحسن الحالات تقلص الانفاق على المشاريع وتوسيع الإنتاج والتأثيرات الناجمة من تفشي وباء/جائحة فيروس كورونا.

مع ذلك أتمنى عليه وفريقه الإداري الاهتمام ببعض المهام والعمل على تحقيقها في الأمد المنظور، أعرضها باختصار.

الموقف من فيروس كورونا المستجد

قامت شركات الوساطة والتأمين وإعادة التأمين والجمعيات التأمينية في مختلف أنحاء العالم ببيان مواقفها وسبل التعامل مع فيروس كورونا المستجد. حتى كتابة هذه الورقة³⁹ لم تصدر أي من شركات التأمين العراقية أو جمعيتها بياناً بهذا الشأن (العمل داخل مقرات الشركات، العمل من البيت عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة،

³⁹ ربما صدرت بيانات لم نتطلع عليها لأنها لم تخضع للنشر والتداول العام.

التعامل مع جمهور المؤمن لهم، احتمال قيام مطالبات بالتعويض وكيفية التعامل معها وغيرها).

هذه فرصة لشركة التأمين العراقية لبيان موقفها، لطمأنة منتسبيها وحاملي وثائق التأمين الصادرة منها واتخاذ الإجراءات المناسبة. وبذلك تكون الأول بين شركات التأمين العراقية في التعامل مع آثار هذا الفيروس. عليها أن تطمئن المستفيدين من وثائق التأمين على الحياة الحاليين أن وفاة المؤمن عليه بسبب فيروس كورونا (الفيروس التاجي) سيحصلون على مبلغ التأمين كتعويض عن الوفاة.⁴⁰

تطوير منتجات التأمين

منذ عقود طويلة تتعامل الشركة مع منتجات تأمين تقليدية وخاصة في مجال التأمين على الحياة، وتعتمد قنوات تقليدية أيضاً في مجال توزيع هذه المنتجات. في العادة، يمكن للشركة التي تزاوّل أعمال التأمين على الحياة الاكتتاب بمختلف عقود التأمين على الحياة بضمنها الحوادث الشخصية، وعقود السناهيّات (المعاشات التقاعدية)، والتأمينات الصحية.

لم تتغير عقود المنتجات التي تكتتب بها الشركة إلا قليلاً، ولم تعتمد صياغة حديثة لوثائق التأمين، ولم يجر التفكير باستحداث منتجات جديدة جذابة لفئات اجتماعية معينة هي الآن خارج التغطية التأمينية.

التدريب المهني

لقد صار التدريب المهني المتواصل مطلباً تؤكد عليه الهيئات الرقابية على النشاط التأميني، ذلك لأن الكوادر المدربة هي التكنولوجيا الحقيقية في صناعة التأمين. إن التدريب المهني المستمر ضروري لامتلاك المعارف والمهارات المستجدة عالمياً في مجال التأمين. وهو ضروري

⁴⁰ من بين وثائق التأمين الأخرى التي يمكن أن تكون موضوعاً للتعويض بسبب فيروس كورونا وثيقة تأمين خسارة الأرباح، لكن هذه الوثيقة ليست شائعة في العراق والمطالبة بالتعويض بموجبها قضية إشكالية.

أيضاً للمساهمة في تطوير منتجات تأمينية جديدة وضمان بيعها وإدارتها على قاعدة معرفية احترافية.⁴¹

الاكتواري

إن لم تكن معلوماتي خاطئة فإن شركة التأمين العراقية، وهي الأكبر من حيث حجم الاكتتاب بأعمال التأمين على الحياة، لا تضم بين منتسبيها خبيراً اكتواريّاً متخصصاً في رياضيات التأمين على الحياة، يساهم في التقدير "العلمي" للاحتفاظات والاحتياطات المختلفة والاستثمارات التي تقوم بها الشركة، وكذلك رفع مستوى الاكتتاب الفني. إن وجود مثل هذا الخبير من أصحاب المعرفة العلمية والتدريب العالي يمكن أن يُشكّل نقلة نوعية في عمل الشركة.⁴²

في ظني أن مثل هذا الخبير موجود بين خريجي الجامعات العراقية في فروع العلوم الرياضية، وإن لم يكن موجوداً يمكن ابتعاث من تراه إدارة الشركة مؤهلاً للدراسة والتدريب خارج العراق (بعد انحسار جائحة فيروس كورونا).

من المناسب هنا التذكير بأن وجود الخبير الاكتواري هو مطلب رقابي، كما جاء في المادة 78 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005:

المادة-78- ثانياً-

على المؤمن المجاز بممارسة أعمال التأمين على الحياة أو أعمال التأمينات العامة التي تمتد التزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين لأكثر من سنة أن يعين أو يعتمد خبير برياضيات التأمين مرخص خلال سنتين

⁴¹ للتعرف على بعض جوانب موضوع التدريب راجع: مصباح كمال، "التدريب المهني بين الجمعية والديوان: ملاحظات أولية"، مرصد التأمين العراقي: <https://iraqinsurance.wordpress.com/2011/12/03/training-professional-development/>

⁴² للتعرف على بعض الجوانب ذات العلاقة، راجع: مصباح كمال، "الدراسة التخصصية الأكاديمية للتأمين في العراق"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: [Actuarial and Insurance Studies in Iraq](https://www.academia.edu/34686636/Academic_Study_of_Insurance_in_Iraq) وكذلك في موقع: https://www.academia.edu/34686636/Academic_Study_of_Insurance_in_Iraq

يوماً من تاريخ منحه الاجازة، على أن يشعر الديوان خلال شهر من تاريخ تعيينه أو اعتماده مع بيان اسمه وعنوان عمله ومؤهلاته المهنية.

حسب المعلومات المتوفرة فإن الشركة وديوان التأمين لم يلتزما بتطبيق أحكام هذه المادة.

وضع جداول الوفيات

يمكن للاكتواري المساهمة في وضع جداول الوفيات (جداول الحياة). لقد آن الأوان أن تقوم إدارة الشركة بتجديد جداول الوفيات التي تعتمد عليها هذه قديمة، وهي أصلاً لم تكن قائمة على واقع معدلات المواليد والوفيات في العراق. لقد كانت هذه الجداول هبة من إحدى شركات إعادة التأمين الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي. قبل أكثر من نصف قرن، كتب د. مصطفى رجب، تحت باب "المشاكل الأنوية لقطاع التأمين"، عن عدم وجود جداول حياة مستقاة من خبرة السوق العراقية:

إذ أن جداول الحياة المستخدمة في العراق مستندة إلى خبرة الشركات الإنكليزية والفرنسية التي تطبق جداول مستعملة في بلدان المنطقة مع بعض التغييرات لذلك فلا بد من إعداد جداول عراقية بعد وضع الأسس الفنية التي تستخدم في حساب معدلات الوفاة.⁴³

إن تنظيم جداول الوفيات العراقية يمكن أن يكون مشروعاً مشتركاً بين الشركة وأصحاب الاختصاص في بعض مؤسسات الدولة وكذلك الجامعات العراقية.

التصنيف الائتماني للشركة

إن موضوع التصنيف الائتماني للشركة لم يكن غائباً عن تفكير إدارة الشركة، إذ أنها، وكذلك شركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية، بادرت إلى الحصول على تصنيف ائتماني من إحدى وكالات التصنيف الدولية. وقد كتبت وقتها عن أهمية التصنيف:

⁴³ الدكتور مصطفى رجب، التأمين في العراق: تطوره ومستقبله (بغداد: منشورات المؤسسة العامة للتأمين، 1967)، ص 22.

إن شروع شركات التأمين العامة الثلاث في الحصول على تصنيف لها من شركة/شركات متخصصة أمر محمود ومطلوب، ومتى ما حصلت على التصنيف، إن كانت درجة التصنيف جيدة، فإن ذلك سيعزز من مكانتها في سوق التأمين العراقي وفي ذات الوقت يقوي من قيمتها ومن مركزها التفاوضي مع شركات إعادة التأمين الدولية. ومن الآثار الأخرى للتصنيف هو دفع شركات التأمين الخاصة نحو التفكير بالحصول على تصنيف لها، ذلك لأن التصنيف الجيد هو أحد أدوات التسويق، كما أن درجة التصنيف الجيدة تبعث على اطمئنان المؤمن لهم الحاليين على المكانة المالية لشركات التأمين وقدرتها على تسديد المطالبات بالتعويض وتشجع طالبي التأمين المرتقبين لإجراء تأميناتهم معها.⁴⁴

لكن مشروع التصنيف لم يتحقق حتى الآن. وأرى أنه من المناسب وضعه على جدول أعمال إدارة الشركة للعمل على تحقيقه بعد انفراج أزمة فيروس كورونا المستجد.

دمج شركة التأمين العراقية بشركة التأمين الوطنية

بتاريخ 22 آذار 2017 صدر قرار وزاري من وزارة المالية بدمج الشركتين، وقد انتقدت هذا القرار لتجاوزه الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون.⁴⁵ وقبل ذلك عرضت لموضوع هيكلية الشركات العامة للدولة الذي جاء ضمن إطلاق استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030 تحت شعار (التحول نحو القطاع الخاص ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد العراقي)، وناقشت

⁴⁴ مصباح كمال، "هل هناك مشروع حقيقي لتصنيف شركات التأمين العامة في العراق؟"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/01/> أنظر أيضاً: جريدة الصباح، 28 أيار 2018 تصنيف شركات التأمين يعزز مكانتها في السوق

⁴⁵ مصباح كمال، "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/>

مشروع الدمج ومآلاته بالنسبة لشركتي التأمين.⁴⁶ ورجعت إلا مناقشة موضوع الدمج، بعد الإعلان عنه من قبل ديوان التأمين، مرة أخرى، وذكرت في ورقتي

أن لشركة التأمين العراقية موقفاً قانونياً رصيناً مناقضاً لما أعلنه ديوان التأمين بشأن البدء بإجراءات الدمج، وأن للتأمين العراقية مشروعها الخاص باستعادة تخصصها السابق في التأمين على الحياة (الذي توقف بقوة القانون عام 1988) و... أن مجلس إدارة التأمين العراقية قد تبني قراراً بشأن التخصص ... وأنه وجه كتاباً إلى وزارة المالية يفند فيه إعلان الدمج.⁴⁷

أدعو الإدارة الجديدة للعمل على وقف دمج الشركة بشركة التأمين الوطنية، والتركيز على استعادة التخصص في أعمال التأمين على الحياة الذي ألغي سنة 1988، والشروع بإجراء الدراسات التي تدفع باتجاه التخصص وتحقيقه خلال إطار زمني مناسب.

⁴⁶ مصباح كمال، "مشروع دمج شركات التأمين العامة"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html>

وكذلك موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/>

⁴⁷ مصباح كمال، "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين و مجلة التأمين العراقي

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/>

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/>

ضمان تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة

لقد احتلت المرأة العراقية مواقع متقدمة في الشركة، ومن المهم الاستمرار بهذا النهج وضمان تمثيلها في مجلس إدارة الشركة خاصة بعد أن كان حضورها قائماً لبعض الوقت. ويتمشى هذا النهج مع الاتجاه العالمي للتمكين والشمول.⁴⁸

دور نافع للسوق التنافسية في العراق

عندما تستعيد الشركة تخصصها في أعمال التأمين على الحياة يمكن لها أن تلعب دوراً نافعاً لصالح السوق التنافسي للتأمين في العراق، إذ يمكن لها أن تكون المحكّم أو المرجع الفني في أعمال التأمين على الحياة.⁴⁹ ويتأسس هذا الدور المرتقب على حقيقة أن الشركة هي الأكبر في فرع التأمين على الحياة؛ والأهم من ذلك هو امتلاكها لمعرفة وخبرة اكتتابية متراكمة في هذا الفرع يفوق ما هو موجود لدى شركات التأمين الأخرى. لنتذكر أنها، وهي التي كانت أصلاً متخصصة في التأمين على الحياة، ساهمت في بناء فرع التأمين على الحياة في شركة التأمين الوطنية عندما ألغي تخصصها في التأمينات العامة سنة 1988 وشرعت التأمين الوطنية بمزاولة التأمين على الحياة.

إن هذا الدور لا يعني أن أسعار التأمين المعتمدة لدى الشركة ستفرض على شركات التأمين الأخرى، أو أن شروط التأمين التي تعتمدها ستكون ملزمة لهذه الشركات.

⁴⁸ للتعرف على بعض التفاصيل أنظر: مصباح كمال، احتفاء بالقيمة: تيسير التريكي يحاور مصباح كمال (بيروت: منتدى المعارف، 2018)، ص 145-158.

⁴⁹ هذه الفكرة مقتبسة من سياق آخر لا علاقة له بالتأمين على الحياة ورد في كتاب: Julius Neave, *Speaking of Reinsurance* (London: Kluwer Publishing, 1980), p 163. إذ يقول ما ترجمته: "ومع ذلك، لا ينبغي إغفال أن بعض احتكارات إعادة التأمين يمكن أن تمارس سلطاتها لصالح السوق. فبصفته نوعاً من المحكم الفني، يجوز لها، من خلال مراقبة الشروط والأحكام الأصلية التي تقدمها شركات التأمين المباشرة ومن خلال الإصرار على التطبيق الصارم لتعريفات الأسعار، التحكم بشكل فعال بالمنافسة المفرطة وذلك برفض تغطيتها."

أمل أن لا تُهمل هذه الورقة كما حصل بالنسبة لورقتي التي كتبتها إبان تعيين مدير عام جديد لشركة إعادة التأمين العراقية (آب 2015).⁵⁰ كما أمل مناقشة ما ورد فيها من أهل الاختصاص في قطاع التأمين العراقي.

23 آذار 2020

نشرت هذه المقالة أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/03/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-New-Old-Tasks.pdf>

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/03/25/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%a7-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%85%d8%af%d9%8a/>

⁵⁰ مصباح كمال، "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/12/new-tasks-before-iraq-reinsurance-co.html>

نظرة على بعض تداعيات تعيين "مدير عام" جديد لشركة إعادة التأمين العراقية

غياب الإعلان عن شاغل الموقع الأول في الشركة

ورد إلى علمنا أنه بتاريخ 17 كانون الأول 2020 عُيِّن السيد علي الجزائري (سيرد اسمه واسم غيره فيما يلي مع حفظ الألقاب) لتمشية أعمال شركة إعادة التأمين العراقية.¹

كما حصل في السابق،² لم يصدر بيان رسمي من شركة إعادة التأمين العراقية (من هذه النقطة فصاعداً "الإعادة العراقية") بشأن هذا التعيين، ولم يرد ذكره في الموقع الإلكتروني للشركة.³

قد يبدو للبعض أن موضوع الإعلان عن تعيين شاغل الموقع الأول لا يستحق الاهتمام، وهو ليس كذلك وخاصة بالنسبة لشركة، وبفضل طبيعة العمل الذي تقوم به، تتعامل مع شركات متخصصة بإعادة التأمين خارج العراق وكذلك وسطاء متخصصون بأعمال إعادة التأمين وبالتالي فإنها تهتم بالتغيرات التي تحصل في إدارة الإعادة العراقية. وعدا ذلك، فإن آداب الإدارة تقتضي من الطرف المسؤول عن التعيين اهتماماً بالإعلان عن التغيرات الإدارية في

¹ اعتمدنا في كتابة هذا المقال على معلومات في التداول العام بين العاملين في شركات التأمين العراقية. أهملنا معلومات أخرى لأنها تصنّف في خانة الإشاعات وتفتقر إلى الإجماع. تجمعنا علاقات طيبة مع بعض الأسماء الواردة في المقال، لكن هذه العلاقات لا تحول دون التقييم النقدي لهم. ننتظر من يقوم أخطاءنا.

² في آب 2015 تمّ تعيين السيد طارق سرحان محسن علي الساعدي مديراً عاماً ورئيساً لمجلس إدارة شركة إعادة التأمين العراقية ولم يصدر بيان بهذا الشأن من الإعادة العراقية أو وزارة المالية.

³ الموقع الإلكتروني للإعادة العراقية ضعيف في محتواه ومعظم البيانات والمعلومات المنشورة في الموقع تتوقف عند السنة 2017. <http://mof.gov.iq/pages/ar/GeneralReinsuranceCompany.aspx>

استفدت واقتبست من دراساتي السابقة في كتابة هذه الورقة: "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية"، و "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة"

المواقع المهمة داخل الشركة، كما نقرأ عنها باستمرار في الصحافة التأمينية الغربية عن التعيينات الجديدة والتنقلات.

يُضاف إلى ذلك أن شركات إعادة التأمين⁴، وعلى رأسها ما يُعرف بالمعيد القائد leading reinsurer لإعادة العراقية، وهي دائماً شركة أجنبية، يُعنيها معرفة من يتولى إدارة إعادة العراقية. وينهض هذا الاهتمام من واقع الاعتبارات التي تأخذها شركات إعادة التأمين بنظر الاعتبار، إذ يحتل موضوع إدارة إعادة العراقية وطاقتها الفني (وهي ضمن سياق العلاقة مع هذه الشركات تعرف بالـ "الشركة المُسندة" ceding company أو reinsured)، أهمية لا تقل قيمتها عن اعتبارات أخرى ذات طابع فني ومالي يتعلق بعضها بحجم أقساط التأمين المكتتبه والمتوقعة، ومطالبات التعويض المسددة والموقوفة، ورأس المال، والاحتياطيات وغيرها. ومن المعروف أن التكنولوجيا الأساسية في شركات التأمين وإعادة التأمين تتمثل بالكوادر المؤهلة والمدرّبة حتى أن المعيد القائد يوفر للشركة المسندة، إضافة إلى حماية إعادة التأمين، فرص تدريبية لرفع المستوى الفني للمكتتبين وغيرهم في الشركة. هكذا كان الحال، مع شيء من الركود بسبب الحرب العراقية-الإيرانية، قبل غزو العراق للكويت.

سوء تطبيق البيروقراطية في التعيين

4 التعريف البسيط لإعادة التأمين هو قيام شركة التأمين المباشر (الشركة المسندة direct insurance company/ceding insurance company) بتأمين جزء من الأخطار (وثائق التأمين التي تصدرها) التي تكتتب بها لدى شركة أخرى متخصصة هي شركة إعادة التأمين reinsurance company. وتلجأ شركة إعادة التأمين نفسها إلى إعادة تأمين المحافظ التي تكتتب بها لدى شركة إعادة تأمين أخرى، وهذا يعرف باسم إعادة إعادة التأمين retrocession

تلجأ شركة التأمين المباشر إلى شراء حماية إعادة التأمين لأسباب ومنها: توسيع قدرتها الاكتتابية لقبول الاكتتاب ببعض الأخطار التي تتجاوز أقيامها قدرتها على الاحتفاظ بها، والحفاظ على استقرار الأرباح من خلال التقليل من آثار التقلبات الكبيرة في النتائج المالية لشركة التأمين بسبب وقوع حوادث كبيرة أو ذات طبيعة كارثية. وبهذا المعنى فإن وجود إعادة التأمين هو توسيع ودعم لرأس مال شركة التأمين المباشر.

راجع فصل "إعادة التأمين" في كتاب منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين (بيروت: منتدى المعارف، 2018)، ص 130-123.

إن الخبر الذي وردنا يقول بأن الجزائري عُيِّن "لتمشية أعمال الشركة." أي أنه ليس مديرًا عامًا أصيلاً أو مديرًا عامًا بالوكالة. ونفهم من صفة التعيين أنه إجراء مؤقت لحين ترشيح البديل من وزير المالية أو توصّل المؤسسة الحزبية الطائفية القائمة إلى ترشيح مدير عام أصيل أو بالوكالة يعرضه الوزير على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

إذا كان فهمنا لهذا التعيين صحيحًا، أي أنه إجراء مؤقت من قبل وزارة المالية، أما كان بالأحرى تعيين أحد موظفي أو موظفات إعادة العراقية من العاملين في الأقسام الفنية لتمشية أعمالها، وهو السائد في مختلف الدول؟ لكن هذا السؤال البريء يبدو ساذجًا أمام قيم المولاة أو التخادم الطائفي أو الحزبي التي تأتي في الصدارة قبل أي اعتبار آخر في عملية الاختيار. يزداد الأمر غرابة عندما نعلم أن من قام بتكليف الجزائري هو حسن سلمان المكوثر، مدير عام الدائرة الإدارية في الوزارة، وليس علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية. والأنكى من ذلك أن التكليف كان شفهيًا وكأن مسألة إشغال الموقع الأول في إعادة العراقية تحتاج إلى إجراء سريع وأنني كي لا تتوقف أعمال الشركة وربما تتعرض للانهدام! إن التعيين الشفاهي مثار استغراب كبير في البيئة العراقية الذي يزخر بخطاب البيروقراطية، على سبيل المثال، "بناءً على مقتضيات..." أو "استناداً إلى المادة والتعليمات الخ."

من المعروف أن المؤسسات الحكومية في العراق تخضع لبيروقراطية فجّة وغبية وعمليات تزوير للمستندات، مثلاً، للاستحواذ على ممتلكات الغير. في معرض تعليقه على مكافحة الفساد في فصل "من جمهورية الخوف إلى جمهورية الفساد" كتب طارق الهيمص أن "الآفاق لا تبشر بالخير" وذلك لثلاثة عوامل. الأول، مدى وجود سلطة قوية قادرة على اتخاذ القرارات الصعبة وتنفيذها. الثالث، عدم وجود سياسات واضحة وخطط متفق عليها، تشخص طبيعة وحجم الفساد وأسلوب معالجته. أما العامل الثاني⁵

⁵ طارق الهيمص، كتابنا وكتابكم: شعار البيروقراطية العراقية (دار التكوين، د.ت.). الكتاب متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraquieconomists.net/ar/2011/10/29/%d8%af-%d8%b7%d8%a7%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d9%85%d8%b5-%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%a8%d9%86%d8%a7->

الذي لا يبشر بالخير في مكافحة الفساد هو أن الكتل الحاكمة التي تلت الاحتلال، قد أضاعت فرصة ذهبية في تثبيت فهم جديد تختلف عن مشروعية انتفاع الحكام وذوي المسؤولية من موارد السلطة وامتيازاتها، ومع عدم التشكيك في نزاهة وحسن نية الكثيرين إلا أن ما شهده الناس بين النخب الجديدة من عقلية التعويض عن المحرومية وهاجس "جاء دورنا" قد أعاد بالقيم والممارسات المألوفة في العقود السابقة، ولو كانت بوجوه أخرى ووسائل تختلف.

عندما كُلفَ رشاد الدايني بإدارة شركة التأمين العراقية العامة هبَّ موظفو وموظفات الشركة في تظاهرة ضده وحالوا دون دخوله مبنى الشركة بسبب تُهم وملفات فساد متعلقة به، كما جاء في الصحافة العراقية. كان ذلك في 4 شباط 2020. وهو موقف سيسجل لصالحهم في تاريخ التأمين العراقي لأنه يدلُّ على حسِّ عالٍ في رفض الفساد الإداري.⁶ لا أتوقع تحركًا مماثلًا في إعادة العراقية.

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/02/06/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%87%d9%84-%d8%a3%d9%86-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9/>

⁶ مصباح كمال، "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf>

⁶ مصباح كمال، "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/02/06/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%87%d9%84-%d8%a3%d9%86-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9/>

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf>

هل المعرفة بالتأمين ضرورية لتعيين "المدير العام"؟

إن الجزائري لا علاقة له بالتأمين أو إعادة التأمين، رغم كونه معاون مدير عام (غير فني) في الإعادة العراقية⁷ وهو لا يعرف اللغة الإنجليزية، اللغة العالمية للتعامل في شؤون إعادة التأمين.

من المفيد أن ننقل هنا ما قاله مصطفى رجب، أول مدير عام للإعادة العراقية، جواباً على سؤال حول إنكار البعض لدور الدولة في مجال إعادة التأمين، وكيف يستقيم هذا الموقف مع ما أنجزته الإعادة العراقية كمؤسسة مملوكة للدولة:

العبرة ليست في ملكية رأس المال وإنما نوعية من يحتل الموقع الأول في المسؤولية فإن كان كفاءاً معترفاً بسمعته فإنه سوف لن يقبل التدخل في إدارته للشركة حتى وإن كلفه ذلك فقدان منصبه. أما إذا كان المسؤول الأول فاقداً للكفاءة غير مهتم بسمعته فإنه سيجاري هذه الفئة أو تلك على حساب المسيرة السليمة للمؤسسة التي يديرها.⁸

قد يقول قائل إن شرط المعرفة بالتأمين ليس ضرورياً لمن يتولى إدارة شركة للتأمين وإعادة التأمين، وهي كلمة حق لكنها في ضوء تجربة الإعادة العراقية باطلة. أين هي الكفاءة والخبرة الفنية والإدارية ممن كانوا على رأس الإدارة الإعادة العراقية منذ سنة 2007؟ لم ينجح أي منهم في تحقيق نقلة نوعية في أي من مجالات العمل وفشلوا في بناء وتدريب الصف الثاني من الموظفين. هم على شاكلة ما صار يعرف بسياسي الصدفة، فهؤلاء ليسوا برجال دولة بل

⁷ احتل موقعه بفضل الفساد الإداري وتوزيع المغامم للتعويض عن استشهاد أفراد من عائلته في الماضي، إذ كان منتصباً إلى أحد الأحزاب الدينية. بدأ حياته الوظيفية في وزارة الإسكان والتعمير سنة 2003 ثم رُقِيَ إلى ضابط برتبة لواء مسؤولاً عن حماية وزارة المالية. في سنة 2015، عندما كانت الإعادة العراقية تحت إدارة عبد الله رحمه إبراهيم (آذار 2015-كانون الأول 2017) تم نقله من الوزارة إلى الإعادة العراقية بعد معادلة رتبته بدرجة معاون مدير عام. يفهم من هذا أنه لم يتقلد مهام فنية لها علاقة بإعادة التأمين.

⁸ تيسير التريكي، مصباح كمال، حوار مع راند في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب، (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، ص 69.

مستخدمين لدى الأحزاب الدينية والإثنية، وظيفتهم إدامة سلطة هذه الأحزاب؛ وهم لم يستطيعوا حتى استلهاهم تجربة الملك فيصل الأول.

لنقارنهم بسرعة ببعض المدراء العامين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي:

عبد الوهاب الدباغ، 1958-1963، شركة التأمين الوطنية. وصفه بهاء بهيج شكري بأنه لم يكن من رجال التأمين، "بل كان واحدًا من رجال الإدارة القلائل الذين يتسمون بالحزم والكفاءة والنزاهة والوطنية الصادقة".⁹ واعتبره رائد التأمين في العراق، كما جاء في صفحة الإهداء في كتابه.

مصطفى رجب، 1960-1980، **الإعادة العراقية**¹⁰. يحمل شهادة دكتوراه في القانون من جامعة سويسرية، ويتحدث بثلاث لغات. مثل الإعادة العراقية وقطاع التأمين العراقي في محافل التأمين العربية والدولية باقتدار، وعمل، مع جمع من زملائه في بناء شركة إعادة تأمين ذات مستوى رفيع بين شركات إعادة التأمين في "العالم الثالث" من خلال نشر عملياتها في بلدان هذا العالم وتعظيم الاحتفاظ بالأقساط، وتنمية الحرفية لدى العاملين.

عطا عبد الوهاب، 1964-1966، شركة التأمين الوطنية¹¹

⁹ بهاء بهيج شكري، بحوث في التأمين (عمان: دار الثقافة، 2012)، ص 18.

¹⁰ تيسير التريكي، مصباح كمال، مصدر سابق.

مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها (نور للنشر، 2018).

¹¹ مصباح كمال، إعداد وتحرير، في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019، (مكتبة التأمين العراقي، 2019). متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraquieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/02/Remebering-Ata-Abdul-Wahab-1.pdf>

عبد الباقي رضا، 1966-1978، شركة التأمين الوطنية¹²

كلهم دخلوا مجال العمل التأميني من خارج هذا المجال، أي لم يعملوا في بدء حياتهم الوظيفية في شركة تأمين، لكنهم أثبتوا أنهم يمتلكون قدرات إدارية متميزة، وقدرة فائقة لتعلم واستيعاب مفاهيم التأمين وإعادة التأمين وتطبيقاتها، وكانوا رجال تأمين عن حق وليس مجرد موظفين.

إن اختيار المدير العام يجب أن يكون قائماً على القدرات الإدارية والفنية والمهارات القيادية لديه لا أن يكون المعيار ولائه للوزير أو لحزبه أو طائفته. قد يجتمع الولاء مع المهارات الإدارية والقيادية، وفي غياب المعرفة الفنية بالتأمين كما كان الحال، حسب اعتقادنا، مع اختيار مدير عام شركة التأمين الوطنية، عدنان عبد الحسين أمين الربيعي، من خارج قطاع التأمين (اغتيال في ذروة الاقتتال الطائفي في تشرين الأول 2006). كان يتمتع بخبرة عملية في قطاع النفط ومعرفة جيدة باللغة الإنجليزية ودراسة أكاديمية في حقل الإدارة في جامعة بريطانية. في لقاء معه في لندن اكتشفنا بأنه استوعب الكثير من تفاصيل العمل التأميني خلال فترة قصيرة من تعيينه (أيلول 2005) عن طريق الاستماع للفنيين في الشركة والاستئناس بأرائهم.

لا نظن أن معيد التأمين القائد¹³ سيكون مسروراً بوجود الجزائري على رأس إعادة العراقية. وبالنسبة للفنيين وأصحاب المعرفة بإعادة التأمين في

¹² مصباح كمال، دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (مكتبة التأمين العراقي، 2020)، فصل "عبد الباقي رضا: مدير عام في شركة تأمين عامة"، ص 191-204. متوفر في مكتبة شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Public-Sector-Insurance-in-Iraq.pdf>

¹³ معيد التأمين القائد لإعادة العراقية لفترة 2018-2020 هي شركة هانوفر ري Hannover Re الألمانية، وهي ثالث أكبر شركة لإعادة التأمين في العالم، بعد شركة ميونيخ ري الألمانية وسويس ري السويسرية، وفقاً لإجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2019، حسب آخر التقارير (27 أيار/مايو 2020). أنظر:

"Top 10 global reinsurance companies according to 2019's gross written premiums" <https://www.atlas-mag.net/en/article/top-10-global-reinsurance-companies-according-to-2019-gross-written-premiums>

ويعود الفضل لاختيار هذه الشركة معيداً قائداً إلى وسطاء إعادة التأمين المعتمدين من قبل إعادة العراقية؛ قبل ذلك كان المعيد القائد شركة ميونيخ ري ومن ثم شركة سكور الفرنسية. من المهم أن لا تفرط إعادة العراقية بهذا

الشركة، فإن دوره سيكون فائضاً عن الحاجة الفنية. والخشية أنه، بسبب الجهل الفني أو نقص المعرفة بآليات التأمين وإعادة التأمين، قد يُصعب عمل الفنيين، وقد يثير قضايا لا علاقة لها بأساسيات العمل التأميني، ذلك لأن "القليل من المعرفة هو شيء خطير".¹⁴

إن متطلبات الوظيفة أكبر من مؤهلات من اختير له. وهنا ينهض سؤال عن صدق المرء مع نفسه عندما يُكلف بمهام تفوق إمكانياته الفنية والإدارية فقد قال الرسول (صلعم) "رحم الله امرأ عرف قدر نفسه" وقبله نُقش على معبد أبولو الإغريقي "أعرف نفسك أولاً." من حقنا أن نسأل: ترى ما الذي يضيفي شخص بمؤهلاته القليلة على إدارة وعمل الشركة؟

مراجعة لتعيين بعض المدراء

لم تهتم وزارة المالية منذ سنة 2007 بمؤهلات من يشغل الموقع الأول في الشركة كما يتبين من استعراض قصير لشاغلي هذا الموقع.

عبد الله رحمه إبراهيم آذار 2007 – آب 2015	كان يعمل في شركة التأمين العراقية في موقع لا علاقة له بإعادة التأمين. ليس له معرفة باللغة الإنجليزية.
طارق سرحان محسن علي الساعدي آب 2015 – كانون الأول 2017	قبل تعيينه مديراً عاماً للشركة كان مديراً لمركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية، وهو من المفصولين السياسيين. لا علاقة سابقة له بالنشاط التأميني، وليس له معرفة باللغة الإنجليزية. ¹⁵

المعيار الثقيل لشركات إعادة التأمين فهي التي تضيف قيمة ومصادقية لإعادة العراقية أمام شركات التأمين العراقية التي توفر لها حماية إعادة التأمين.

¹⁴ 'A little knowledge is a dangerous thing' من قصيدة للشاعر الإنجليزي ألكسندر بوب (1688-1744) بعنوان An Essay on Criticism كتبها سنة 1709.

¹⁵ بمناسبة تكليفه بإدارة إعادة العراقية كتبنا مقالاً بعنوان "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية"، مجلة التأمين العراقي.

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

هيفاء شمعون عيسى كانون الثاني 2018-آذار 2018	شغلت الموقع بالوكالة، وكانت في نفس الوقت المدير العام وكالة لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية. كان التعيين لفترة قصيرة ولكن لم يخطر على بال وزارة المالية أن إشغال ثلاثة مواقع في نفس الوقت له آثاره السلبية على شاغلة المواقع وعلى الإدارة السليمة للشركات.
فوزية يوسف بابا نيسان 2018-تموز 2018	كانت تشغل موقع مدير قسم الرقابة في الشركة، وكُلفت من قبل وزارة المالية بإدارة الشركة مؤقتاً لكونها الأكبر سناً.
رياض محمد إبراهيم تموز 2018-تشرين الأول 2019	قبل تعيينه مديراً عاماً بالوكالة كان مديراً عاماً بالوكالة لدائرة المحاسبة في وزارة المالية، وهو من المفصولين السياسيين. لا علاقة سابقة له بالنشاط التأميني، وليس له معرفة باللغة الإنجليزية.
فوزية يوسف بابا تشرين الأول 2019-كانون الثاني 2020	تشغل موقع مدير قسم الرقابة في الشركة، وكُلفت من قبل وزارة المالية بإدارة الشركة مؤقتاً لكونها الأكبر سناً لتمشية أعمال الشركة
بشرى أحمد شباط 2020	مديرة القسم المالي. كُلفت بتمشية أعمال الشركة لبضعة شهور.
أفراح محمد عبد علي أيلول 2020-كانون الأول 2020	قبل تعيينها مديراً عاماً بالوكالة كانت تشغل منصب مدير عام مصرف الرافدين. قيل بأنها خضعت للتحقيق بسبب الفساد المالي والإداري، وهو ما يحتاج إلى استقصاء

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/12/new-tasks-before-iraq-reinsurance-co.html>

لكنه لم يلتفت إلى مهام ثلاثة تضمنه المقال ولم يعلق عليها وهي:

- البناء الداخلي للإعادة العراقية من خلال الكوادر والتدريب المهني
- التأمين الإلزامي للمسؤولية المهنية
- الإسناد الإلزامي لمحافظ شركات التأمين المباشر

لكنه، كما نُقل إلينا اهتم بتوسيع مكتب المدير العام، وأعلن عن وظائف في الإعادة العراقية لم يكن من بين المؤهلات المطلوبة من المتقدمين لها معرفة باللغة الإنجليزية.

للتأكد من صحته. ليس لها علاقة سابقة بالتأمين.

وبان عدم الاهتمام في الورقة البيضاء (10 تشرين الأول 2020) لحكومة مصطفى الكاظمي من خلال عدم إيراد اسم إعادة العراقية إطلاقاً، وقد كتبنا التالي بهذا الشأن:

عتلة التحول الاقتصادي المضمرة في الورقة البيضاء هي القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي. لكن خطة إصلاح قطاع التأمين لا تضم موقفاً واضحاً من شركات التأمين العامة والخاصة، وكذلك شركة إعادة التأمين الوحيدة في العراق (شركة إعادة التأمين العراقية العامة).¹⁶

غياب تكامل قطاع التأمين العراقي

بفضل جهود مجموعة فنية صغيرة، وليس المدراء، استطاعت إعادة العراقية البقاء في ساحة العمل وتوفير حماية إعادة التأمين لما يقرب من نصف عدد شركات التأمين العاملة في العراق. كان بإمكان الشركة أن تكون في وضع أفضل لو لم تخضع لما يبدو أنه إهمال متعمد من المؤسسة الحاكمة، المستهدفة بأطروحات المؤسسات المالية الدولية، لتقويض وجودها، ومن ثم الحكم عليها بالفشل كما فعلت وتعمل مع المنشآت العامة الأخرى، وتمهيد السبيل للخصخصة أو التصفية.

من مفارقات الفكر الليبرالي الجديد السائد عند البعض في المؤسسة الحاكمة في العراق الدعوة إلى تكامل الاقتصاد العراقي، ومنه إعادة العراقية، مع الاقتصاد العالمي. لكن هذا الفكر لا يدعو في ذات الوقت إلى تكامل الاقتصاد

¹⁶ مصباح كمال، "في نقد خطة إصلاح قطاع التأمين في الورقة البيضاء"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/11/03/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%ae%d8%b7%d8%a9-%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85/>

الوطني. وقد خبرنا هذا الفكر في مجال التأمين من خلال قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10) الذي قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصياغته، وبموجبه جرى التشريع للتأمين خارج القواعد الرقابية وهو ما يعرف بالإنجليزية باسم non-admitted insurance، أي حرية التأمين وإعادة التأمين خارج العراق.¹⁷

لقد بدأ "تفكيك" الاقتصاد العراقي منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي¹⁸ وفق نظام خصخصة شركات معينة، استفاد منها الموالون للنظام. وتتوج التفكيك بنظام العقوبات الدولية (1990-2003) الذي أنهك ما تبقى من المنشآت العامة بعد ما قام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقصف العديد من المنشآت الصناعية والمرافق العامة. واستمر الهدم مع الغزو والاحتلال الأمريكي سنة 2003.

وفيما يخص إعادة العراقية فقد أقدم النظام الدكتاتوري سنة 1988 على إلغاء الإسناد الإلزامي لنسبة من محافظ شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية لإعادة العراقية. لكن الشركتين استمرت بالإسناد ربما استمراراً لتقليد قائم أو التزاماً مضمراً بميل وطني لتعزيز مكانتها كشركة إعادة عراقية، وفيما بعد من باب الاضطرار بعد فرض العقوبات الدولية التي شملت وقف تعامل قطاع التأمين العراقي مع شركات إعادة التأمين العالمية.

¹⁷ أنظر: منعم الخفاجي، نحو قطاع تأمين عراقي فعال-تحديات وحلول، (منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020).

وكذلك: مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية، (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014). ويضم نقداً موسعاً للقانون ويعرض خلفياته.

وهما متوفران إلكترونياً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

¹⁸ على القارئ ملاحظة التعميم الوارد في هذا التوصيف خاصة إزاء الرأي الذي يقول إن "تفكيك" الاقتصاد تزامن مع قرارات التأمين سنة 1964 التي أجهضت تطور الرأسمالية الوطنية واستبدلتها برأسمالية الدولة تحت مسمى الاشتراكية الرشيدة.

الإسناد الإلزامي وتكامل قطاع التأمين العراقي

إن مشروع تكامل قطاع التأمين العراقي ما زال قائماً لكنه لم يلقَ اهتماماً من المؤسسة الحاكمة أو من العاملين في قطاع التأمين. ربما نكون مغالين بالقول بأننا حاولنا سنة 2015 إحياء الإسناد الإلزامي وكتبنا عنه بشيء من التفصيل، نفتبسه أدناه كي نوفر على القراء عناء البحث.¹⁹

الإسناد الإلزامي لأعمال التأمين المكتتبه من قبل شركات التأمين المباشر

كان الإسناد الإلزامي²⁰ موجوداً لغاية أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وساهم في تعزيز مكانة إعادة العراقية ودورها المحلي والخارجي. وكان مثل هذا الإسناد يعتبر جزءاً من مشروع بناء سوق وطنية متكاملة للتأمين في بلدان "العالم الثالث" في ذلك الوقت.²¹ وقد نصّ قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية رقم 21 لسنة 1960 في المادة 5 على هذا الإسناد كما يلي:

1-تُلزم شركات التأمين وجماعات التأمين بالاكتتاب وهيئات التأمين الأجنبية المؤممة العاملة في العراق بإعادة التأمين لدى هذه الشركة بالنسبة التي تحددها شركة إعادة التأمين العراقية على أن لا تزيد عن النسب المبينة أدناه ذلك من كل عملية من عمليات التأمين التي تجريها في العراق:

¹⁹ مصباح كمال، "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/12/new-tasks-before-iraq-reinsurance-co.html>

²⁰ يقصد بالإسناد الإلزامي إلزام شركة/شركات التأمين المباشر بتأمين/إسناد نسبة من أعمال التأمين التي تكتتب بها لدى شركة إعادة التأمين الوطنية قبل أن تلجأ إلى شركات إعادة التأمين الأجنبية.

للمزيد من العرض والتحليل راجع: مناظرة حول أداء شركة إعادة التأمين العراقية قبل 2003، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2023)

²¹ الإسناد الإلزامي كان معروفاً قبل ذلك. ربما كانت شركة ميللي ري التركية (Milli Re) هي أول من مارسه في الشرق الأوسط عند تأسيسها عام 1929. وهو قائم في المغرب والجزائر وسوريا والسودان وإيران. كما أن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين (Africa Re) تتمتع بإسناد أعضائها لنسبة من أعمالهم ولها حرية قبول أو رفض هذه الأعمال.

- أ-التأمين البحري بنسبة لا تزيد عن 15%
- ب-الحريق بنسبة لا تزيد عن 10%
- ج-حوادث السيارات بنسبة لا تزيد عن 5%
- د-الحوادث الأخرى عدا السيارات بنسبة لا تزيد عن 10%
- هـ-التأمين على الحياة بنسبة لا تزيد عن 15%

2-ويجوز لهذه الشركة بالإضافة الى ذلك [أن] تقبل إعادة التأمين بموجب اتفاقيات خاصة.

وتم تعديل هذه المادة بموجب القانون رقم 132 لسنة 1964 قانون تعديل قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية رقم 21 لسنة 1960 وأصبح نافذاً اعتباراً من أول كانون الثاني سنة 1965 ليكون كالآتي:

المادة الخامسة

- 1 - تلزم كافة شركات التأمين المؤممة بإعادة تأمين نسبة قدرها 25% من عمليات التأمين التي تجريها في العراق لدى شركة إعادة التأمين العراقية.
- 2 - يتم الإسناد الإلزامي الوارد ذكره في الفقرة السابقة على أساس فائض الاحتفاظ في فرعي التأمين على الحياة وتكوين رؤوس الاموال وعلى أساس المشاركة في بقية فروع التأمين.
- 3 - ولشركة إعادة التأمين العراقية القيام بأعمال إعادة التأمين الواردة والصادرة بشكل اتفاقيات أو عمليات اختيارية.
- 4 - للشركة حق إصدار التعليمات التي تنظم العلاقات الإلزامية بينها وبين الشركات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة وتكون هذه التعليمات ملزمة بتلك الشركات بعد المصادقة عليها من قبل المؤسسة العامة للتأمين.

وبفضل هذا الإسناد الإلزامي، إضافة إلى الإدارة الجيدة للشركة، حققت إعادة العراقية تطوراً مهماً في سياستها بالاكتتاب خارج العراق وفي تعظيم قدراتها الاحتفاظية. وأرى أن مطلب الإسناد الإلزامي، لو تم تشريعه، سيعزز مكانة إعادة العراقية واحتفاظها وقاعدتها المالية مما يعطيها زخماً في تعاملها

مع معيدي التأمين في المستقبل، وسيفرض على إدارتها تطوير كوارها المهنية.

لقد كان إلغاء الإسناد الإلزامي أواخر ثمانينيات القرن الماضي إجراءً أضرَّ بمكانة الإعادة العراقية.

إن تحقيق الإسناد الإلزامي يتطلب تعديل قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، فالمادة 81-ثانياً تنص على الآتي:

لا يجوز إجبار شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص على شراء منتجات خدمات التأمين من مؤمن أو معيد تأمين أو وكيل أو وسيط أو مقدم خدمات محدد ما لم ينص القانون خلاف ذلك.

هذه المادة تعطي الحرية لشركات التأمين لشراء إعادة التأمين من أي مصدر تشاء، داخل أو خارج العراق. ولذلك فإن تعديلاً لحكم هذه المادة يصبح ضرورياً لتحديد التزامات المؤمنين ربما ارتباطاً مع أحكام المادة 27 من القانون التي تنص على الآتي:

أولاً-يجوز للمؤمن إعادة التأمين داخل العراق أو خارجه.
ثانياً-لا يجوز للمؤمن إعادة تأمين عقود التأمين لأي فرع من فروع التأمين التي يمارسها لدى مؤمن آخر إلا إذا كان معيد التأمين مجاز لممارسة ذلك الفرع.

ربما سيعمد البعض، داخل قطاع التأمين وخارجه، على محاربة تعديل القانون بدعوى إيديولوجية وحتى دستورية مما يتطلب من الإعادة العراقية والمعنيين ببناء سوق وطنية متكاملة للتأمين الاستعداد للمناقشة والإقناع. وهنا يرد على البال بعض الأفكار المساندة للإسناد الإلزامي:

- إن التجربة التاريخية لشركة إعادة التأمين العراقية في مجال الإسناد الإلزامي (1960-1988) أثبتت فاعلية الإسناد في بناء الموارد المالية للشركة، ومساهمته في توسيع نطاق عمل الشركة خارج العراق في البلاد العربية وبلدان "العالم الثالث" وغيرها.

- كان من نتائج هذا التوسع توليد دخلٍ بالعملِ الصعبة لخزينة الدولة من خلال الاكتتاب بأعمال إعادة التأمين خارج العراق.
- ساهم الإسناد الإلزامي في الحد من التدفق غير الضروري للعملة الصعبة خارج العراق من خلال تخفيض نسبة أقساط إعادة التأمين المصدرة للخارج لشراء عقود إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري.
- تمكين الإعادة العراقية من الحصول على شروط وأسعار أفضل في التفاوض على ترتيب عقود إعادة التأمين (إعادة التأمين المكرر) في أسواق التأمين العالمية.
- عمل الإسناد الإلزامي على زيادة الطاقة الاستيعابية للأخطار الكبيرة وبالتالي زيادة الاحتفاظ الوطني. كانت الإعادة العراقية متميزة في الاحتفاظ بنسبة عالية من الأقساط التي تكتتب بها.
- في ظني أن التجربة التاريخية كان لها أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات.
- خلال سنوات الحصار الدولي (1990-2003) تكاثفت الشركات فيما بينها وعلى رأسها الإعادة العراقية لضمان استمرار النشاط التأميني بحدوده الدنيا بعد أن قام معيدو التأمين العالميين بوقف أغطية إعادة التأمين لسوق التأمين العراقي بسبب قرارات الحظر. ومنذ سنة 2004 تقوم شركة إعادة التأمين العراقية بدور "المدير" للاتفاقيات الإعادية لمعظم شركات التأمين العاملة في العراق، العامة والخاصة. وبدون هذه الاتفاقيات فإن معظم شركات التأمين الخاصة ربما لا تستطيع الاستمرار في مزاولة أعمالها إلا كشرركات مقامرة. إن هذه الشركات تسند الأعمال التي تكتتب بها لشركة إعادة التأمين العراقية ليس بحكم الاختيار وإنما من باب الضرورة (لأنها لا تستطيع الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين لمحافظها لضعف رأسمالها ومواردها المالية وطاقتهم كوادرها). إن بعض الفضل في نجاح هذه التجربة في ضمان استمرار النشاط التأميني المحلي يعود إلى الإعادة العراقية. وهو ما يوفر الأرضية للقبول بدور أكبر لها من خلال الإسناد الإلزامي.

لا شك أن الموضوع يستحق المزيد من التحليل التاريخي والاقتصادي اعتماداً على البيانات والمعلومات المحفوظة لدى إعادة العراقية وحتى بالرجوع إلى البحوث الأكاديمية الموجودة في جامعة بغداد والمعاهد المتخصصة.²²

إن تأخر التعديل أو تعذر تحقيقه يمكن عندها الاتفاق المرحلي بين شركة إعادة التأمين العراقية وشركات التأمين، الرغبة بالاستفادة من اتفاقيات إعادة العراقية، على الإسناد الإلزامي لنسبة من محافظتها لإعادة العراقية (تقدير هذه النسبة أمر يعود للأطراف المشاركة). مثل هذا الاتفاق، وهو اتفاق شرف، لا يمكن الاعتراض عليه لأنه اتفاق يقوم على رضا المشاركين فيه ولا يقوم على عنصر الإكراه.

ومن المناسب هنا التذكير بأن ديوان التأمين العراقي لم يصدر لحد الآن، حسب علمي، تعليمات تنظيم إعادة التأمين كما تقضي بذلك المادة 12 (كان من المفترض أن تصدر هذه التعليمات خلال (90) يوماً من تاريخ تعيين رئيس الديوان). ولا يرد في القانون تحديد لماهية إعادة التأمين الاتفاقي رغم أن هناك إشارات متناثرة لإعادة التأمين الاختياري في القانون ولكن بدون تسمية هذه الإعادة.

ولعله من المفيد التذكير أيضاً بأن الحكومة الحالية كما يبدو، مهتمة بالنشاط التأميني أكثر من غيرها من حكومات ما بعد الغزو، كما يظهر من برنامجها حول إدخال وثائق تأمين جديدة تشكل في مجموعها عنصراً مكملاً لمشروعها في بناء نظام رأسمالي في العراق. وقد أوجزنا في ورقة سابقة بعض الخطوات التي يمكن إقناع الحكومة باتخاذها لتعزيز قطاع التأمين ومن ضمنه دور إعادة العراقية:

²² قام د. عبد الزهرة عبد الله علي (يعمل حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة) ببحث مكانة إعادة التأمين في ميزان المدفوعات العراقي في أواسط سبعينيات القرن الماضي عندما كان يدرس للحصول على دبلوم الدراسات العليا في جامعة بغداد.

- إعادة النظر ببعض أحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الضارة بمصالح شركات التأمين العراقية.²³
- تشجيع الإقبال على شراء وثائق التأمين على الحياة من خلال الإعفاء من الضرائب والرسوم.
- تفعيل الوظيفة الرقابية التي يقوم به ديوان التأمين.
- تشجيع الدمج بين شركات التأمين الصغيرة في رأسمالها وكوادرها الفنية.
- تعزيز مكانة شركة إعادة التأمين العراقية من خلال استعادة مبدأ إسناد نسبة من أعمال شركات التأمين لها.²⁴

كتبت مرة أن من مزايا شركة إعادة التأمين العراقية، وهي مملوكة للدولة، أنها تقف محايدة، وعلى مسافة واحدة، بين الشركات العامة والخاصة. وهي بهذا الموقف تلتزم المعايير الفنية وتعمل، بوعي أو بدونه، على تطوير سوق التأمين العراقي رغم أن بعض شركات التأمين الخاصة والعامة تتخطى إعادة العراقية في إعادة تأمين الأعمال الاختيارية - وهو ما حصل بالنسبة للعديد من التأمينات النفطية امتثالاً لشروط شركات النفط الأجنبية. ولكي تنهض إعادة العراقية بدورها بفعالية أكبر فإن الإسناد الإلزامي لمحافظ هذه الشركات لها سيصب لصالح الجميع."

الفساد في قطاع التأمين العام؟ نظرة إلى الوراء

قبل ثلاث سنوات كان لنا نقاش مثمر مع كاظم حبيب نفتتف أجزاء وافية منه هنا لما فيه من فائدة في إبراز جوانب محتملة للفساد المالي والإداري في شركات التأمين العامة في الماضي والحاضر، وقد تجد هذه الجوانب حضوراً لها في شركات التأمين الخاصة، وهو ليس بالمستبعد إذ أن البعض منها شركات عائلية وتعتمد على العلاقات القرابية في التوظيف. في القسم المعنون

²³ مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد، منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).

²⁴ مصباح كمال، "التأمين في المنهاج الحكومي: قراءة أولية"، مصدر سابق.

"السياسة الاقتصادية والسياسة العامة والفساد: هل كان الفساد غائباً في قطاع التأمين قبل 2003؟" كتبنا ما يلي:²⁵

"يتناول د. كاظم حبيب الفساد من خلال ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة، ونظراً لأهمية الموضوع ووضعه في إطاره الصحيح سأقتبس مطولاً مما كتبه، فهو يقول في البدء:

أدرك تماماً ومقتنع جداً بأن السياسة الاقتصادية في بلد ما تشكل الوجه الثاني للسياسة العامة للبلد ذاته، فهما وجهان لعملة واحدة، وحين يكون النظام السياسي فاسداً ومستبداً وفاقداً للشرعية الدستورية، فلا يمين أن يكون الاقتصاد نظيفاً وديمقراطياً ومنفذاً لإرادة مصالح الشعب. ومن عاش الاقتصاد في فترة البعث الطويلة الأمد، يدرك كيف كان الاستبداد والظلم والفساد منتشراً في قضايا العقود والنشاط التجاري.

وبعد ذلك يناقش حضور الفساد من عدمه في قطاع التأمين كما يلي:

أعرف جيداً بأن الأستاذ الفاضل والخبير المهني الكبير، في مجال التأمين ورئيس الشركة الوطنية للتأمين الأخ عبد الباقي رضا، الذي أكن له كل الاحترام والتقدير، نظيف جداً وحريص على عمله ونزيه في عمله، وكذا الكثير من العاملين في جهاز التأمين التابع للدولة، ومنهم شخصكم الكريم، مصباح كمال. ولكن هذا لا يعني أن كل جهاز التأمين وإعادة التأمين والشركات العاملة في هذا القطاع كانت كلها نظيفة ونزيهة وحريصة على أموال الدولة والمجتمع.

وحين تحدثت عن سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين وإعادة التأمين، فاعتمادي يستند إلى طبيعة الدولة ومجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها في التنمية الانفجارية التي أقرتها حكومة البعث في المؤتمر القطري الثامن في العام 1974.

في مثل هذا النظام الدموي المستبد والفاقد والأهوج لا يمكن أن أتصور أن قطاع التأمين قد سلم من الفساد في أجزاء منه، إن لم يكن كله، وليس بالضرورة بمعرفة رئيس الشركة الوطنية للتأمين أو بعض العاملين فيه. واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمعن والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين أيضاً.

²⁵ مصباح كمال، "د. كاظم حبيب وبعض قضايا التأمين بالعراق"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/02/Kadhim-Habib-further-discussion-on-insurance-issues.pdf>

ليس من السهل مناقشة مقترح د. كاظم لموضوع الفساد في قطاع التأمين في فترة ما قبل 2003. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى مصادر الفساد المالي والإداري المحتملة. ويمكن إيجاز بعضها فيما يخص الفساد المالي بالآتي:

- التلاعب بأقساط التأمين (تخفيضها دون وجه حق، على سبيل المثال) لصالح أشخاص معينين مقربين من مكتب التأمين في شركة التأمين أو لهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة الحاكمة.
- التساهل في تسوية المطالبات بالتعويض، المشكوك بشمولها بغطاء وثيقة التأمين أو التي تنطوي على مبالغيات في تقدير حجم الأضرار وتكاليف التصليح والاستبدال حسب مقتضى الحال، لخدمة وترضية أصحاب السلطة والمقربين منهم.
- التواطؤ على تسوية مطالبات التعويض بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن ثم اقتسام القيمة الفائضة عن القيمة الحقيقية بين مسوّي التعويض في شركة التأمين والمؤمن له.
- حصر أعمال إعادة التأمين الاختياري، دون مبرر حقيقي، من قبل إدارة إعادة التأمين في شركة التأمين مع وسيط دولي لإعادة التأمين أو شركة إعادة تأمين دولية مقابل الرشى.

حسب تجربتنا في أواخر ستينيات ومعظم سنوات سبعينيات القرن الماضي لم نلاحظ وجود مثل هذه الظواهر في شركة التأمين الوطنية. كما أن نظام الاكتتاب وتسوية مطالبات التعويض كان مقيداً بحيث أن القرار لا يكون فردياً، محصوراً بشخص واحد. ولعله من المفيد قراءة ما كتبناه عن أحد مكنتبي شركة التأمين الوطنية للتعرف على جوانب من العملية الاكتتابية ومنهج تسوية التعويضات.²⁶

²⁶ مصباح كمال، "مؤيد الصفار: مكتب ومدير في شركة تأمين عامة"، الثقافة الجديدة، العدد 380، كانون الثاني 2016، ص 57-66. نشرت المقالة أيضاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ويمكن قراءة النص باستخدام هذا الرابط:

وقد يتخذ الفساد الإداري في شركات التأمين، على سبيل المثال، بعض الأشكال التالية.

- تدخل الوزراء وغيرهم في تعيين أشخاص مرتبطين بهم عائلياً أو طائفياً أو قومياً في شركات التأمين العامة أو في مؤسسات تأمينية أخرى.
- تعيين أفراد العائلة دون وجه حق وفي مواقع ليسوا مؤهلين لها.
- ضم أفراد غير فنيين لا يتمتعون بمعرفة اللغة الإنكليزية، وسيلة التخاطب المعتمدة، إلى الوفود المرسلّة للخارج للتباحث مع وسطاء إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين أو حضور دورات مهنية في التأمين.
- منح قروض عقارية دون القيام بدراسات وتحقيقات عن شخص المقترض: موثوقيته كرجل أعمال، إمكانياته المالية، جدوى المشروع الذي يقوم به، تجربته السابقة في العمل الاستثماري الخ.
- التغاضي عن العقوبات المالية وغيرها المفروضة على البعض لا بل مكافأتهم بتعيينهم في مواقع وظيفية لا يستحقونها.

وكل هذه الأشكال من الفساد الإداري وغيرها قائمة الآن بفضل نظام المحاصصة الطائفية والاثنية التي تأسست مع الاحتلال الأمريكي عام 2003.

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Misbah-Kamal-Mouayyad-Al-Saffar-manager-and-undewriter-in-a-state-owned-insurance-company-final.pdf>

أو

https://www.academia.edu/24641469/Mouayyad_Al-Saffar_Manager_and_Underwriter_in_a_State-Owned_Insurance_Company

ولنا مقالة تلقي بعض الضوء على أحد مظاهر الفساد في قطاع التأمين في فترة ما بعد 2003: مصباح كمال، "وصل القبض بدلاً عن التأمين"، مجلة التأمين العراقي

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2013/02/receipt-voucher-or-insurance-policy.html>

قد يرى البعض أن عقد مقارنة مع ما كان قائماً في عهد البعث ليس مناسباً من وجهة نظر سياسية وبالتالي يجب عدم الخوض فيه. نعرف بأن هذا العهد، وكما يصفه د. كاظم، كان دموياً مستبدّاً وفساداً وأهوجاً، ولا خلاف في هذا التقييم لكن البحث التاريخي يستدعي الوقوف أمام بعض التفاصيل، وما يخصنا منها ينصبُّ على قطاع التأمين الذي كان حكراً على القطاع العام بشركاته الثلاث منذ 1964 وحتى 1997. وقد كان د. كاظم حبيب أميناً لحسه التاريخي بقوله "واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمعن والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين".

نكتفي هنا بذكر تجربتنا في التعيين في شركة التأمين الوطنية (1968) في عهد الأستاذ عبد الباقي رضا.²⁷ وكذلك التمعن في حقيقة أن الأستاذ عبد الباقي رضا، مدير عام شركة التأمين الوطنية (1966-1978)، والدكتور مصطفى رجب، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية (1960-1980)، احتفظا بمنصبيهما دون أن تكون لهما أية علاقة بحزب البعث. ومن رأينا أن الصورة ليست دائماً بهذا الصفاء فربما هناك ما ينقص منها، ولن نعرف ذلك إلا من خلال البحث الذي لا يخاف من نتائجه.

الفساد الإداري في شركة إعادة التأمين العراقية

في النقاش مع كاظم حبيب كان هناك بعض الشك في وجود فساد في شركات التأمين العامة في الماضي، لكننا الآن نميل إلى القبول بوجود فساد إداري في الوقت الحاضر في إعادة العراقية بعض مظاهره يتمثل بالآتي:

²⁷ أنظر: عبد الباقي رضا، فاروق يونس ومصباح كمال، "شذرات من التاريخ المروي والذكريات الشخصية حول التأمين في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/08/Authors-team-Fragments-from-the-History-of-Insurance-in-Iraq-final-editing.pdf>

لدي مجموعة من رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا، قمت بإعدادها كمسودة لكتاب بعنوان رسائل في السيرة الذاتية والتأمين، تضم وقائع مهمة في إدارته لشركة التأمين الوطنية في عهد البعث. لم ينشر الكتاب بعد. [نشر الكتاب فيما بعد ضمن منشورات مكتبة التأمين العراقي، 2021]

اختيار من ليس هو أهل لإشغال الموقع الأول في الشركة، وقد حصل ذلك أكثر من مرة.

تفضيل من هو منتسب لحزب ديني شيعي لإشغال الموقع دون أي اعتبار آخر سوى المظلومية أو استشهاد الأقارب²⁸ وكأن تطهير المظلومية وتكريم الشهادة يتم بتوزيع المناصب على الورثة.

التمييز بين الموظفين والموظفات فيما يخص استحقاقهم للدرجات الوظيفية، وتفضيل من هم الأقرب طائفيًا أو قرابيًا لصاحب الموقع الأول.

إشغال وظائف من قبل الأقارب والأصحاب دون وجود حاجة حقيقية لهذه الوظائف.

وقد كتبنا في مكان آخر أن شركات التأمين هي مؤسسات لا يستقيم عملها مع التوجهات والتدخلات السياسية والحزبية والطائفية. فكلما تقلصت استقلالية هذه الشركات ماليًا وإداريًا كلما ضعفت كفاءتها في الأداء والتطوير وهو ما يشهد عليه حال العديد من شركات القطاع العام في العديد من الدول إذ تحولت بمرور الزمن إلى هياكل بيروقراطية متحجرة لولا الجهد الكبير، في الحالة العراقية، لممارسي التأمين في الإبقاء على درجة من الحيوية والالتزام بالمعايير الفنية ولعدة عقود خلت رغم المثبطات ومناخ القمع العام والحروب والحصار الدولي.

لقد خلق نظام المحاصصة الطائفية والإثنية والمغانم ما يصفه البعض بحالة الاستعصاء واستفحال الأزمة العامة الذي يلف الاقتصاد والسياسة والاجتماع في العراق وسوء إدارة الدولة ومؤسساتها، وغياب التخطيط الاقتصادي، كان من إفرازاته طغيان الفساد المالي والإداري الهائل المتفشي في جميع مفاصل الدولة، وعدم كفاءة الأداء في مختلف المجالات، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، إضافة إلى الإضعاف المتعمد للدولة ودورها في "ال عمران البشري" وإقحام المليشيات في الحياة العامة.

²⁸ جاء في إعلان صادر من الإعادة العراقية بتاريخ 31 آب 2016 عن توفر درجات وظيفية شرط أن يكون المتقدمون من سكة بغداد وأن لا تتجاوز أعمارهم عن ثلاثين عامًا. وبالنسبة للمتقدمين للتعيين من ذوي الشهداء (الدرجة الاولى) تقديم أي محرر رسمي صادر عن الجهات الحكومية المختصة يؤيد ذلك.

الفساد ظاهرة عامة

إن التاريخ القريب للإعادة العراقية هو نموذج لما يجري في قطاعات أخرى كالتعليم (لعل أشهرها عقد التأمين الصحي الملتبس لوزارة التربية الذي تم إلغاؤه)،²⁹ والصحة، والمنشآت العامة، والخدمة المدنية دونكم المليشيات والجيش والشرطة وجهاز الأمن فالفساد المستور فيها ينتظر من يكشف عنها. إن الفساد بأشكاله المختلفة لا يقتصر على هذه الأطراف بل يمتد إلى القطاع الخاص فهو شريك فيه ويستفيد منه، كما في حال المصارف الخاصة المشاركة في مزاد العملة، وهو فساد مُعلن.

22 كانون الأول/ديسمبر 2020

نشرت هذه الورقة أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Iraq-Re-New-DG-17-December-2020-draft-IEN-2-2.pdf>

²⁹ مصباح كمال، "إشكاليات فساد عقود التأمين الصحي: نموذج وزارة التربية وشركة أرض الوطن للتأمين"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/03/27/%d8%ad%d9%8a%d8%af%d8%b1-%d8%ac%d8%a7%d8%b3%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%ac%d9%8a%d9%84%d9%8a-%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%b8%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86/>

هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور

صوّت البرلمان على حكومة محمد شياع السوداني في 27 تشرين الأول 2022. وورد في الأخبار أن البرنامج الوزاري للحكومة الجديدة يضم بنوداً مختلفة موضوعاتها الأساسية محاربة الفساد وإجراء إصلاحات عاجلة في القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية.

غياب الموقف

لا يرد في البرنامج أية إشارة مباشرة أو غير مباشرة لقطاع التأمين، العام أو الخاص. وما جاء فيه بشأن "الالتزام بتقديم ورقة إصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد وضرورة التأكيد على إنشاء الصندوق السيادي باعتباره صمام الأمان للأجيال القادمة" لا يمكن قراءته على أنه يشمل هذا القطاع. وليس هذا بالأمر الغريب إذ لم يُعرف عن الحكومات العراقية، في كل العهود، الاهتمام بقطاع التأمين رغم دعواتنا المستمرة كي يكون التأمين جزءاً من الخطاب العام. وكان لشركات التأمين وجمعياتها نفس الموقف، فلم تصدر عن جمعية التأمين العراقية تصريحاً أو بياناً حول الحكومة الجديدة وتعيين وزيرة المالية. مثل هذه التطورات هي مناسبات لعرض مواقف ومطالب الجمعية وتقديم ورسم ما تتوقعها من الوزارة/الحكومة فيما يخص واقع ومستقبل قطاع التأمين.

انتظرنا بأمل أن نقرأ موقف/سياسات وزارة المالية تجاه قطاع التأمين، ولكن حتى وقت كتابة هذا المقال لم نستطع أن نرصد ما يفيد صدور بيان حول سياسات الوزارة تجاه القطاع دونكم متابعة الوزارة، بالتنسيق مع أطراف أخرى في الحكومة، لإصلاحات القطاع كما وردت في الورقة البيضاء (القابلة للنقاش)¹ أو تقديم ورقة عمل من "خبراء" الوزارة لاستشراف مستقبل هذا القطاع.

¹ لم تتقدم شركات التأمين بأطروحاتها تجاه ما جاء في الورقة البيضاء لإصلاح قطاع التأمين. ظل نقد الورقة محصوراً بمن هم خارج العمل في القطاع: منعم الخفاجي نشر مقالاً بعنوان "الورقة البيضاء وقطاع التأمين"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

طيف سامي، وزيرة المالية

في الأثناء نقرأ خبر تعيين طيف سامي وزيرة للمالية،² وكان هذا التعيين موضع ترحيب من بعض العاملين في قطاع التأمين باعتبارها، كما قال أحد الزملاء، "بنت الوزارة" وعلى شيء من الدراية بشؤون القطاع. كما أن تعيينها كان موضع ترحيب من قبل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فقد جاء في مقال قصير للكاتبين مي قدّو وأريك يافورسكي نشر في موقع المعهد وفي سياق "المالية ومكافحة الفساد" ما يلي:

... قد يمثل تعيين طيف سامي وزيرة للمالية خطوة إيجابية. فكونها موظفة حكومية محترفة في الوزارة، منحتها وزارة الخارجية الأمريكية الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة تقديراً لجهودها في مكافحة الفساد المالي في العراق عندما كانت نائب الوزير. وبالنظر إلى تعهد السودان بمكافحة الفساد، فقد تلعب سامي دوراً مهماً في مبادرة حكومية تشدد الحاجة إليها. وفي المقابل، قد تواجه تهديدات مستمرة من جهات فاعلة خبيثة تعارض أي جهود جدية لمكافحة الفساد.³

وهكذا، بالإضافة إلى ترحيب بعض العاملين بالقطاع، فإن الوزيرة تحظى بمباركة هذا المعهد الأمريكي الذي يعمل لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لكن جمعية التأمين العراقية تظل ساكنة. ولم نتعرف بعد على موقف لأحد مدراء شركات التأمين.

iraqieconomists.net/pdf/منعم-الخفاجي-نهائي-IEN-الورقة-البيضاء-والتأمين

والحقه بمقال آخر بعنوان "عودة إلى الورقة البيضاء والتأمين"، نشر أيضاً في موقع الشبكة:

iraqieconomists.net/pdf/منعم-الخفاجي-عودة-إلى-الورقة-البيضاء-والتأمين

وكذلك كتاب مصباح كمال، الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي (مكتبة التأمين العراقي، 2022) يضم خمسة فصول، نشرت معظمها كمقالات في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. يمكن قراءة الكتاب باستخدام هذا الرابط:

iraqieconomists.net/White-Paper-and-the-Insurance-Sector.pdf

² سيرد ذكر الأسماء بدون ألقاب.

³ من هو محمد شياح السوداني؟ | The Washington Institute

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn-hw-mhmd-shya-alswdany>

يقول بعض العاملين في شركات التأمين العامة الثلاث (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية) أن العلاقة جيدة بين طيف سامي ومدراء هذه الشركات. وهو تشخيص يبدو في ظاهره مقنعاً وإيجابياً لكن ما سيسفر عنه موضع شك لأن أمثال هؤلاء المدراء في السابق، لم يكونوا بعيدين عن الأهواء والانحيازات الطائفية، ومحاولات استغلال هذه العلاقة لتحقيق مكاسب شخصية لهم وللقريبين منهم وليس لتعزيز المكانة المهنية للشركات وقطاع التأمين برمته والسياسات الخاصة بتطويره. نأمل أن يكون الوضع الجديد مختلفاً، مثلما نأمل أن يمتد "مكافحة الفساد" إلى قطاع التأمين رغم الدور البائس القائم للقطاع.

حتى الآن ليس معروفاً إن كان قطاع التأمين سيشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الوزارة خاصة وأنها، كما كانت في الماضي، ستكون مستغرقة في ضمان إخراج موازنة 2023 (موازنة 2022 ظلت معلقة). ربما ستعمل على متابعة بعض الإصلاحات الخاصة بالتأمين التي وردت في الورقة البيضاء وربما العمل على تحقيقها. هذه وغيرها تقع في خانة التكهّنات.

سكوت قطاع التأمين

إن تغيير الحكومة والتعينات الجديدة للوزراء، وما يصدر منها ومنهم، يوفر فرصة لشركات التأمين وجمعية التأمين العراقية لتقديم ورقة للوزارة تضم بعض المطالب أو المقترحات تجاه جملة من القضايا التي تشغل بال العديدين في قطاع التأمين من بينها، على سبيل المثال فقط، إعادة النظر ببعض قوانين التأمين، وإزالة التضارب القائم بين هذه القوانين، وتفعيل الدور الرقابي لديوان التأمين، ودمج شركات التأمين الصغيرة وغيرها. مثلما يمكن لشركة إعادة التأمين العراقية الاستفادة من هذه الفرصة لتأكيد دورها "القيادي" في السوق من خلال مقترحات قابلة للتحقيق لتعزيز مكانتها كشركة إعادة تأمين وطنية يمكن لها أن تلعب دوراً في ميزان المدفوعات غير المنظورة.⁴ أقول هذا لأن دور شركة إعادة التأمين العراقية محوري، وخاصة بالنسبة لشركات التأمين

4 عبد الزهرة علي، إعادة التأمين وميزان المدفوعات في الدول النامية (أطروحة دبلوم عالي بإدارة التأمين، جامعة بغداد، 1975).

الخاصة، فبدون اتفاقياتها، التي تعقدها مع شركات إعادة التأمين العالمية، لا يمكن لمعظم هذه الشركات الاستمرار في العمل. وكذلك وضع الترتيبات لتطبيق نظام تدريبي صارم لرفع مستوى الحرفية في أداء العمل، وإدخال الأنظمة الإلكترونية الحديثة للتعامل مع البيانات، والخدمات الاكتوارية، وغيرها.

تغيير في إدارة شركات التأمين العامة

تزامن تشكيل الحكومة الجديدة ببعض التغييرات في إدارة شركات التأمين العامة التابعة لوزارة المالية. وهي تغييرات لا تؤثر على نقلة نوعية في سياسة استخدام المدراء المتبعة من قبل وزارة المالية منذ إسقاط النظام الدكتاتوري سنة 2003 بالدبابات الأمريكية. فالوزارة ربما تُماشي سياسة حكومة السودان في تعيين المُقربين منه سواء أكان ذلك بفضل الصلات الحزبية أو العشائرية أو الطائفية أو وفق قواعد المحاصصة لاقتسام السلطة بين الكيانات السياسية.

فيما يلي عرض سريع للتغييرات في إدارة الشركات العامة اعتماداً على ما وردنا من معلومات بضمنها اسم المدير العام.

شركة التأمين العراقية – وسام محمد موسى الخرسان، تعيّن في آذار 2021، وليس معروفاً لي إن كان مديراً عاماً بالأصالة أو بالوكالة. بقي محتفظاً بموقعه. إدارته لم تخلو من ممارسات كانت مثاراً للنقد.⁵

شركة التأمين الوطنية – محمد سمير عباس. تعين بفضل كتاب من وزارة المالية مؤرخ في 9 تشرين الثاني 2022 موجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء واقترن بموافقة رئيس المجلس. كُلف بإدارة الشركة وكالة إضافة إلى عمله كمدير عام لمصرف النهرين الإسلامي (مصرف حكومي). الرجل لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتأمين. وبهذه الصفة يُثار السؤال: هل هو لائق

⁵ راجع مصباح كمال، "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

iraqieconomists.net/pdf/مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟

ومؤهل للوظيفة التأمينية؟ افترض أن وجوده في هذا الموقع لن يستمر طويلاً وسيستبدل بشخص آخر؛ ربما أكون خاطئاً في تقديري.

من المستغرب أن لا تقترح الوزارة على رئيس الوزراء تكليف شخص لإدارة الشركة من داخلها أو من داخل قطاع التأمين بدلاً من تعيين شخص يبدو أنه متخصص بالعمل المصرفي.

شركة إعادة التأمين العراقية – أحمد الدهلكي. تعين أيضاً بفضل كتاب وزارة المالية، وحلّ محل صادق عباس هويدي الذي تعين في آب 2021 مديراً عاماً وكالة. لعل أحمد الدهلكي هو نفسه أحمد فؤاد الدهلكي الذي عينه وزير المالية علي عبد الأمير علاوي مديراً عاماً وكالة لإعادة العراقية لفترة قصيرة (حزيران-آب 2021). وهو نفس الرجل الذي نظم ما سمي بمؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021، بغداد.⁶ خلال إدارته لإعادة العراقية لم يترك أثراً يشير إلى رفع مستوى الشركة أو مستوى العاملين.

ليس معروفاً أن الدهلكي الذي يتولى منصب المدير العام للشركة ورئيس مجلس إدارتها يمتلك المعارف والمهارات الفنية ذات العلاقة بإعادة التأمين، إذ لم يسبق له إن عمل في إدارة تأمينية فنية، وربما لا يتمتع بمعرفة متينة باللغة الإنجليزية وهي واحدة من المتطلبات الرئيسية للعمل بحكم العلاقة التي تجمع الشركة مع معيدي التأمين والوسطاء خارج العراق. ترى هل أن خلفيته تستقيم مع متطلبات موقعه الجديد؟ ما الذي حدا بوزارة المالية إلى اصطفائه من بين آخرين في إعادة العراقية الذين يتوفرون على مؤهلات أفضل؟ ولكي لا نظلم الرجل فإنه ربما يمتلك معارف ومهارات غير تأمينية وأخرى إدارية يمكنه توظيفها لتطوير إعادة العراقية، وهو المرجح.⁷

⁶ راجع نقد هذا المؤتمر في كتاب مصباح كمال، مؤتمرات التأمين في العراق-الادعاء والواقع (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 60-101. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net/Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf)

⁷ هذا ما قلناه في السابق (2015) بالنسبة لتعيين مدير عام جديد لإعادة العراقية لكنه لم يحقق ما كان مرجواً منه. راجع بهذا الشأن مصباح كمال، "مهام جديدة-قديمة أمام شركة إعادة التأمين العراقية"، مجلة التأمين العراقي:

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/12/new-tasks-before-iraq-reinsurance-co.html>

أنها لمحنة لإعادة العراقية (تأسست سنة 1960) أن يتناوب على إدارتها أشخاص لا علاقة لهم بصناعة التأمين وكأن الشركة ملعب لتبادل المقاعد الطائفية أو جزء من المغانم التي يمتلكها حزب ديني معين يقوم بتوزيعه، حسب الحاجة أو حسب قوة مراكز النفوذ في الحزب/الطائفة، على مرديده.

ديوان التأمين – إسراء صالح داود. تعيّنت أيضاً بفضل كتاب وزارة المالية لرئاسة ديوان التأمين. ومن الغريب أنها ستكون تحت التجربة لمدة 6 أشهر ومن ثم يتم حسم أمر رئاستها للديوان إما أصالة أو وكالة، حسب المعلومات التي تسربت بعد صدور كتاب تعيينها. وجه الغرابة يكمن في الآتي: إن المديرين الآخرين لم يخضعوا لمثل هذه الفترة التجريبية؛ وإن إسراء صالح داود كانت مكلفة بإدارة الديوان، إضافة إلى عملها في إدارة شركة التأمين الوطنية، منذ أيلول 2020. (كان هناك تضارب في الجمع بين منصبتين كما حصل مع غيرها).⁸

إن ما يشفع لها كرئيس للديوان هو خلفية قانونية نظرية وتطبيقية، وإدارة فرع نينوى لشركة التأمين الوطنية (لعبت دوراً مهماً في إدامة عمل الفرع أثناء الاحتلال الداعشي)،⁹ وإدارة التأمين الوطنية والديوان معاً لما يقرب من سنتين. وهو ما يدفعنا إلى توقع تغيير نوعي في عمل الديوان. وهذا ما نرجوه.

قد تتغير الصورة، إذ ورد في المنهاج الوزاري الذي أعده رئيس الوزراء المكلف محمد شياع السوداني "معالجة العمل بالوكالة في إدارة مؤسسات الدولة خلال فترة 6 أشهر من تشكيل الحكومة وإرسالها إلى مجلس النواب

⁸ راجع مصباح كمال، "رئاسة ديوان التأمين العراقي: نظرة على تضارب المصالح"، فصل في كتاب ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي، (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، ص 68-76. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: iraqieconomists.net/Insurance-Regulation-in-Iraq-draft.pdf

⁹ زميلي تيسير التريكي وأنا أجرينا معها حواراً مطولاً، فصّلت فيه تعاملها مع الأوضاع الصعبة آنذاك، سيكون فصلاً في كتابنا المرأة في قطاع التأمين العربي-حوارات، من المؤمل أن يصدر عن منتدى المعارف سنة 2023. [لم يصدر الكتاب حتى الآن]

على ثلاث وجبات للتصويت عليها.¹⁰ قد يكون المدراء المعينون جيدين في مجالات عملهم الأخرى إلا أن ذلك لا يعني أنهم يمتلكون المعارف الأساسية لإدارة شركات التأمين. هذا ما حصل على وجه التحديد بالنسبة لشركة إعادة التأمين العراقية التي أدارها مدراء لم يكونوا يمتلكون أدوات العمل اللازمة، فبقيت الشركة على حالها دون أن تشهد تطوراً حقيقياً.¹¹

في الوقت الحاضر، نخرج من هذا العرض السريع باستنتاج أن التغييرات في إدارات هذه المؤسسات العامة سلبية لا تؤثر على وجود رؤية لتغيير واقع تدني عمل هذه المؤسسات وواقع قطاع التأمين العراقي ككل.

حول سياسة الاستخدام في شركات التأمين العامة

قبل ما يزيد على عقد كتبنا مقالاً فيه ما يفيد موضوعنا هنا نقتبس فقرتين منه. فيما يخص استقلالية شركات التأمين كتبنا الآتي:

لا نود هنا الوقوف طويلاً مع حقيقة أن شركات التأمين هي مؤسسات لا يستقيم عملها مع التوجهات والتدخلات السياسية والحزبية والطائفية. فكلما تقلصت استقلالية هذه الشركات مالياً وإدارياً كلما ضعفت كفاءتها في الأداء والتطوير وهو ما يشهد عليه حال العديد من شركات القطاع العام في العديد من الدول إذ تحولت بمرور الزمن إلى هياكل بيروقراطية متحجرة لولا الجهد الكبير، في الحالة العراقية، لممارسي التأمين في الإبقاء على درجة من الحيوية والالتزام بالمعايير

¹⁰ وكالة شفق نيوز:

<https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%B4%D9%81%D9%82-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A>

¹¹ شهد العراق منذ الاحتلال الأمريكي هجوماً منظماً على مؤسسات القطاع العام بوسائل مختلفة، آيديولوجية ومالية مع إهمال متعمد وغيرها، بهدف تصفيتهم باعتبارها مؤسسات فاشلة بعد أن تعرضت العديد من المنشآت الصناعية إلى التدمير الأمريكي سنة 2003. سياسة الاستخدام التي اتبعتها حكومات المحاصصة وتحويل مؤسسات الدولة الخدمية والصناعية إلى حاضنات لاستيعاب أعداد هائلة من مريدي الأحزاب الطائفية والاثنية هي من بين الوسائل لتقويض القطاع العام.

الفنية ولعدة عقود خلت رغم المثبطات ومناخ القمع العام والحروب والحصار الدولي.

وفيما يخص اختيار مدراء شركات التأمين العامة كتبنا الآتي:

إزاء هذا الوضع، وبغية تطويره، فإن اختيار مدراء الشركات يجب أن يكون قائماً على القدرات الإدارية والفنية والمهارات القيادية لهؤلاء لا أن يكون المعيار ولائهم للوزير أو لحزبه أو طائفته. قد يجتمع الولاء مع المهارات الإدارية والقيادية، وفي غياب المعرفة الفنية بالتأمين، لدى البعض كما كان الحال، حسب اعتقادنا، مع اختيار مدير عام شركة التأمين الوطنية من خارج قطاع التأمين والذي اغتيل مأسوفاً عليه في تشرين الأول 2006. فقد كانت له خبرة عملية في قطاع النفط ومعرفة جيدة باللغة الإنجليزية ودراسة أكاديمية في حقل الإدارة في جامعة بريطانية. وقد استوعب الكثير من تفاصيل العمل التأميني خلال فترة قصيرة بالاستماع للفنيين في الشركة والاستئناس بأرائهم.¹²

وقد كان علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية (2020-2022) الذي استقال بتاريخ 16 آب 2022 صريحاً في فضح مؤسسة الفساد في العراق وقضايا أخرى، وبعض ما جاء في رسالة استقالته الطويلة كان متطابقاً مع كتبه قبل سنوات عن سياسة الاستخدام في وزارة المالية إذ كتب عن التهرؤ في دولة ما بعد 2003 الآتي:

تعرفت على الحقيقة المروعة بشأن مدى تدهور آلية الحكومة في السنوات الخمس عشر الماضية. فقد تم الاستيلاء على مفاصل واسعة من الدولة فعلياً من قبل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانت الوزارة (أي المالية) نفسها بلا دفة لأكثر من عقد. وكان أحد وزرائها قد أقيـل بسبب مزاعم عن إيوائه إرهابيين. بعد ذلك، كانت الوزارة تدار من قبل وزراء بالوكالة مكلفين من وزارات أخرى. كان لديهم القليل من الفهم للشؤون المالية، وبالتالي لم يتمكنوا من توفير إطار السياسة المالية للبلد"، واستطرد بالقول: "لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحاً بالمقارنة لما كانت عليه في السابق. وشغل المدراء مناصبهم الرئيسة لفترات قصيرة فقط، ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين أو مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام

¹² مصباح كمال، "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة"، نشرت في مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد، آذار 2007.

٢٠٠٦ بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرود والاستقالات وحتى القتل. وانخفضت المعايير إلى مستوى متدني للغاية. وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكفاء والمتصلين بالسياسية بإزاحة الإداريين المهرة والفعالين.

لن يتغير هذا الوضع ما لم تتغير الأسس المحاصصاتية التي تقوم عليها سياسة الاستخدام في جهاز الدولة وفي مؤسسات التأمين العامة.

إعادة تقييم قطاع التأمين العراقي

أزعم بأن قطاع التأمين العراقي لم يخضع لإعادة تقييم، ولم تخضع ممارساته والقوانين المنظمة له ودوره في الاقتصاد الوطني لدراسات علمية معمقة وموثقة، فكل ما لدينا يدور حول مسائل تقليدية مع بعض الالاعات هنا وهناك. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 تحولت الدولة، التي وضع أسسها المحتل الأمريكي بالتعاون مع الأحزاب الطائفية والاثنية، إلى رافعة مُعرقلة لتطوير قطاع التأمين الذي نشهد هزاله في الوقت الحاضر. وما سياسة الاستخدام التي أتينا على ذكرها إلا نموذجاً حياً على جانب من هذه العرقلة. أضف إلى ذلك أن "أركان" التأمين في العراق يفتقدون إلى تصور، رؤية، لمسار قطاع التأمين، وكل ما يصدر منهم من تعليقات وتصريحات يمكن أن توصف بالفجاجة ولو أنها أفضل من تصريحات الوزراء وغيرهم من المسؤولين حول التأمين - كما كشفنا في العديد من مقالاتنا.

لنقرأ بعض ما تقوله بيوت الخبرة الأجنبية عن ما تسميه بإعادة تصور أعمال التأمين في الشرق الأوسط.¹³

¹³ "Middle East: Insurance market driven by digitisation, value-driven customer experience, and ESG," *Middle East Insurance Review*, 28 November 2022

[Middle East: Insurance market driven by digitisation, value-driven customer experience, and ESG \(meinsurancereview.com\)](https://meinsurancereview.com)

الاستمرار في اعتماد النظام الرقمي digitisation في جميع مكاتب العمل بدءاً من تلك التي تتعامل مباشرة مع المؤمن لهم وانتهاءً بتلك التي تعمل في الصفوف الخلفية.

العمل على زيادة وتعزيز نشاط الاندماج والاستحواذ بين شركات التأمين.

زيادة وتكثيف الإشراف التنظيمي على حدود رأس المال والملاءة المالية.

إدخال المنتجات المتميزة المحسنة لمواجهة التهديد المتزايد لتغير المناخ والمخاطر المادية المتجذرة في النظام، للحماية من هذه المخاطر ومنعها، وهو ما يعني أن شركات التأمين ستحتاج إلى تطوير فهم أعمق لهذه المخاطر في محافظها، وإعادة بناء نماذج المخاطر وافتراضات التسعير، والعمل مع المنظمات الأخرى المعنية لمساعدتها على التخفيف من مخاطر المناخ.¹⁴

الإسراع في التثقيف بمعايير المحاسبة والتقارير الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 IFRS 17 accounting and reporting standards لتعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لحامل المخاطر.

تعزيز التركيز على كفاءة التأمين الأساسية core insurance competency - مع إعادة تصور للأنشطة غير الأساسية.

التركيز على الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ترى أين يقف قطاع التأمين العراقي من إعادة التصور هذه؟ وأين هي الدراسات التي تتناول هذه القضايا المعضلية؟

تنبيه

اعتمدنا في كتابة هذا المقال على بعض المعلومات غير الموثقة بالكامل نقلت إلينا من زملاء المهنة، لذلك أرجو من القراء المهتمين تصحيح أي خطأ في صحة المعلومات وبالتالي التقييمات القائمة عليها.

¹⁴ أعمل مع زميلي تيسير التريكي على ترجمة عد من الدراسات التي تصدرها جمعية جنيف Geneva Association البحثية حول قضايا المناخ والانظمة الرقمية وآثارها على صناعة التأمين ومواضيع أخرى ذات صلة.

لماذا ذكر الأسماء؟

لأن أصحابها يحتلون مواقع عامة وكل واحد منهم يجب أن يكون عرضة للمساءلة والنقد حاله حال أي وزير أو أي مسؤول آخر، سواء في الحكومة أو في القطاع العام أو الخاص أو في أي جهاز من أجهزة الدولة، يؤثر عمله وقراراته على الآخرين داخل وخارج المؤسسات.

28 تشرين الثاني 2022

نشر المقال أصلاً في موقع شبكة لاقتصاديين العراقيين:

[مصباح كمال*: هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنیان منخور – شبكة الاقتصاديين العراقيين \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net)

[pdf.مصباح كمال-هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين-تأملات في بنیان منخور نهائي \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net)

رسالة خاصة حول أوضاع شركة التأمين الوطنية بعد تعيين مدير عام جديد سنة 2023

وصلتني هذه الرسالة/الصرخة من إحدى العاملات في شركة التأمين الوطنية.

نص الرسالة

الاستاذ مصباح

تحية طيبة

امل ان تكون بخير وبصحة وعافيه. اتابع وبشكل مستمر الاوراق التي تنشرها وفي نفس الوقت احس بالحزن وانا ارى واقع التأمين وبالأخص في شركة التأمين الوطنية والمستوى الذي وصلت اليه خاصه بعد ان تم تكليف الست اسراء [صالح داود] لإدارة ديوان التأمين ليتم بعدها تكليف مدير عام مصرف النهرين الاسلامي ليتولى ادارة الشركة لحين تعيين مدير عام اصيل.

لا اعرف ما الذي دار بعقل طيف سامي الوزير الجديد لوزارة المالية بدل السيد علي علاوي لتكلف شخص مصرفي بإدارة شركة تأمين. منذ شهرين ونحن في وادي وهو في وادي بعيد كل البعد عن العمل التأميني علاوة على انه صغير بالسن. لك ان تتصور ان تاريخ تعيينه بعد سنة ٢٠٠٢ وهو خريج قسم محاسبه ينتمي الى الجيل الذي تبوأ المناصب بعد الغزو.

هؤلاء جميعا يشنون على نفس الخط بالإدارة كأنه تم تلقينهم، وهذا ما افرزته المحاصصة المقيتة. الان يتم تهديم صرح التأمين الوطنية على يد مثل هذه الإدارة وكأن هناك نيه مبيتة لهذا الأمر وإلا ما الداعي لتكليف مثل هذا الشخص لإدارتها؟ واللافت للنظر انه يتصرف كأنه مدير عام فعلي وليس

مدير بالتكليف، يتدخل بدون فهم ويأخذ قرارات غير مهنية وغير فنية. وعلى ما يبدو ان هناك تطمينات من الوزارة بتثبيتته لإدارة الشركة وهذه هي الطامة الكبرى بالنسبة لي ولقلة من الموظفين لأن الأكثرية ساكتة. نحن في مفترق طرق لا نستطيع التفاهم معه لأنه لا يسمعنا أصلاً ولا يهتم برأينا وفي نفس الوقت يعز علينا ترك الشركة لمثل هؤلاء.

اعرف استاذ انه لا حلول سحريه ولكن اريد منك النصيحة ما الذي استطيع ان افعله؟ وبماذا تنصحنى ونحن نواجه هذا الطوفان من الجهل وقلة الخبرة وعدم احترام تاريخ التأمين الوطنية التي خرّجت قامات ننحنى لها.

أرجو ان لا اكون قد أثقلت عليك ولكن هذا من حرصى على نقل الحقيقة حتى لو كانت بهذا السوء.

تقبل تحياتي.

28 كانون الثاني 2023

الرد على الرسالة

مساء الخير

أشكرك على رسالتك وما تضمنته من رسم صورة قاتمة لما ينتظر شركة التأمين الوطنية في المستقبل المنظور. يحزنني ما آلت إليه الأمور في الشركات العامة الثلاث. كما تعرفين كنت قد رصدت بعض بوادر التطورات الحالية. ففي مقال لي بعنوان "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور"، منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، كتبت في سياق عرض سريع للتغييرات في إدارة الشركات العامة ما يلي:

شركة التأمين الوطنية – محمد سمير عباس. تعيّن بفضل كتاب من وزارة المالية مؤرخ في 9 تشرين الثاني 2022 موجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء واقترن بموافقة رئيس المجلس. كُلف بإدارة

الشركة وكالة إضافة إلى عمله كمدير عام لمصرف النهرين الإسلامي (مصرف حكومي). الرجل لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتأمين. وبهذه الصفة يُثار السؤال: هل هو لائق ومؤهل للوظيفة التأمينية؟ افترض أن وجوده في هذا الموقع لن يستمر طويلاً وسيستبدل بشخص آخر؛ ربما أكون خاطئاً في تقديري.

من المستغرب أن لا تقترح الوزارة على رئيس الوزراء تكليف شخص لإدارة الشركة من داخلها أو من داخل قطاع التأمين بدلاً من تعيين شخص يبدو أنه متخصص بالعمل المصرفي.¹

وقبل ذلك أثير سؤال "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟"² مؤكداً على معاناة شركات التأمين العامة من التدخل السياسي في بعض شؤونها وذكرت أن

هذه الشركات تبدو في الظاهر مستقلة في إدارة كل شؤونها إلا أن ما ينتقص من هذه الاستقلالية أنها كانت، ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ولا تزال خاصة بعد سقوط الدكتاتورية في 9 نيسان 2003، عرضة لتكون أوعية لاستخدام عناصر ذو توجه سياسي معين في كادرها الوظيفي، وأداة لامتصاص البطالة بين خريجي الجامعات وعلى أسس غير فنية (حزبية وطائفية وعشائرية)، أحياناً، وتعمل بموجب قواعد للاستخدام والترقية تفتقر إلى المحفزات وتكبح الطموح والإبداع وتعظيم كفاءة الأداء ولا تعتمد على مبدأ الثواب والعقاب والشفافية والمحاسبة. لربما تلحق هذه الملاحظة حيفاً ببعض العاملين في الشركات وهو ما لا نقصده فنحن نعرف أن المؤهلات الفنية والحرفية للعديد منهم كانت رفيعة وهم الذين ساهموا في إبقاء النشاط التأميني حياً أثناء السنوات الصعبة وهم الذين رقدوا شركات التأمين الخاصة بالعديد من الكوادر وما زال البعض مثابراً في العمل وفي إحياء النشاط التأميني رغم المعاناة الطويلة التي كانت تسم حياتهم.

¹ مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي.pdf (iraqieconomists.net)

² http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf

إن وزراء المالية منذ تغيير النظام سنة 2003 لم يكونوا خارج المنظومة المحاصصة الطائفية والاثنية، ولذلك كان اختيارهم للمدراء العامين لهذه الشركات ضمن إطار هذه المنظومة مع استثناء تعيين هيفاء شمعون عيسى وإسراء صالح داود على رأس شركة التأمين الوطنية.

يبدو لي أن هناك توافقاً عاماً مضمراً لدى أصحاب القرار لتهميش دور الشركات العامة الثلاث، من خلال رفدها بمن هم أقل علماً ودراسة بمؤسسة التأمين، لأن وجودها لا يتماشى مع مطالب المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. لنذكر أن سلطة الائتلاف المؤقتة استقدمت خبيراً إنجليزياً سنة 2003 قدّم مشروعاً لخصخصة الشركات الثلاث لكنه، لسبب غير معروف، وضع جانباً. (التفاصيل موجودة في كتابي **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).

أجد صعوبة في تقديم النصيحة لما يمكن أن تقومي به تجاه الوضع المتدهور في إدارة الشركة بسبب عدم امتلاك من يشغل الموقع الأول في الإدارة الصفات القيادية التي نجدها في كتب الإدارة والتنظيم أو ما نعرفه عن المدراء العامين قبل 2003 من طبقة عطا عبد الوهاب وعبد الباقي رضا ومصطفى رجب وكادر مؤهل من معاونيهم ومن رؤساء الأقسام. ولذلك أرجو أن تعتبري ما يلي على أنها ملاحظات من شخص لا يعمل في شركة التأمين الوطنية.

ليس هناك طرق سهلة وواضحة للتعامل مع من يفتقد الأهلية لاحتلال موقعه. مثل هؤلاء يحتلون مواقعهم بفضل الدعم الحزبي والطائفي. إنهم يلجئون إلى الهجوم على الغير بدعوى مختلفة لا أساس لها للتغطية على فقدانهم للأهلية. ولذلك فإن المجابهة معهم لا تؤتي بالنتيجة التي ترغبين بها أنت وزملائك وزميلاتك، وأرى عدم فاعلية المجابهة ضمن الأجواء القائمة وكما تبرزين بعض مظاهرها في رسالتك.

تذكّري أن الموقف شبه الجماعي الذي اتخذته موظفو وموظفات شركة التأمين العراقية تجاه رفض تعيين مديرهم العام المكلف حديثاً، رشاد الدايني، في أول يوم له في شباط 2020، غير قابل للتكرار في شركة التأمين الوطنية لتبدل الأحوال منذ ذلك الوقت. لا يمكنني أن أتخيل أن موظفي وموظفات التأمين الوطنية يُجمعون على القيام بالإضراب عن العمل لإجبار وزارة المالية لتنحية محمد سمير عباس من تكليفه بإدارة الشركة. على عكس ذلك، أتوقع فئات معينة من الموظفين إبداء الولاء للمدير العام المكلف لخدمة مصالحهم الخاصة.

من المناسب أن لا تكوني سلبية في أداء مهمات عملك، كوسيلة لرفض الإدارة الجديدة، كي تحمي نفسك من هجوم ومواقف ضارة وجارحة لك من هذه الإدارة والموالين لها بدعوى ضعف الأداء أو التقصير. تذكّري أن هناك من أعوان الإدارة الجديدة ممن يحلم بالتخلص منك والحلول مكانك.

حاولي، قدر المستطاع، ومن موقف مهني قائم على المعرفة التي تمتلكينها في مجال اختصاصك، التعامل مع مقترحاته وسياساته ليس بالرفض ولكن بعرض ما يمكن إدخاله من تحسينات وتعديلات وكأنها نابعة منه. حاولي أن يكون منطلقك في التعامل قائماً على ما يعرضه هو: البناء على أي سمات إيجابية يمكنك تمييزها في مقترحاته أو سياساته. اعتمد هذا الموقف يصبُّ في صالح الشركة لعله ينتبه له.

وأرى أن تستفيدي من حقيقة كون التأمين الوطنية هي أقدم وأكبر شركة تأمين في العراق، وأهمية العمل على الإبقاء على مكانتها وتطويرها في سوق التأمين العراقي القائم على المنافسة كشركة تأمين قائمة تعتمد المعايير المهنية في أعمالها وفي علاقتها مع جمهور المؤمن لهم.

وفي النهاية، ليس لديك خيار سوى تحمل الأوضاع القائمة، مهما
كرهتها، والعمل بمهنية ضمن شروطها.

مصباح

29 كانون الثاني 2023

تعليق قصير على تغيير إدارة الشركة العراقية للتأمين

أرسل لي قبل أيام د. بارق شبر نسخة مصورة من كتاب صادر من وزارة المالية (أمر وزاري رقم 92، بتاريخ 18 نيسان 2023) جاء فيه إنهاء تكليف السيد وسام محمد موسى مدير عام شركة التأمين العراقية وكالة من منصبه وإعادته إلى وظيفته السابقة (اعتقد بأنه كان مديراً لأحد فروع الشركة). وجاء في الكتاب أيضاً تكليف السيد صادق هويدي عباس، مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وكالة، للقيام بإدارة أعمال الشركة إضافة لوظيفته لحين تكليف مدير عام للشركة.

كان لي موقف من بعض ممارسات الشركة العراقية للتأمين أثناء إدارة السيد وسام محمد موسى الخرسان (مدير عام وكالة للفترة 3 آذار 2021—18 نيسان 2023). وقد قوبل ما كتبت به بتهديد من أحد موظفي الشركة لمقاضاتي ومقاضاة شبكة الاقتصاديين العراقيين بدلاً من مناقشة مضمون ما كتبت به في مقالين منشورين في موقع الشبكة:

- هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟
- عودة إلى شركة التأمين العراقية وتأمين خطوط الأنابيب النفطية.

وفي مقال آخر منشور أيضاً في موقع الشبكة بعنوان "بعض المثالب في إدارة شركات التأمين العامة: شركة التأمين الوطنية نموذجاً" ذكرت أن من الصفات المشتركة بين المدراء العاميين لشركات التأمين العامة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية) هي أنهم وصلوا إلى مناصبهم بفضل نظام المحاصصة في توزيع المغانم وليس لأنهم يتمتعون بالمؤهلات المناسبة للوظائف المرتبطة باختصاص شركاتهم (وكان لي تقييم مختلف قليلاً بالنسبة لشركة التأمين العراقية). وهو ما أكدته وزير المالية المستقيل د. علي عبد الأمير علاوي في رسالة استقالته (16 آب 2022)، إذ قال إن المدراء العاميين في الوزارة شغلوا مناصبهم لفترات قصيرة، ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية (والتوصيف الأقرب للواقع هو أنهم

يتشاركون في الانتماء السياسي والطائفي والعصبي ولذلك يحصلون على بعض المغام).

وفي مقال آخر منشور في موقع الشبكة أيضاً بعنوان "ضياع البوصلة في تعيين مدراء شركات التأمين العامة" لاحظت "أن كل التعيينات هي بالوكالة أو التكليف المؤقت لتمشية الأعمال. ترى ما هي الحكمة في تبني سياسة التعيينات المؤقتة للمدراء؟ أهي مجرد نقل للمدراء لتوزيع مغام المحاصصة، أم أنها محاولة للكشف عن الإمكانات الفعلية لشاغلي هذه المواقع المهمة قبل تثبيتهم في مواقعهم؟ أم أنها تعكس استنفاد نظام المحاصصة للكوادر من أصحاب الدرجات الخاصة حيث صارت تعتمد على "تدويرهم" على الشركات والهيئات التابعة لها؟"

وذكرت في هذا المقال أنه حتى الآن ليس معروفاً إن كان قطاع التأمين سيشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الوزارة طيف سامي محمد. وذكرت أيضاً أنه ربما ستعمل على متابعة بعض الإصلاحات الخاصة بقطاع التأمين التي وردت في الورقة البيضاء وربما العمل على تحقيقها. وقد كان هذا التكهّن في غير محله فلم نقرأ ما يفيد إطلاق إصلاح قطاع التأمين (رغم انتقاداتنا التي عرضناها في كتاب الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي، مكتبة التأمين العراقي، 2022). كما أن تعيينات المدراء العامين لشركات التأمين العامة تعكس الارتباك وغياب فهم حقيقي لديها ولدى من تستشيرهم لمؤسسة التأمين وتاريخها في العراق.

مع هذا سننتظر من سيكون المدير العام القادم لشركة التأمين العراقية فالدكتور العام الحالي مكلف بتمشية أعمال الشركة.

ما لم يتم التخلص النهائي من المحاصصة الطائفية والاثنية والمذهبية، وبعضها مدعوم بالمشيقات، فإن بنیان التأمين العراقي يظل منحوراً، ويظل قطاع التأمين العراقي متخلفاً. أليس معيباً أن لا تتجاوز أقساط التأمين المكتتبة بضعة ملايين من الدولارات في حين أن الأرقام في أسواق أخرى تبلغ المليار/المليارات؟

بعض المثالب في إدارة شركات التأمين العامة: شركة التأمين الوطنية نموذجاً

(1)

ليس لي معرفة شخصية بمدراء شركات التأمين العامة وكل ما أعرفه عنهم هو في التداول العام أو يصلني من بعض العاملين في قطاع التأمين العراقي. هناك قاعدة اعتقد بصحتها وأهميتها في أي نظام ديمقراطي وهي أن من يشغل موقعاً عاماً يكون، أو يجب أن يكون، موضوعاً للتقييم والمساءلة. لذلك فإن ما أكتبه لا يستهدف النيل من أشخاص المدراء بل استخدام النقد لتحسين وتطوير ما هو قائم. أمل أن تُستقبل هذه وغيرها من كتاباتي بنقد مماثل.¹

هناك ثلاث شركات عامة هي حسب تسلسل تاريخ تأسيسها: شركة التأمين الوطنية (1950)، شركة التأمين العراقية (1959)، شركة إعادة التأمين العراقية (1960) يديرها على التوالي، مع حفظ الألقاب، سمير محمد عباس، وسام محمد الخرسان، أحمد الدهلكي. الشركات الثلاث تابعة لوزارة المالية. سبق لي أن كتبت عدداً من المقالات عن بعض جوانب هذه الشركات يمكن للقارئ المهتم الرجوع إليها.² بودي الآن تناول جوانب أخرى.

¹ بدلاً من النقد لجأ أحد موظفي شركة التأمين العراقية إلى أسلوب التخويف والتهديد بالمقاضاة أمام محاكم النشر العراقية والعالمية لقيامي بنشر مقالة بعنوان "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟\(iraqieconomists.net\).pdf](http://iraqieconomists.net/pdf)

وكذلك "عودة إلى شركة التأمين العراقية وتأمين شركة خطوط الأنابيب النفطية"، في نفس الموقع:

[مصباح-كمال-عودة-إلى-شركة-التأمين-العراقية-تأمين-شركة-خطوط-الأنابيب-النفطية\(iraqieconomists.net\).pdf](http://iraqieconomists.net/pdf)

² مصباح كمال، دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (مكتبة التأمين العراقي، 2020). فصلان من هذا الكتاب يستحقان القراءة لعلاقتهما بموضوع المقال الحالي: "عبد الباقي رضا: مدير عام في شركة تأمين عامة"، ص 191-204؛ "مؤيد الصفار: مکتب ومدير في شركة عامة"، (ص 205-217). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

سأركز فيما يلي على شركة التأمين الوطنية مع بعض الإشارات للشركتين الأخريين.

(2)

من الصفات المشتركة بين المدراء العامين أنهم وصلوا إلى مناصبهم بفضل نظام المحاصصة في توزيع المغامم وليس لأنهم يتمتعون بالمؤهلات المناسبة للوظائف المرتبطة باختصاص شركاتهم. الاستثناء هو المدير العام لشركة التأمين العراقية (تعيين بتاريخ 3 آذار 2021) الذي كان موظفاً في الشركة، ولكنه يشترك مع الآخرين في كونه مرتبطاً بنظام المحاصصة. المدير العام لشركة إعادة التأمين العراقية (تعيين في تشرين الثاني 2022) كان يعمل في مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية. ما يشفع له أنه ربما، إلى حد ما، ليس غريباً عن التأمين فقد قام بتنظيم ما وصفه العديد من العاملين في قطاع التأمين العراقي بـ "مؤتمر أحمد الدهلكي"، أعني مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021.³ أما المدير العام لشركة التأمين الوطنية (تعيين في تشرين الثاني 2022) فهو بعيد عن موضوع التأمين، ويشغل في نفس الوقت منصب المدير العام لمصرف النهرين الاسلامي.⁴

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Public-Sector-Insurance-in-Iraq.pdf>

³ لتقييم هذا المؤتمر وتوصياته راجع: مصباح كمال، مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع، (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 51-101. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf>

⁴ أن يشغل نفس الشخص منصبين في نفس الوقت يؤشر على تطور في توزيع المغامم خاصة إذا تذكرنا أن أحمد عبد الجليل الساعدي كان يشغل أربعة مناصب بالوكالة: مدير عام هيئة التقاعد العامة والضمان الاجتماعي وشركة الدواجن والعلف الحيواني ورئيس ديوان التأمين [2018-2019]. "أن يحتل شخص واحد أربعة مواقع إدارية يعكس خللاً في النظام السياسي الاقتصادي المحاصصي الذي أنشئ بعد 2003". راجع: مصباح كمال، "عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://new-site.iraqieconomists.net/ar/2019/07/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad->

ذكر لي أحد العاملين في قطاع التأمين العراقي أن المدراء العاميين لشركات التأمين لا يتمتعون بثقافة الاستماع ويتجسد ذلك في مناقشة أية قضية، فهم، كما يقال باللغة العامية، "ياخذونك بالصياح" ولا يعطون مجالاً لمن يجتمع بهم لشرح ما جاؤا من أجله، ليغطوا على عدم فهمهم لمؤسسة التأمين وعدم استعدادهم للفهم والتعلم. وفي العادة يحضرون الاجتماعات مع سكرتيراتهم وحراسهم! وبودي هنا أن اقتبس ما كتبه الصحفي علي حسين:

ماذا تسمي هذه البلاد يا سيدي القارئ العزيز؟ أنا أسميها بلاد الخطابات والشعارات، يصدق المسؤول بصوته ليخفي فشله وعجزه عن إدارة شؤون الناس.. كل مسؤول يختار طبقة صوتية خاصة به، ليخفي معها سنوات من العجز عن مواجهة واقع يسير بنا إلى الخلف.⁵ [التأكيد من عندي]

كتب الصحفي علي حسين هذه الفقرة في سياق لا علاقة له بإدارة شركة للتأمين، لكنه ينطبق عليها.

عندما تنهض فرصة للمشاركة في لقاء تأميني خارج العراق فإن المدير العام لا يختار الشخص المناسب لحضور اللقاء بل يقرر أن يشارك بنفسه وهو الذي لا يمتلك أساسيات التأمين وإعادة التأمين دونكم ما يجري من تطورات تأمينية في العالم العربي والعالم. حصل هذا بمناسبة انعقاد ملتقى قرطاج السادس عشر للتأمين وإعادة التأمين.⁶ ضمت حلقات النقاش:

[%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d8%b2%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a7%d8%a8%d9%86%d8%af%d8%b1-%d9%8a%d8%aa%d9%87%d9%85-%d9%85%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%b4%d8%b1%d9%83/](#)

⁵ علي حسين، "العمود الثامن: بلاد الشعارات"، جريدة المدى، 5 شباط 2023 <https://almadapaper.net/view.php?cat=282993>

⁶ نظم بالتعاون ما بين الجامعة التونسية لشركات التأمين والشركة التونسية لإعادة التأمين والاتحاد العام العربي للتأمين في جربة، تونس، 6-7 شباط 2023.

- تأثير النزعة التضخمية على التأمين وإعادة التأمين.
- حلول قطاع التأمين تجاه التغيرات المناخية.
- دور قطاع التأمين في الاندماج المالي والتأميني.
- المسؤولية المجتمعية كرافعة لنجاعة قطاع التأمين.

لا بأس في ذلك فلعل حضوره للملتقى سيساعد، لو كان جاداً، في تعرّفه على ما هو جديد في صناعة التأمين على المستوى العربي والعالمي. ولعله، عندما تنهض الفرصة في المستقبل، يصطحب معه أحد الموظفين ممن يتمتعون بمعرفة بموضوع مثل هذه الملتقيات لتعزيز معرفته.

قيل لي أن هناك عبث وفوضى في الإدارة يتجسد بإثارة مشاكل كالتصرف في تقرير السياسة المالية للشركة قبل أن تناقش في مجلس الإدارة. في ظني إن ما يختفي وراء هذا التوصيف هو محاولة تحويل الأرصدة المالية للشركة إلى مصرف إسلامي. وهو نفس النهج الذي جرى تطبيقه في شركة إعادة التأمين العراقية.⁷

وقيل أيضاً أنه أخذ بوضع العراقيين أمام الاستحقاقات المالية للموظفين ورفع شكوى لوزارة المالية للتحقيق في الموضوع. ليس واضحاً ما هي الاستحقاقات المالية؛ هي بالتأكيد غير الرواتب. اعتقد بأن لها علاقة بنظام توزيع الحوافز المتوارث والسائد حتى الآن في المؤسسات الذاتية التمويل. ترى هل أن هذا التصرف هو

7 أنظر: مصباح كمال، "وزير المالية المستقيل: التنافر بين المواقف المعلنة والقرارات الملموسة"، تعليق في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ارتباطاً بمقالتي "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً".

<http://iraqieconomists.net/ar/2022/08/27/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/#comments>

لتأكيد المدير العام على "غيرته" على أرباح الشركة وعدم قناعاته بعدالة النظام وتوزيع المستحقات على الموظفين؟ أعلق الحكم حتى يتم توفير مزيد من المعلومات، واكتفي بالقول إن كان هناك ضرورة لتغيير نظام الحوافز فإنه يتطلب تغيير القانون المنظم لها وليس حرمان فئات من الموظفين من الحوافز.

من القضايا التي يؤخذ عليها الضعف في الإدارة الفنية، وقصور في تطبيق التعليمات. ليس واضحاً ما هي عناصر الضعف الفني في الإدارة والقصور في الالتزام بالتعليمات، والنتائج الملموسة المترتبة عليهما. ترى هل أن لها علاقة بالإنتاج، أي عدد وثائق التأمين التي كان من الممكن للشركة إصدارها لكنها فشلت بسبب تدخل الإدارة دون أن تمتلك الأدوات الفنية والفكرية في تسيير الإنتاج؟ وهو ما يعني خسارة في إيرادات أقساط التأمين.

(3)

قد أبدو قاسياً في حكمي على المدراء العامين للشركات الثلاث. ما يؤيد حكمي هو ما جاء في رسالة استقالة وزير المالية علي عبد الأمير علاوي بتاريخ 16 آب 2022:

لقد كانت وزارة المالية التي أترأسها شبحاً مقارنةً لما كانت عليه في السابق. وشغل المدراء مناصبهم الرئيسية لفترات قصيرة ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين ومؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها ... وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكفاء والمتصلين بالسياسية بإزاحة الإداريين المهرة والفعالين.⁸ [التأكيد من عندي]

ما ذكره الوزير المستقيل ينطبق على الشركات الثلاث. فباستثناء شركة التأمين العراقية (تعيين مديرها العام في آذار 2021) فإن

⁸ ناس نيوز، <https://www.nasnews.com/view.php?cat=92042>

إشغالهم لمناصبهم لا يطول. قول الوزير أنهم يقعون تحت تأثير الأحزاب السياسية فيه تلطيف لحقيقة أنهم يتشاركون الانتماء ليس السياسي فقط بل الطائفي وأن البعض منهم يصنفون بالمدللين blue-eyed boys من قبل الوزارة. كما أن كونهم غير مناسبين ومؤهلين للوظائف التي يشغلونها لا غبار عليه، بمعنى أنهم غرباء عن التأمين وخبراتهم ومهارتهم قابلة للتساؤل. أما الفهم القليل للممارسات الحديثة في الإدارة فإن تاريخ تطور الشركات الثلاث منذ 2003 يشهد على ذلك.

إن التغييرات المستمرة في تعيين المدراء العامين للشركات الثلاث، وتعيين من هم ليسوا مؤهلين فنياً لإدارتها أثرت سلباً على تطور هذه الشركات نحو الأحسن، وصارت مصائرهما موضوعاً للتساؤل.

(4)

إن ممارسات شركة التأمين العراقية قابلة للمساءلة فهي تتصرف أحياناً خارج القواعد الرقابية. وقد كان لنا موقف من بعضها فيما يخص تأمين شركة خطوط الأنابيب النفطية (للتفاصيل راجع الرابطين المذكورين في الهامش رقم 1).

عدا ذلك فإن الشركة تمارس أعمالها خلافاً لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وذلك لأن رأسمالها (2,000,000,000 دينار) هو دون الحد الأدنى (5,000,000,000 دينار بموجب تعليمات ديوان التأمين رقم 15 لسنة 2011). في موقعها الرسمي تذكر الشركة أن

رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار استناداً الى قانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وقد حصلت مصادقة وزارة المالية/دائرة المحاسبة لجنة رؤوس الاموال على زيادة رأس مال

الشركة الى (75000000000) دينار (سبعة مليارات وخمسمائة مليون دينار) وبانتظار مصادقة الامانة العامة لمجلس الوزراء.⁹

هذه المعلومة لا تحمل تاريخاً لكن رأسمال الشركة ظل على حاله، ملياري دينار، حتى الوقت الحاضر.¹⁰ ويتعجب المرء من هذا الوضع عندما يعلم أن من يرأس الشركة رجل قانون ومع هذا لم يعمل على رفع رأسمال الشركة إلى حده الأدنى القانوني.

تري ما هو موقف ديوان التأمين من هذه المخالفة؟ هل أن الفصل الثاني: تعليق الإجازة وإلغائها لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يوفر للديوان الأرضية المناسبة لإجبار الشركة للامتثال للقانون؟

لاحظنا معلومات خاطئة، مضللة، في موقع الشركة. ففي تقديم "نبذه عن اعمال الشركة" نقرأ النص الآتي نقله حرفياً:

يمكن للشركة ان تغطي جميع المشاريع الصغيرة والكبيرة بحسب ملاءتها الماليه وبحسب اتفاقيات اعادة التأمين الجارية مع كبرى شركات الاعداء العالمية الصينية مثل سكور الفرنسية وسوسري وميونخ ري

ليس للشركة اتفاقيات مباشرة مع شركات إعادة التأمين إذ أن معظم شركات التأمين العراقية، ومنها شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية، تستفيد من اتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية. كما أن النص على أنها تغطي جميع المشاريع الصغيرة والكبيرة مع شركات إعادة التأمين العالمية مثل سكور SCOR وسويس ري Swiss Re وميونخ ري Munich

⁹ موقع شركة التأمين العراقية العامة كما في 8 شباط 2023: <https://www.iq-insurance.com/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86>

¹⁰ حسب إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة في العراق لعام 2020-2021 الصادرة من جمعية التأمين العراقية فإن رأسمال شركة التأمين العراقية هو 2,000,000,000 دينار، ص 2.

Re ينطوي على مغالطة إذ أن هذه الشركات انسحبت من اتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية منذ عدة سنوات.

(5)

إن الاحتمالات مفتوحة لتقرير مصائر الشركات الثلاث فمشاريع الخصخصة لم تختفي، كما أن "إضعاف" شركة إعادة التأمين العراقية بات أمراً مقلقاً مع ما يشاع عن تأسيس شركة خاصة لإعادة التأمين من قبل مصالح عراقية وغير عراقية، وعن اقتراب إجازة ديوان التأمين للشركة الجديدة.

قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 لا يحول دون تأسيس شركات لإعادة التأمين، فهو قانون يعزز المنافسة، والتعليمات رقم 8 لسنة 2006 (تعليمات إجازة ممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين) تنظم ذلك. إن الحجم الحالي لسوق التأمين العراقي لا يبرر تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين لكن أسباباً أخرى تدفع باتجاه الموافقة عليها وعلى رأسها دعوى المنافسة، وهي موجودة فعلاً في مجال التأمين المباشر يمكن الاقتداء بها، وأن شركة إعادة التأمين العراقية العامة لم تشهد تطوراً، وأنها لا تقدم الكثير لشركات التأمين العراقية، وهذه وغيرها من الأسباب وارتباطاً بأحكام القانون سيدفع بالديوان لإجازة الشركة الجديدة. قد يرفض الديوان طلب الإجازة لعدم كفاية رأسمال الشركة الجديدة، وعدم الاقتناع بالجدوى الاقتصادية للشركة، وعدم امتلاك المدير المفوض المقترح للمؤهلات المطلوبة—وهذه من شروط الموافقة على الإجازة. ولكن يمكن لمقدمي طلب الإجازة استكمال هذه النواقص في طلب الإجازة خلال 90 يوم من تاريخ إبلاغهم بها.

(6)

طالما أن حكومات المحاصصة تريد أن تبقى سياستها في تعيين المدراء العامين لشركات التأمين العامة مخالفة لقواعد الاستخدام المعهودة لمكافأة مريديها فلا أقل من أن تقوم بدراسة الماضي واستلهم بعض الدروس منه لضمان أداء أفضل ممن تعيينهم،

وخاصة من أصحاب الأيدي البيضاء في إدارة الشركات الثلاث كمصطفى رجب وعبد الباقي رضا وآخرين كبهاء بهيج شكري وعطا عبد الوهاب وغيرهم.

إن تعذر ذلك عليها فيمكنها أن تخضع من تعيينهم إلى دورات تدريبية في فنون القيادة الإدارية الحديثة، ودورات أخرى في مجالات عملهم لاكتساب بعض المعارف الأولية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين وإدارة الخطر.

(7)

قرأت في موقع بي بي سي-عربي خبراً بتاريخ 7 فبراير/شباط 2023 تحت عنوان "مسألة رئيس مجلس إدارة بي بي سي في مجلس العموم البريطاني"، اقتطف منه الآتي:

نفى رئيس مجلس إدارة بي بي سي، ريتشارد شارب، أن يكون قد ساعد بوريس جونسون، في الحصول على قرض، عندما كان رئيساً للوزراء.

وخضع شارب للمساءلة أمام مجلس العموم في بريطانيا، بشأن محادثات عن قرض حصل عليه جونسون، وذلك قبل تعيينه رئيساً لمجلس إدارة بي بي سي.

وأكدت الحكومة في وقت سابق أن قرار تعيين شارب في منصبه، اتخذ بناء على الكفاءة.¹¹

موضوع هذا الخبر يتعلق بتضارب المصالح التي تستدعي الشفافية الكشف عنها قبل إشغال وظيفة عامة، فهناك ادعاء بأن رئيس مجلس إدارة بي بي سي، ريتشارد شارب، وهو خبير مصرفي استثماري، سَهَّل على رئيس الوزراء البريطاني السابق، بوريس جونسون، الحصول على قرض دون أن يكشف عن دوره قبل تعيينه.

¹¹ مسألة رئيس مجلس إدارة بي بي سي في مجلس العموم البريطاني BBC News - عربي

هذه الحالة تكشف عن التواشج بين السياسة والمال. لا استبعد وجود حالات مماثلة في العراق ولعل القراء المتابعين للشأن العام يستطيعون الكشف عنها. في الخبر نكتشف دور التسهيلات المالية في بعض التعيينات المهمة في مؤسسات الدولة البريطانية. في العراق يتحقق دور مماثل، فيما يخص تعيينات شركات التأمين العامة الثلاث وغيرها من الشركات، قائم على ارتباطات وولاءات أخرى تجمع بين من بيده قرار التعيين وبين المستفيد من القرار.

من الأمثلة التي أوردتها الصحافة العراقية إصدار الهيئة التحقيقية لهيئة النزاهة الاتحادية قراراً باستقدام أحد أعضاء مجلس النواب الحالي، دون ذكر اسمه، والتحقيق معه بتهمة تسلمه **750,000 دولار**، بالاشتراك مع نائب سابق، من رجل أعمال مقابل عدم إثارة ملفات فساد تخص شركاته.

"ويوم امس، افادت هيئة النزاهة الاتحادية، بصدر قرار باستقدام أحد أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية، بتهمة أخذ مبالغ مالية لقاء تعيين شخصين في مناصب مهمة في وزارة الصناعة والمعادن." ¹² [التأكيد من عندي].

هذا المثال لا ينطبق على الشركات الثلاث إذ أن تسلم المال مقابل التعيين لم يحصل في تاريخ كل تعيينات المدراء العامين منذ 2003. وكما أشرنا فإن التعيين يقوم على معيار التشارك في المحاصصة والولاء مع استثناءات قليلة جداً في شركة التأمين الوطنية.

8 شباط 2023

تصحيح

¹² موقع NRT، 8 شباط 2023، <https://www.nrttv.com/ar/detail3/10552> وكذلك موقع روداو بنفس التاريخ، <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/08022023> ومواقع أخرى.

اعتذر من القراء لوجود خطأ في تسمية المدير العام الجديد لشركة إعادة التأمين العراقية (ص1) فهو ليس أحمد الدهلكي بل شاكر الزبيدي كما ذكرت في مقالي السابق "ضياع البوصلة في تعيين مدراء شركات التأمين العامة" [مصباح-كمال-ضياع-البوصلة-في-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة-pdf](#) (iraqieconomists.net) وقد اكتشفت هذا الخطأ بفضل مراسلات مع زميلة في قطاع التأمين.

تغيير الأسماء لا يغير من معالجاتي لموضوع الصفة المشتركة بين المدراء العاميين لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركات إعادة التأمين العراقية. وهذه الصفة هي أنهم يشغلون مناصبهم بفضل نظام المحاصصة في توزيع المغنم.

المدير العام الجديد لشركة إعادة التأمين العراقية هو شاكر محمود حسين الزبيدي، تمّ تعيينه في منصبه بتاريخ 1 شباط 2023، وهو في نفس الوقت المدير العام للهيئة العامة للكمارك. تعيّن أولاً بأمر وزاري يحمل توقيع طيف سامي محمد، وزيرة المالية، مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية (31 كانون الثاني 2023)، و "تدويره" بعد يوم واحد إلى مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية. وهو شخص لا علم له بالتأمين، كما يوصف من قبل العديد من العاملين في قطاع التأمين.

12 شباط 2023

تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية

الخبر

في كتاب بتاريخ 22 حزيران 2025 من وزيرة المالية، طيف سامي، موجّه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء، تطلب الوزيرة استئصال موافقة رئيس مجلس الوزراء على "تكليف" عصام حميد تركي الشوكة، الموظف في الهيئة العامة للكمارك، بإدارة شركة التأمين العراقية وفقاً للصلاحيات المخولة لسيادته. وضم كتاب الوزيرة خلاصة بخدمات الشوكة.¹

سنحاول في هذه الورقة تفكيك هذا الكتاب للكشف عن السياسة الخاطئة في إشغال موقع المدير العام في شركات التأمين العامة.²

ما الذي نعرفه عن عصام حميد تركي الشوكة؟

¹ لم تصلنا هذه الخلاصة، ربما يتبرع أحد القراء بإيصالها لنا لضبط المعلومات التي ترد في هذه الورقة.

² راجع بعض مقالاتنا المنشورة: "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة"، نشرت في الحوار، مجلة معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد، 2007.

"نظرة على بعض تداعيات تعيين "مدير عام" جديد لشركة إعادة التأمين العراقية"

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Iraq-Re-New-DG-17-December-2020-draft-IEN-2-2.pdf>

"شركة التأمين العراقية ومديرها العام الجديد وبعض المهمات الجديدة-القديمة" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/03/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-New-Old-Tasks.pdf>

"ضباغ البوصلة في تعيين مدراء الشركات العامة" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: [مصباح-كمال-ضباغ-البوصلة-في-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة.pdf](#)

موظف في مقتبل العمر يعمل موظفًا في الهيئة العامة للكمارك، كما يرد في كتاب وزيرة المالية. وحسب بعض المعلومات من مصادر أخرى فإنه درس لنيل شهادة الماجستير في القانون العام في الجامعة الإسلامية في لبنان (2023). لا يُعرف عنه أنه يمتلك خلفية تأمينية. إحدى زميلات المهنة علّقت على تعيين المدير العام لشركة التأمين العراقية بأنه "كفر بكل المقاييس العلمية والعملية كون عاصم الشوكة هو ابن أحد الشيوخ المُقرب للسوداني بعمر لا يتجاوز ٢٥ سنة موظف بسيط في هيئة الكمارك لا يفقه شيئاً ليس في التأمين ..."

هذه كلمات قاسية تحتاج من أصحاب العلم التعليق عليها ويكفي الآن، لوضع قرار التعيين في إطار أوسع خارج نطاق التأمين، الاقتباس من العمود الثامن لمدير تحرير جريدة المدى، علي حسين، لتقييم تعيين مدير عام جديد للتأمين العراقية لعلاقتها بهذه الكلمات:

ما معنى أن تقرر الدولة العراقية، مكافأة نواب وأبناء نواب واقاربهم، ومجموعة من الذين ساهموا في وضع هذه البلاد على خارطة الدول الأكثر فشلاً، بطرح اسمائهم للعمل سفراء؟ أنا من وجهة نظري أقول إن هؤلاء أفضل من يمثل العراق في الوقت الحاضر، فالفضل الداخلي يجب أن تصاحبه وجوه فاشلة تمثله في بلدان العالم.

قبل اسابيع تناقلت وسائل الاعلام قائمة بأسماء المرشحين للجلوس على كرسي "السفير"، ووجد المواطن المغلوب على امره، ان الدولة العراقية قررت مشكورة ان تكافئ سياسة العراق فوضعت ضمن القائمة الذهبية، ابناء واقارب واصدقاء واعمام معظم المسؤولين العراقيين بكل طوائفهم وقومياتهم.³

باشير عاصم حميد الشوكة مهام عمله كمدير عام وكالة لإدارة شركة التأمين العراقية يوم 14 تموز 2025،⁴ كما جاء في الموقع الإلكتروني للشركة الذي ذكر أن منتسبي الشركة رحبوا "بالسيد المدير العام متمنين له الموفقية والنجاح الدائم في

³ علي حسين، "العمود الثامن: قائمة السفراء تسخر منّا!" جريدة المدى، 31 تموز/يوليو 2025، <https://almadapaper.net/409621> ونقرأ تفاصيل أخرى في مقال "مشاكل البلاد لا تأتي فرادى، المحاصصة تسحق الكفاءات الدبلوماسية بعجلات عوائل المتنفذين"، طريق الشعب، العدد 1، السنة 91، الأحد 3 آب 2025، ص1.

⁴ وقبله شغل منصب المدير العام للشركة صادق هويدي عباس، الذي تولّى مهامه في 25 نيسان/أبريل 2023، وكان من العاملين في الشركة عند تنصيبه مديراً عاماً.

مهام عمله الجديد، مؤكداً له على حرصهم الكبير للعمل بروح الفريق الواحد وبذل الجهود للحفاظ على مستوى النجاح والتفوق.⁵ وقد كان لمنتسبي الشركة موقف آخر عند تعيين د. رشاد خضير وحيد الدايني مديراً عاماً للشركة إذ أنهم منعوه من دخول مقر الشركة لاستلام مهام عمله يوم 4 شباط 2020.⁶ ستكشف الأيام إن كان المدير العام الجديد أهلاً لإشغال موقعه. حتى الآن لم تصلنا معلومات عن أسلوب إدارته وتعامله مع منتسبي الشركة وفيما إذ كان يحمل سياسة معينة لتطوير الشركة وغيرها من الأمور. ما يُحسب له أنه التقى رئيسة ديوان التأمين وكالة. ومما جاء في خبر اللقاء انه شهد "توافقاً في وجهات النظر بشأن أهمية تأهيل وتطوير كوادر الشركة بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لمواجهة التحديات التي تواجه شركات التأمين في الوقت الراهن لا سيما في ظل التطورات التقنية والاقتصادية المتسارعة... [و] أبرز التحديات التي تعترض عمل شركات التأمين وسبل تذليلها من خلال السياسات الداعمة والإصلاحات الإدارية والفنية المستهدفة في المرحلة المقبلة."⁷

في نقد سياسة التعيين في شركات التأمين العامة

إن تكليف عاصم حميد تركي بإدارة الشركة يفتقر إلى المعايير الصحيحة المعتمدة لمثل هذه التعيينات كالمؤهلات المهنية (ليس له مؤهل مهني)، والخبرة الإدارية (لا يمتلكها بحكم سنّه)، والمنصب/المناصب القيادية التي احتلها سابقاً (يفتقر إليها)، والفهم العام لسوق التأمين وآليات التأمين (افتراض أن هذا الفهم معدوم أو بئس في أحسن الأحوال). يضاف إلى ذلك متطلبات الشفافية والحوكمة التي تطورت في السنوات الماضية على يد الجهات الرقابية التي يبدو أن وزارة المالية لا تعيرها الكثير من الاهتمام.

⁵ موقع شركة التأمين العراقية العامة <https://iic.mof.gov.iq/>

⁶ راجع مصباح كمال، "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraquieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf>

⁷ موقع ديوان التأمين، <https://insurancediwan.gov.iq/?p=69289&lang=ar> كمعظم الأخبار المنشورة في موقع الديوان فإن هذا الخبر مجرد إعلان باللقاء إذ أن التفاصيل الأخرى ذات طابع عمومي.

كما أن هذا التكليف لا ينسجم مع متطلبات قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل، الذي ضم الآتي في المادة (27):

- يجب أن يكون المدير العام من ذوي الخبرة والاختصاص، ويحمل شهادة جامعية أولية على الأقل.
- يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء، [لكن هذا القرار يُفترض أن يكون تصديقاً على اختيار مجلس إدارة الشركة، وليس تعييناً مباشراً من خارج الشركة].
- المدير العام يُعد رئيساً لمجلس إدارة الشركة، ويجب أن يكون أحد أعضاء المجلس المنتخبين من داخل الشركة، وفقاً للمادة (20) من القانون. (التأكيد من عندي).⁸

من المفارقات أن القانون العراقي يمنح شركات التأمين العامة استقلالاً إدارياً ومالياً (شركات تمويل ذاتي)، ويحدد قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 آلية واضحة لتعيين المدير العام عبر مجلس الإدارة، لكن التطبيق العملي يتجاوز أحكام القانون من خلال المحاصصة الطائفية والتسييس. هذا الوضع يُهدد كفاءة هذه الشركات وخاصة عندما لا يمتلك المدير العام المعين الفهم السليم لمؤسسة التأمين. إن حجم أعمال التأمين المكتتبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من قبل شركات التأمين العامة والخاصة تشهد على مراوحة قطاع التأمين العراقي في مكانه. وقد كتبنا في مقال سابق فيما يخص الشركات العامة:

إن الدلائل المتجمعة منذ 2003 تشير إلى أن المحاصصة هي المنظم الأساس في تفكير من يتولى وزارة المالية باستثناء حالتين في شركة التأمين الوطنية. ويبدو أن الحس بتاريخ التأمين العراقي لدى وزراء المالية ومستشاريهم مفقود وإلا لكانوا قد استفادوا من تجربة ما قبل 2003 حيث كانت المواقع الأولى في الشركات الثلاث خارج "مكرمات" النظام الدكتاتوري إلا في حالة أو حالتين، ومع ذلك فإن من شغل موقعه كان يعمل أصلاً في واحدة من هذه الشركات ويتمتع بمؤهلات فنية، والمهم أنهم كانوا يقودون شركاتهم بمهنية عالية، وعملوا على تطويرها لتحتل مكانة مرموقة بين أقرانها في أسواق التأمين العربية.⁹ فلم لا

⁸ للمزيد من التفاصيل راجع الدراسة المهمة للدكتور محمد صباح علي، رئيس مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية،

[ما أوجبه القانون ألقته السياسية – في بيان آلية تعيين المدراء العامين في الشركات العامة وفق القانون رقم 22 لسنة 1997 المعدل – مركز بغداد](#)

⁹ نتذكر هنا بعض الأسماء والشركات العامة التي أداروها.

يجهد الوزير قليلاً لاختيار من يتمتع بالمؤهلات الإدارية القيادية والمهنية من داخل هذه الشركات؟ ولكن يلاحظ بأن هناك نمط في سياسة الاستخدام يتمثل بتعيين من هم ليسوا أهلاً لاحتلال المواقع الأولى في هذه الشركات طالما أن مطلب توزيع المغام المحاصصي مستوفى.¹⁰

إن ما تفعله الحكومة هو تفويض قيمة شركات التأمين العامة، ذات التمويل المالي، لتسهيل نقدها والسخط عليها بحيث يصبح أمر خصصتها، وهي السياسة المعروضة والمتبعة منذ 2003، سهلاً ولا يثير غضباً أو إدانة لا بل أن الترحيب بالخصخصة سيكون هو العلاج الشافي لكل المشكلات!

دور لديوان التأمين؟

ليس لديوان التأمين أي صلاحية في الإشراف على تعيين المديرين العامين للشركات العامة، ونعتقد أن وزارة المالية لا تستعين بديوان التأمين عند ترشيح أحدهم لمنصب المدير العام رغم أنه الطرف المختص ويمكنه، في تقديرنا، تقديم رأي مناسب. ونرى أن تجاهل الديوان مقصود لغلق الباب أمامه في رسم سياسات تخدم شركات التأمين العامة ويضع أسس رصينة في مجال التعيينات.

يلاحظ أن هيئات الرقابة على النشاط التأميني في دول أخرى تلعب دوراً في تعيين المديرين المفوضين. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تطبق هيئة الرقابة على القطاع المالي، بضمنه الشركات المرتبطة بالتأمين، Financial Conduct Authority (FCA) ما يُعرف باختبار "اللياقة واللائمة" Fit and Proper Test وعلى العموم، يمكن القول إن السياسة العامة لتعيين المدراء في أسواق التأمين المتقدمة تتضمن

شركة إعادة التأمين العراقية: مصطفى رجب (1960-1980)، قيس المدرس (1980-1998)، فؤاد عبد الله عزيز (1998-2005).

شركة التأمين الوطنية: عبد الباقي رضا (1966-1978)، موفق حسن رضا (1978-1992)، فؤاد عبد الله عزيز (1992-1996).

شركة التأمين العراقية: بديع أحمد السيفي (1972-1978)، مدحت الجراح (1978-1982)، عبد الخالق رؤوف خليل (1982-1998).

¹⁰ [مصباح كمال*: ضياع البوصلة في تعيين مدراء شركات التأمين العامة – شبكة الاقتصاديين العراقيين \(iraqieconomists.net\)](http://iraqieconomists.net)

مؤهلات الخبرة المهنية والسمات القيادية المناسبة، الخبرة الإدارية، إشراف الهيئة الرقابية، الشفافية والحوكمة، عدم تضارب المصالح. وكلها تكاد أن تكون مفقودة في سياسة الاستخدام في العراق، وينطبق هذا على شركات التأمين العامة والخاصة.

خلو قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 من أحكام تعيين المديرين العامين

يلاحظ أيضًا أن قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الذي قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بصياغته (2004) وشرعته الحكومة العراقية (2005) يضم أحكامًا تنطبق على تعيين المديرين المفوضين لشركات التأمين الخاصة (الفصل الخامس، مؤهلات العاملين لدى المؤمن) ولكنه يخلو من أحكام خاصة بتعيين المديرين العامين لشركات التأمين العامة. ويأتي هذا الفراغ منسجمًا مع الفلسفة التي تنتظم القانون في استبعاد كل ما له علاقة بالقطاع العام. لو كان المستشار الأمريكي (مفوض التأمين في ولاية أركنساس) الذي أشرف على صياغة القانون مُلمًا إلمامًا كافيًا بواقع قطاع التأمين العراقي والقوانين المنظمة لنشاط القطاع لكان بإمكانه الإشارة إلى أن القوانين القائمة لإدارة الشركات العامة هي التي تنظم تعيين المدراء العامين لها.

تعليق الحكم على إدارة عاصم حميد تركي الشوكة لشركة التأمين العراقية

ما علينا في الوقت الحاضر إلا تعليق الحكم على نجاعة قرار تعيينه مديرًا عامًا للشركة بانتظار ما سيرشح من إدارته في مجالات التعامل مع موظفي الشركة وكوادرها، والتعامل مع شركات التأمين الأخرى، ومشروع دمج الشركة مع شركة التأمين الوطنية، وأساليب إنتاج أعمال التأمين، وخدمة عملاء الشركة الخ. وكذلك بانتظار ما سيقوم به مجلس إدارة الشركة لإخضاعه لسلسلة من الدورات التدريبية لتأهيله كمدير وقائد للشركة، ومنها دورات القيادة والإدارة الاستراتيجية، ودورات التدريب على صناعة القرار وحل المشكلات وما يتعلق بها من تدريب تحليل البيانات لاتخاذ القرارات المناسبة القائمة على العلم، ودورات الحوكمة وإدارة المخاطر. وقبل ذلك كله الجلوس في صفوف الدراسة لاستيعاب مفاهيم التأمين وإعادة التأمين وما يتعلق بهما من آليات.

نحن على قناعة بأن خضوعه لنظام مستمر من التدريب سيساعده في مراكمة المعرفة المتخصصة في التأمين وإعادة التأمين، مع فهم شامل لسوق التأمين وقواعد الرقابة والشفافية والحوكمة وحركة الاقتصاد العراقي.

6 آب/أغسطس 2025

نشرت هذه الورقة أصلاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
[تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية. – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)
[Iraq-Insurance-Co-New-DG-IEN_.pdf](#)

تعليقات على الورقة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

يمكن متابعة هذه التعليقات في موقع الشبكة باستخدام هذا الرابط:
[تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية. – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)

تعليق أحمد ياسين

تحية طيبة

اطلعنا باهتمام على ما كتبه الأستاذ مصباح كمال بخصوص تكليف السيد المدير العام لشركتنا. وانطلاقاً من حرصنا على إيضاح الحقائق للرأي العام وللمهتمين بقطاع التأمين، نود بيان ما يلي:

إن السيد المدير العام (عاصم حميد الشوكة) يبلغ من العمر 42 عاماً، ويحمل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، وقد شغل عدة مناصب إدارية مهمة في مؤسسات الدولة، كان آخرها منصب مدير الحدود العراقية – الأردنية حيث أثبت جدارته وكفاءته في الإدارة والقيادة. واليوم يواصل عمله في مجال

التأمين، ويسعى بخطوات عملية وجادة للنهوض بواقع الشركة ومعالجة التركة الثقيلة من التحديات والمشاكل التي واجهتها في الماضي.

إننا في شركة التأمين العراقية العامة نلمس من السيد المدير العام حرصاً كبيراً على إشراك الكوادر، وتفعيل العمل بروح الفريق الواحد، والسير بخطى واضحة نحو تطوير الأداء المؤسسي والارتقاء بخدمات الشركة بما يخدم الوطن والمواطن.

ونذكر هنا بقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

وعليه، فإننا ندعو إلى تحري الدقة والموضوعية في الطرح الإعلامي، وعدم الاستناد إلى معلومات غير مكتملة أو اجتهادات قد تسيء إلى سمعة الأشخاص والمؤسسات دون بينة، مؤكداً في الوقت نفسه انفتاحنا على كل نقد موضوعي وبناء يهدف إلى خدمة قطاع التأمين العراقي.

أحمد ياسين طارش/مهندس أقدم
موظف في شركة التأمين العراقية العامة

19 أيلول 2025

تعليق: مصباح كمال: عودة إلى مناقشة سياسة تعيين رؤساء شركات التأمين العامة

أشكر السيد أحمد ياسين طارش على تعليقه وأرحب به لأن العشرات من مقالاتي وتعليقاتي المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين لم تستفز اهتمامه واهتمام زملائه أو اهتمام إدارات شركات التأمين العامة في السابق (سوى تهديد بالمقاضاة من قبل زميل لطارش لأنني أثرت التساؤلات عن إجراءات تأمين شركة خطوط الأنابيب العامة، إن لم تخني الذاكرة). فيما يلي بعض الملاحظات مع التحفظ على ذكر الألقاب.

لقد كتبت المقال على ضوء المعلومات التي كانت متوفرة لي والقوانين ذات العلاقة، وختمته بفقرتين تحت عنوان "تعليق الحكم على إدارة عصام حميد تركي الشوكة لشركة التأمين العراقية" بانتظار "ما سيرشح من إدارته في مجالات التعامل مع موظفي الشركة وكوادرها، والتعامل مع شركات التأمين الأخرى، ومشروع دمج الشركة مع شركة التأمين الوطنية، وأساليب إنتاج أعمال التأمين، وخدمة عملاء الشركة الخ."

تحت عنوان "ما الذي نعرفه عن عصام حميد تركي الشوكة؟" نقلت بعض المعلومات المتداولة في سوق التأمين العراقي، وهي بطبيعتها غير موثقة، لكنني وصفت هذه المعلومات بأنها "كلمات قاسية تحتاج من أصحاب العلم التعليق عليها." تعليق أحمد ياسين طارش يقتصر على تصحيح المعلومة الخاصة بعمر عصام حميد تركي الشوكة (42 وليس 25).

أراد طارش من خلال اقتباس آية قرآنية النيل من قيمة المقال لأنه يستند على نبأ جاء به فاسق اسمه مصباح كمال نقلاً عما ورد إلى سمعه من سوق التأمين العراقي. حقاً إن الخبر الفاسق لا يؤخذ على محمل التصديق دون التحقق منه. لكن الفسق كان مقتصرًا على العمر الحقيقي لعاصم الشوكة لأن الأمور الأخرى هي بانتظار العمل الحقيقي لعصام الشوكة في إدارة شركة التأمين العراقية العامة. الشكر موصول لطارش على هذا التعديل. مع هذا يظل تعليقه ناقصاً لأنه لا يتناول الفقرات الأخرى في مقالي. لقد جاء تعليق طارش خاليًا من أي إشارة لسياسة تعيين رؤساء شركتي التأمين العامة وشركة إعادة التأمين العراقية، فجّلهم اختيروا من قبل وزارة المالية، خلافاً لأحكام قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل، إضافة إلى أنهم لم يكونوا يتمتعون بخلفية تأمينية مناسبة، وهم لذلك، في تقديري، طارئون على هذه الشركات.

أتمنى على أحمد ياسين طارش أن يذكر المناصب الإدارية التي شغلها عصام حميد الشوكة، وعرض جوانب من جدارته وكفاءته في الإدارة والقيادة ومنها إدارته لمنصب "مدير الحدود العراقية-الأردنية." وهنا ينهض سؤال: إذا كان عصام الشوكة صاحب جدارة وكفاءة في الإدارة والقيادة فلماذا حرّمته وزارة المالية من الاستمرار في منصبه ليستمر في العطاء ويخدم الاقتصاد العراقي؟

لم يكن القصد من المقال النيل من شخص عصام الشوكة بل إثارة مسألة سياسة التعيينات التي تقوم بها وزيرة المالية مجدداً (ربما يتذكر أحمد طارش أن الوزيرة نقلت أكثر من عشر موظفين ومن أصحاب الدرجات المختلفة في الهيئة العامة للكمارك إلى ديوان التأمين). سمعة عصام الشوكة لا يضرها نبأ من فاسق أراد أن يبين خطل السياسات الحكومية في العراق وقصور المؤسسات العامة في أداء مهامها وفق متطلبات القانون.

لقد نهض أحمد ياسين طارش بحمية للدفاع عن رئيسه وكان بالأحرى أن تقوم إدارة الأخير بتنفيذ أطروحة المقال. أشكره مرة أخرى على اهتمامه بمقالي. أتمنى على ممارسي التأمين في العراق دراسة سياسة الاستخدام في شركات التأمين وإعادة التأمين العامة خاصة وهم الأقرب للموضوع.

19 أيلول 2025

تعليق أحمد ياسين

الأستاذ الفاضل مصباح كمال المحترم

تحية طيبة وبعد

أشكركم على تفضلكم بالرد على تعليقي، وأتمن جهودكم الطويلة في متابعة شؤون التأمين العراقي ونشر المقالات والدراسات النقدية التي تسعى إلى خدمة هذا القطاع المهم ومتابعتمك الدؤوبة لشؤون قطاع التأمين العراقي.

اسمحوا لي أن أوضح أن دافعي الأول للكتابة لم يكن الدخول في جدل شخصي بقدر ما كان تصحيح بعض المعلومات وتقديم صورة أقرب للواقع عن السيد المدير العام.

ومع ذلك، لا أخفيكم عتبي: حين نبحث عن الأستاذ (مصباح كمال) نجد أنه كان له دورٌ مهم في متابعة التأمين وكتابة الأخبار والتحليلات، وهو فخر للقطاع أن يجد من يدعمه إعلاميًا. لكن من الإنصاف أن يُمنح السيد المدير العام (عاصم حميد الشوكة) الوقت الكافي قبل الحكم عليه، لا أن يُوصَف بكلمات قاسية مثل أنه "كفر بكل المقاييس!" فالتقييم العادل لا يكون إلا من خلال متابعة العمل والإنجازات على أرض الواقع.

ومن باب الشفافية، أدعو حضرتكم إلى زيارة مقر شركتنا أو متابعة صفحتنا الرسمية على فيسبوك، للاطلاع بأنفسكم على حجم الإنجازات المتحققة وبوقت قياسي. فالיום نلمس جميعًا كموظفين في شركة التأمين العراقية العامة أن السيد المدير العام قائدًا قبل أن يكون مديرًا عامًّا، يعمل على مواكبة التكنولوجيا الحديثة وتفعيل أدواتها في خدمة العمل التأميني، وقد تحقق في فترة وجيزة:

إطلاق أنظمة إلكترونية لتسهيل الإجراءات أمام المواطنين
وتفعيل (المساعد الذكي) للتواصل الرقمي مع الزبائن.
وتسريع حسم التعويضات بما يضمن حقوق حملة الوثائق.
وإعادة تنظيم المحافظ التأمينية بشكل أكثر كفاءة.

إننا نؤمن بأن النقد الموضوعي والبناء هو السبيل لتطوير القطاع، وأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. ولعل تلاقي جهودكم الإعلامية مع ما يجري من عمل ميداني داخل الشركة سيكون عامل قوة لدعم هذا القطاع المهم.

مع وافر التقدير والاحترام.

أحمد ياسين طارش/مهندس أقدم
موظف في شركة التأمين العراقية العامة

19 أيلول 2025

تعليق مصباح كمال: الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية

عزيري السيد أحمد ياسين طارش

قرأت ردك وهو موضع ترحيب فلطالما كنت أدعو إلى مناقشة ما أكتب من قبل ممارسي التأمين في العراق. أنا مثلك، ليس لدي دافع شخصي للكتابة سوى معالجة قضايا تأمينية تمس قطاع التأمين العراقي برمته في حاضره وماضيه. ربما لاحظت بأنني في ردي وضعت عنواناً له هو "عودة إلى مناقشة سياسة تعيين رؤساء شركات التأمين العامة" لقناعتي بأن الموضوع يتجاوز الأشخاص ويمتد بجذوره وظلاله للقوانين والممارسات التي تعتمد عليها وزارات الدولة ودوائرها الأخرى وهي، القوانين والممارسات، لا تخلو من عيوب.

ليس لي ما أرد عليه بإثارة عتبك لي فأنا أتفهمه، وإن كان الرد مطلوباً فيما يخص الحكم على إدارة عصام حميد الشوكة فقد تدبرت له في مقالي تحت عنوان فرعي: "تعليق الحكم على إدارة عصام حميد تركي الشوكة لشركة التأمين العراقية". وحتى في نقلي لما قيل عنه بعد نشر خبر تعيينه، ذكرت بأن ما ورد من توصيف له تضم "... كلمات قاسية تحتاج من أصحاب العلم التعليق عليها."

أشكرك على دعوتك لزيارة مقر شركة التأمين العراقية العامة. لربما تنهض الفرصة للقيام بذلك. يؤسفني أن لا أستطيع متابعة نشاط الشركة والإنجازات التي حققتها تحت إدارة عصام الشوكة منذ تسنمه لمنصبه في تموز 2025 وذلك لأنني لا امتلك حساباً مع الفيسبوك. ومن المفرح أنك وزملاءك في شركة التأمين العراقية العامة تلمسون فيه صفات القائد "قبل أن يكون مديراً عاماً، يعمل على مواكبة التكنولوجيا الحديثة وتفعيل أدواتها في خدمة العمل التأميني". سأكون شاكراً لإرسال أية مستندات أو وثائق ذات علاقة بعمل الشركة ومنها ما يرتبط بأداء المدير العام وأداء الشركة.

حقاً إن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. ويسرني أن تكون منفتحاً للمناقشة فمن خلالها ومن خلال النقد نتوصل إلى فهم وتقييم أفضل لمعضلات

قطاع التأمين العراقي. وبودي أن أؤكد على استعدادي للتعاون معك في دراسة جوانب من هذه العضلات. وبهذا الشأن اقترح عليك أن تبحث في ضوابط وإشكاليات التأمين الهندسي في العراق (افترض أن اختصاصك الهندسي يخدم الشركة في مجال الاكتتاب وتسوية المطالبات بالتعويض).

إن رغبت، يمكنك مخاطبتي على عنواني الإلكتروني misbahkamal@btinternet.com لمتابعة موضوع البحث المقترح والكتابة عنه.

مع خالص تقديري.

مصباح كمال
20 أيلول 2025

تعليق سمير عبد الأحد: المدير العام لشركات التأمين بين الخبرة وعدمها

في عالم التأمين، لا يُنظر إلى موقع المدير العام بوصفه مقعدًا إداريًا عاديًا، بل باعتباره موقعًا حاسمًا تتقاطع عنده مسؤوليات رأس المال، إدارة المخاطر، ومتطلبات الرقابة. اختيار الشخص المناسب لهذا المنصب يشبه تعيين قائد سفينة في عرض البحر؛ إن امتلك الخبرة الكافية في قراءة الخرائط والتيارات، قادها إلى بر الأمان، وإن افتقدها، أغرقها ومن عليها.

المعايير العالمية اليوم واضحة وصارمة: المدير العام لشركة تأمين كبرى يجب أن يجمع بين الخبرة الفنية العميقة في العلوم الاكتوارية، إدارة المخاطر، والاستثمارات—وبين القدرة على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد، والتعامل بكفاءة مع هيئات رقابية لا ترحم، لكن حين يُعيّن شخص يفقر لهذه المؤهلات، تظهر المخاطر سريعًا:

• إدارة المخاطر تصبح شكلية، مما يفتح الباب لتسعير خاطئ وخسائر متراكمة.

- العلاقة مع الجهات الرقابية تتحول إلى صدام، لأن متطلبات الإفصاح والحوكمة تفوق قدراته.
- ثقة المساهمين والمستثمرين تتراجع، فتضعف قيمة الشركة السوقية.
- إدارة الأزمات تصبح مقامرة، وقد يقود ضعف الخبرة إلى مصير لا تحمد عقباه.

أما مقولة "لننتظر لنرى أداءه" فهي خطأ جوهري. في التأمين، الانتظار لا يكشف الكفاءة بل يضاعف المخاطر. الأمر أشبه بتكليف جراح لم يسبق له إجراء عملية كبرى بعملية قلب مفتوح، أو إسناد طائرة ركاب لطيار لم يغادر أجهزة المحاكاة. قد تمر اللحظات الأولى بلا ضرر، لكن غياب الكفاءة الحقيقية سيظهر عند أول أزمة، وحينها يكون الأوان قد فات.

لهذا السبب اعتمدت الأسواق المتقدمة مبدأ "Fit & Proper"، الذي يشترط إثبات الكفاءة قبل التعيين، لا بعده. فالفلسفة الرقابية في التأمين تقوم على الوقاية، لا العلاج.

إن أي شركة تأمين كبرى تختار رئيسها التنفيذي دون الالتزام بهذه المعايير، إنما تختار تحدي المجهول على حساب الثقة والاستقرار. وفي قطاع يقوم أساساً على الثقة، فإن هذه الممارسة قد تكون أضمن كلفة من أن تُحتمل.

ارجو ان يؤخذ تعليقي على انه صادر عن شخص مارس التأمين وإعادة التأمين لفترة امتدت لأكثر من خمسين عاماً بدأت في العراق وانتهت في المهجر. هدفي من هذا التعليق هو تقديم ما يمكن إضافته للاستفادة، ومن الله التوكيل.

23 أيلول 2025

تعليق مصباح كمال: تقييم المدير العام لشركة التأمين

ليس لي ما أضيفه لما كتبه الزميل سمير عبد الأحد سوى القول بأن المديرين العامين الحاليين لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية وشركة إعادة

التأمين العراقية جاؤوا إلى مناصبهم من خارج قطاع التأمين، وجاء تعيينهم من دون التزام وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء بمتطلبات القانون، كما حاولت تبياناه في أكثر من مقال. ولا أختلف معه فيما يخص المعايير والمؤهلات المطلوبة من مدير عام لشركة تأمين كبرى. لقد جاءت هذه المعايير على المستوى العالمي في وقت متأخر. إن تاريخ النشاط التأميني في أسواق التأمين المتقدمة، وأخص بالذكر منها سوق لندن، يزخر بقيادة ومدراء مرموقين لم يحملوا بعض المؤهلات المطلوبة منهم كالخبرة الفنية العميقة في العلوم الاكتوارية أو الخبرة في إدارة المخاطر. كانت المعرفة والخبرة المرتبطتين بالعلوم الاكتوارية وإدارة المخاطر غير ظاهرة على السطح، أي أنها كانت مضمرة في الممارسات. لقد تغيرت الصورة في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية بالتزامن مع تطبيقات العلوم الاكتوارية ذاتها وأدوات إدارة الخطر وبناء النماذج الرياضية لدراسة أخطار الطبيعة، وفي السنوات القليلة الماضية إدخال الذكاء الصناعي في مجالات متعددة من العمل التأميني.

المشكلة الكبرى بالنسبة لشركات التأمين العامة في العراق، وكذلك شركات التأمين الخاصة، تكمن في افتقار قادتها إلى أساسيات الإدارة الحديثة بما فيها إدارة أخطار الشركات ذاتها. ولا أدلّ على ذلك من مراوحة النشاط التأميني في مكانه منذ بدء تدهوره في تسعينيات القرن الماضي. وليس هناك ما يُوّشر على التواضع العلمي للرؤساء التنفيذيين واصطفافهم في صفوف الدراسة لاكتساب المعارف التأمينية الأساسية وقواعد الإدارة الحديثة وإدارة الأخطار وتحليل محافظ التأمين ورسم خطط إنتاج الأعمال. من المؤسف أن الرضا عن النفس والتغني الفارغ، أحياناً، بالإنجازات هو ما يسم هذه الفئة من القيادات.

مثل هذه التقييمات، كالتّي عرضها سمير عبد الأحد، متداولة شفاهاً بين الموظفين الأكثر اهتماماً بوقائع ومصائر قطاع التأمين في سوق التأمين العراقي لكن هيمنة الخوف من الأذى، بأشكاله المختلفة، يحول دون الإفصاح عنها علناً. ومن ينهض للمناقشة والرد على هذه التقييمات يقع في مطب الدفاع والتبرير للقيادات.

كما كتب الزميل سمير فإن الهدف من التعليق هو "تقديم ما يمكن إضافته للاستفادة". ربما ينبغي ممارسو التأمين في العراق لمناقشة ما أثاره زميلنا العزيز. أو تتحفز إدارات شركات التأمين لمهمة المناقشة.

23 أيلول 2025

تعليق موظف في شركة التأمين العراقية العامة

وردني مؤخراً تعليقاً من موظف في الشركة اثق بحياده العلمي وموضوعيته في التقييم.

من الأمور التي أتى على ذكرها اسم الرجل، فالاسم الصحيح هو عاصم وليس عصام. مصدر الخطأ (طباعي) هو وزارة المالية التي اعتمدت الاسم: "في الواقع تبين فيما بعد وجود أخوان وهم (عصام وعاصم)، كلاهما موظف على ملاك الهيئة العامة للكمارك، وكلاهما يحمل شهادة ماجستير في القانون ... كان عاصم (الأكبر سنًا من عصام) يشغل منصب مدير كمارك المنطقة الغربية، بعنوان مشاور قانوني ... تم تعديل كتاب التكليف الى اسم عاصم في 10 تموز."

وجاء في التعليق أيضًا تأكيد ما كتبتّه: "بالفعل ان المدير العام الجديد ليس لديه خلفية عن التأمين، لكن يبدو ان هذا هو النهج المتبع من قبل وزيرة المالية طيف سامي محمد منذ حوالي عقد من الزمن. ... فكما هو معروف بأن د. رشاد الدايني لا يمت للتأمين بأي صلة وأيضًا سحر هادي حميد التي لم تستلم إدارة الشركة (فقط صدر أمرها الوزاري ثم تم الغائه)، فضلًا عن ذلك د. احمد الدهلكي الذي لازال البعض يعتقد ان لديه باع طويل في التأمين، فإن علاقته بالتأمين تتضمن (رعايته لمؤتمر تم عقده عن التأمين) ومدة سيئة الصيت كلف خلاها إدارة الشركة، ثم خلفه وسام محمد موسى الخرسان الذي لم يتدرج في الوظيفة التأمينية فضلًا عن عدم امتلاكه الخلفية العلمية في التأمين. أما بخصوص أخير مدير عام تم تكليفه فهو صادق هويدي، والذي كان سبق وان كلف بإدارة شركة إعادة التأمين العراقية، ويروي عنه أغلب

الزملاء في تلك الشركة أنه لا يفهم شيئاً بالتأمين، ويتحجج بعدم امتلاكه الوقت لفهم التأمين بسبب انشغاله بما هو أهم من ذلك (الدائرة الإدارية والمالية) في وزارة المالية. كذلك الحال بالنسبة للتأمين لوطنية فقد كلف بعد هيفاء شمعون عيسى واسراء صالح داود (محمد سمير عباس) وهو لا يمت للتأمين بصلة، وبعده ايناس نجيب (تم ترشيحها من قبل بلال مدير المصرف الصناعي) التي لا تزال في منصبها، وقد علمت ان الزملاء في شركة التأمين الوطنية يعانون من كيل كبير من اللجان التحقيقية والقضايا في النزاهة اغلبها انطلقت من مشاكل شخصية على حد قولهم.¹¹

غير ان أغلب من ذكرت ممن تم تكليفهم بهذه الشكليات، رافقت مدة ادارتهم منذ الأسبوع الأول مختلف أنواع السلبات التي تثير الاستغراب، ولا اريد الغوص في جزئياتها.

اما بالنسبة للمدير العام الجديد، والذي يعد أصغرهم سناً، فإن المفارقة انه يغلب عليه الحكمة والتروي في اتخاذ القرارات، وعلى العكس من صادق هويدي الذي طرد من عضوية مجلس الإدارة (المستشار القانوني) وفاء حسين، بسبب عدم موافقتها شراء كمية كبيرة من سندات اعمار، واصفة ذلك زج الشركة بتدخلات سياسية، وتعرض أموال المؤمن لهم للمخاطرة، واتخذ القرار الفردي لوحده مرتجراً (أنتم لا تفهمون شيء ... انا صادق هويدي أبو الاستثمار).

لقد لاحظنا ان المدير الجديد يعترف بأنه يحتاج إلى جمع معلومات عن أي مسألة تطرح عليه، ويحاول ان يسترشد بأكثر من رأي، وفي المقابل يستغرق وقتاً أقل من سابقه الذين كانوا يعتقدون انهم مختصون؛ لكن ابسط بريد يبيت لديهم أكثر من أسبوع.

على كل حال، اعتقد ان حضرتك كنت قاسياً عليه بعض الشيء؛ غير ان عليه فعلاً ان يبذل ما بوسعه للالتفات الى آخر 10 أسطر ختمت بها مقالك. وعلى ما يبدو انه يعمل على ذلك، إذ لاحظت انه منفتح على الديوان والجمعية وبعض

¹¹ راجع تفاصيل فترة إشغال منصب المدير العام في شركة التأمين العراقية (الملحق 2) وشركة التأمين الوطنية (الملحق 1).

الشركات، ويحاول دعم الموظفين، فضلاً عن تصفية اللجان التحقيقية (أغلبها مشاكل شخصية بلغ عددها أقصاه في عهد المدير العام السابق 265 لجنة تحقيقية تقريباً لشركة ملاكها 500 موظف)، ومحاولة عدم تكوين التكتلات والتحزبات والجهات، ومحاولة الوقوف بمسافة واحدة من جميع الموظفين، وعدم زج نفسه في الخلافات الشخصية التي بينهم، ووجدته التقى بمدراء عامين سابقين مثل عباس شهيد وصادق عبد الرحمن."

10 تشرين الأول 2025

الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام

"لقد مرت ذكرى ميلادي الحادية والثمانون في 2011/7/18، وحسب معدلات الأعمار السائدة فلم يبق لي إلا أيام أو شهور أو أعوام قليلة في هذه الحياة فإذا كان هناك من يتذكرني ممن عاصرني ولديه القدرة على الكتابة لا أجد إلاك والأخ الدكتور سليم الوردي فليكما يقع عبء الكتابة عني وعهدي في التأمين الوطنية."

عبد الباقي رضا، رسالة إلى مصباح كمال، 2011/7/22.

"تعرفت بالسيد عبد الباقي رضا عندما كان مديراً لأحد أقسام شركة التأمين العراقية، وقد وجدته شخصاً ذكياً واسع الاطلاع وجدياً منتهى الجد في عمله، ونشأ بيننا علاقة ودية حميمة."

بهاء بهيج شكري، بحوث في التأمين (عمّان: دار الثقافة، 2012)، ص 59.

ان اقتراحك وضع كتاب عن شركة التأمين الوطنية يأتي ضمن هذا الاهتمام [بقطاع التأمين في العراق ومتابعتك الحثيثة لشؤونه] وولائك للشركة الجديرين بالتقدير والإكبار. اما اقتراحك إهداء هذا الكتاب لي فبقدر ما يسعدني ويشرفني ويعزز تعلقي بالشركة أقول لك بكل صدق واخلاص انني لا استحق ما تحمل تجاهي من وفاء نبيل أعجز عن الثناء عليه، ذلك انني لا اشعر أبداً بأنني قمت بأكثر مما يوجب عليّ واجب الوظيفة التي توليتها ولا استحق على ما أدبت أكثر مما حصلت عليه.

عبد الباقي رضا، رسالة إلى مصباح كمال، 2011/11/22-21.

نظرة عامة

هناك أفراد يتميزون بمكانة عامة في مجال الفكر والعمل والشأن العام، خارج النشاط السياسي، ولم يحظ هؤلاء بعناية مؤرخي "العقل العراقي"، وربما لم يقيم باحث أكاديمي بإعداد دراسة نقدية عن أحدهم. والإهمال أسوأ بالنسبة

للأفراد الذين عملوا في مجال التأمين، وهو محط اهتمامنا، فهؤلاء يُنظر إليهم، في أحسن الحالات، كموظفين في الدولة لأن شركات التأمين كانت مملوكة للدولة لفترة طويلة وربما احتلَّ البعض منهم مواقع قيادية لأسباب سياسية لكن هذا ليس صحيحاً في كل الحالات.

تجميع عدد من رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا (مع حفظ الألقاب فيما يلي) في كتاب يهدف إلى إبراز مكانته في محاولة للتمهيد للبحث في مكانة القائد الإداري المثقف لمؤسسة حكومية ضمن البيئة السياسية العامة التي كانت تؤكد على الحزب القائد والفكر ذو البعد الواحد، وهو فكر شعاراتي، واضطهاد المعارضين.¹

يمكن تلخيص القيمة الأساسية في نهجه الإداري في قول الحقيقة والشجاعة في التعبير عنها في مواجهة السلطة. ونجح في ذلك بفضل قوته الداخلية القائمة على عصاميته ونزاهته وموضوعيته واتقانه لصناعة الإدارة، التي أكتسب مهاراتها من خلال الممارسة (راجع رسالته المؤرخة 2011/9/23)، وقدرته على صياغة أفكاره بوضوح، وإخلاصه لمصالح الشركة بعيداً عن أي استفادة شخصية له أو لعائلته وأقربائه. ولم يكن "يخشى لومة لائم" في اتخاذ القرارات. كان، كما وصفه الأستاذ بهاء بهيج شكري، "شخصاً ذكياً واسع الاطلاع وجدياً منتهى الجد في عمله". هو بهذا المعنى شخصية كاريزمية، قوته نابعة من داخله، وشخصيته جاذبة لاحترام الآخرين. كان حساساً لبيئة العمل الإداري في الشركة وهكذا كان بالنسبة لزملائه من المدراء، كريماً في موقفه منهم، مستمعاً جيداً لهم، ومقدراً لقوتهم. كان حضوره طاغياً لكنه لم يسلب قوة زملائه، وهكذا لم تكن قيادته تسلطية فردية. لم يكن فاسداً ولم يُعرض مصالح الشركة للخطر.

في الشركات الكبيرة يصعب على رئيسها الإلمام بكل تفاصيل العمليات التي تجري ولا يمكن له أن يتدخل بهذه التفاصيل، ولذلك فهو يعتمد ليس فقط على

¹ هذه النسخة من الدراسة تضم تعديلات قليلة أدخلتها لتكون مناسبة كمقدمة لكتاب عبد الباقي رضا، رسائل في السيرة الذاتية والتأمين، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022). يمكن قراءة الكتاب في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

[عبد الباقي رضا*: رسائل في السيرة الذاتية والتأمين – شبكة الاقتصاديين العراقيين
Autobiographical-Insurance-Letters.pdf](http://www.aicn.org/Autobiographical-Insurance-Letters.pdf)

القواعد المنظمة لعمل الأقسام والعاملات والعاملين فيها وإنما، وهو أساسي ومضمر، السلوك المسؤول للعاملين. ولهذا كان موضوعاً في اختيار العاملين في الشركة، ولم تكن للمحسوبية دورٌ في اختياراته. ولذلك كانت معنويات العاملين جيدة، وربما عالية، بفضل العدالة في اختيارهم على عكس العديد من الإدارات الحكومية.

عبد الباقي يمثل حالة فريدة في معرفة التفاصيل. لقد كان مرهقاً بالعمل، يعمل فوق الطاقة الاعتيادية (يحمل بعض أوراق العمل وكذلك نسخ الكتب الصادرة من الشركة للبيت لقراءتها مساءً بدقة). وكان بذلك يقدم القدوة لأقرانه وموظفيه – التفاني في خدمة الشركة.

كان فخوراً بنفسه بفضل استقلاليته وإمكانياته الفنية واستقامته التي ظلت ملازمة له في حياته العملية حتى هذا اليوم. لم يكن حزبياً أو طائفيًا. كان مواطناً عراقياً يساهم في بناء الوطن من موقع اختصاصه. لم يترك العراق للعمل في الخارج. كان أنموذجاً فريداً نفقده الآن.

لماذا هذه الرسائل

يضم هذا الكتاب مجموعة من الرسائل الشخصية، غير المعدة للنشر أصلاً، للأستاذ عبد الباقي رضا. وأنا أنشرها الآن، بعد الحصول على موافقته، لأنها صادرة من إداري متميز ربما يُشكل حالة فريدة في العراق من حيث استمراره في خدمة قطاع التأمين لأكثر من نصف قرن، وصاحبها لذلك يستحق التعريف من خلال هذه الرسائل. فهي تسجيل للحظات في تاريخ التأمين العراقي لعب فيها عبد الباقي دوراً مشهوداً. وتضم معلومات عن تاريخه الشخصي، ودوره في العمل في مؤسسات قطاع التأمين الخاصة والعامة، وعن بعض مجايليه. وأرى أن نشرها سيفيد الجيل الجديد من ممارسي التأمين مثلما أتوقع أن يستمتع به القارئ والقارئة المهتمة بالنشاط التأميني.

وما يدفعني أيضاً إلى إخراج هذا الكتاب هو دعم نمط من الكتابة في الشأن التأميني لم نعهده من قبل. وهو بهذا يمثل امتداداً للمقالة التي كتبها أ. د. سليم

الوردي عن عبد الباقي² وبعض المقالات التي كتبتها عن بعض الجوانب التاريخية للنشاط التأميني في العراق. ولي أن أزعم بأن كتاباً كهذا له علاقة بقطاع التأمين لم ينشر قبل الآن.

عنوان الكتاب مستوحى من محتويات الرسائل التي تجمع مقاطع من السيرة الذاتية الوظيفية لصاحبها والمواقع التي شغلها في مؤسسات التأمين.

عند إعداد هذه الرسائل للنشر قمت بإضافة بعض الهوامش لفائدة القراء.

ويضم الكتاب مقاطع من رسائلي إلى عبد الباقي أنشرها كي يستطيع القارئ موضعة رسائل عبد الباقي في سياقها. وكذلك ملحقاً من رسالتي حول مشروع كتاب عن جوانب من تاريخ ونشاط شركة التأمين الوطنية يكتب على شرف عبد الباقي رضا (festschrift). هذا الكتاب، مع الأسف، لم يرَ النور بعد رغم أن إدارة شركة التأمين الوطنية رحبت به وتبنت طبعه ونشره أواخر عام 2011.

سأركز في هذه المقدمة على جوانب مختارة من المنهج الإداري لعبد الباقي رضا اعتبرها محاولة أولية في مجال الكتابة عن شاغلي المراكز القيادية في شركات التأمين العراقية. أمل أن تتوفر المراجع المناسبة لاختبار الانطباعات والآراء التي أعرضها هنا وكذلك التوسع في بحث التاريخ الاقتصادي للنشاط التأميني في العراق.

ملامح من منهج عبد الباقي رضا في الإدارة

تقوم مناهج الإدارة الحديثة على القيادة، قيادة المنشأة والعاملين فيها، بهدف تحقيق أفضل النتائج المالية والتطوير المستمر للمنشأة. هذا ما تخبرنا به كتب التنظيم والإدارة. وهذا ما يسم قيادة عبد الباقي رضا. ويتطلب البحث في دوره القيادي دراسة منهجه في إدارة الشركة في المجالات التالية:

² د. سليم الوردي، "أنموذج للدور القيادي في الوظيفة العامة: السيرة الوظيفية للأستاذ عبد الباقي رضا"، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 347-348، 2012، ص53-62. نشرت أيضاً في مدونة مرصد التأمين العراقي:

Abdulkaki Redha: model leadership in a state company | Iraq Insurance Monitor

إدارة العلاقة مع المؤمن لهم
إدارة العاملين والعاملات
إدارة العلاقة مع الحكومة
إدارة العلاقة مع شركات التأمين الأخرى
إدارة العلاقة مع معيدي التأمين

وآمل أن يتقدم الغير لتكريس دراسة مستقلة للموضوع اعتماداً على المعطيات الموجودة في رسائل عبد الباقي، والاستفادة من المقابلات مع من هم على معرفة به، ومفاتيح إدارة شركة التأمين الوطنية لفتح سجلاتها لأغراض البحث. وقد يكون من المفيد أيضاً التوسع للبحث في سجلات الوزارات التي كانت معنية بقطاع التأمين وربما كذلك سجلات الأجهزة الأخرى.

حسب المعلومات المتوفرة في رسائله فإن عبد الباقي لم يتلقَ تدريباً متخصصاً أو عاماً في إدارة الشركات ما خلا ما مرَّ عليه خلال دراسته الجامعية الأولية في بغداد (كلية التجارة والاقتصاد، 1951-1955) وبعدها دراسته للماجستير في الولايات المتحدة (1957-1959). لكنني لا استبعد انه ربما تعرّف على منهج "الإدارة العلمية" لـ فردريك تايلور (1856-1915) من خلال مطالعته. أقول هذا لأن جوانب من هذا المنهج وجدت ترجمتها، في تقديري، في إدارته لشركة التأمين الوطنية (1966-1978). فقد كان حريصاً على اختيار الأفراد المناسبين للوظائف، وعمل على تحويل الموظفين إلى أصحاب اختصاص قائم على المعرفة في مجال عملهم، knowledge workers ووضع حزمة مناسبة من الحوافز بما فيها المكافآت الصغيرة لضمان قيامهم بأداء مهماتهم وتطوير أنفسهم. وبالطبع، وبسبب كونه محكوماً بالقوانين وبالقرارات الخاصة بمنشآت الدولة، وشركة التأمين الوطنية واحدة من هذه المنشآت، كانت حريته في تقديم المكافآت مقيدة، وقد وسّع فيها من خلال توفير فرص التدريب في الخارج وفي الترقية الوظيفية.

أما توزيع العمل في اقسام نوعية متخصصة على المدراء، فهو مما ورثه من سابقه في إدارة الشركة حيث يجلس هو على قمة الهرم الإداري مع نخبة للتنظيم والاشراف على النظام بأكمله والتخطيط للمستقبل. ربما تعرّف أيضاً

على أفكار بيتر درغر Peter Drucker ومنهجه في الإدارة من خلال الأهداف حيث يتولى نخبة من المدراء رسم استراتيجية عمل الشركة، ووضع أهداف للمدراء المتخصصين. ربما كان من حسن حظه أنه كان محاطاً بمجموعة من مدراء الأقسام، متميزة في اختصاصها وفي قدراتها الفنية مما وفر نمطاً من قيادة جماعية غير معلنة. وهو لم يستغل عليهم ولم يكن يدّعي اختصاصاً في فروع التأمين المختلفة رغم تميزه في مجال التأمين على الحياة، ولم يكن داخلاً آنذاك ضمن أعمال الشركة، لكنه كان في المقدمة بكل ما له علاقة بالشؤون المالية والحسابية والاستثمارات. ولعل أفضل وصف له هو أنه كان الأول بين المدراء الآخرين first among equals

كان الهيكل التنظيمي للشركة هرمياً مع قدر من الصلاحيات لمدراء الأقسام وموظفين آخرين. على سبيل المثال، منحهُ صلاحيات تسوية المطالبات بالتعويض (وهو تفويض قائم على الثقة بمن يمارس الصلاحية والقناعة بوجود انضباط ذاتي لدى الممارس). وفي هذا ربما كان عبد الباقي يتماشى مع الاتجاهات المعاصرة في تقاسم المزيد من السلطة مع الموظفين رغم أن الجميع كان يعرف أن هناك مركزاً واضحاً للقيادة والتحكم يعطي الشركة هوية متميزة من خلال صياغة رؤية مشتركة للمستقبل ولإدارة العمل، وهذا هو من وظيفة رئيسها. وفي غياب محاضر جلسات مجلس الإدارة والمستندات الصادرة من الشركة لا يسعنا عرض هذه الرؤية والهوية. كان تصميم شعار الشركة (الذي لا يزال مستعملاً حتى الوقت الحاضر)، والفعاليات المرتبطة بمناسبات معينة (العيد الفضي)، التضامن وروح الجماعة (السماح للموظفين بترك الشركة والمشاركة في تشييع الفنان فاروق فياض، وكان من المنتجين المرموقين في الشركة) بعض المظاهر الملموسة لإدارته. إلا أن هناك تفاصيل تكاد أن تكون مخفية كتلك المتعلقة بالكشف الكامل عن ملفات الشركة أمام المحاكم، وهي الحادثة التي يرويها في إحدى رسائله (رسالة مؤرخة في 2011/9/23)، وكذلك عدم الخنوع للمواقف الغريبة والجاهلة لمن هم في السلطة (كما يبين في رسالته المؤرخة 2012/3/30).

ويمكن القول إنه نجح في خلق مؤسسة متماسكة، فتصرفه كان الأنموذج لتجاوز الانفصام بين الموظفين وطالبي التأمين والمؤمن عليهم. فقد اهتم بموظفي الشركة كعناصر أساسية في تطوير الشركة وأداء خدماتها وعدم

النظر إليهم كمفردات في تكاليف الانتاج. كان يعرف جيداً أن العمل التأميني يقوم على المعرفة التي تتجاوز المؤهل الأكاديمي رغم أهميته ودوره في تعيين الموظفين والموظفين. وكان على إدارته لذلك توفير الوسائل التي تستطيع من خلالها تشغيل عقول العاملين وليس مجرد السيطرة على وقت العمل، وقد وجد بعضاً من تلك الوسائل في التدريب داخل وخارج العراق، وتشجيع اللقاءات الأسبوعية لقسم الشؤون القانونية، وتشكيل لجان لدراسة قضايا معينة كان من آثارها، عدا توفير فرصة للموظفين للمشاركة في عضويتها، فرصة اختبار هؤلاء في معارفهم واكتشاف إمكانياتهم لاحتلال مواقع متقدمة في المستقبل. ارتبط ذلك طبعاً بتموحي الموظف ليرتقي بموقعه إلى درجة أعلى لكن التدرج الوظيفي كان قيداً على إدارته في الترقية السريعة للعناصر الواعدة. هل كان هذا ما يدور في ذهن عبد الباقي كقائد إداري؟ اعتقد ذلك من خلال تجربتي الشخصية في العمل في بعض اللجان والقيام ببعض المهمات وخاصة تلك التي تتطلب معرفة باللغة الإنجليزية.

تماسك الشركة جاء من خلال الإلمام بالتفاصيل التنظيمية والإدارية والألفة مع مدراء الأقسام والفروع وموظفين آخرين يراهم كمدراء في المستقبل. وكان معروفاً عن عبد الباقي انه كان يقرأ نسخ الكتب الصادرة من أقسام وفروع الشركة بدقة ويهمل عليها بقلم الحبر الأخضر من باب التوجيه أو التصحيح أو المتابعة. كانت مسألة الدقة أساسية عنده، نابعة من قناعة أن الشركة مؤتمنة على أموال الغير ويجب ترجمة هذا الائتمان في أداء العمل وفي الكتابة وفي التعامل مع جمهور المؤمن لهم باحترام. وساعده في ذلك ذاكرته العظيمة للتفاصيل التي لا يزال محتفظاً بها. تقول السيدة سعاد البيطار، مسؤولة المكتبة في شركة التأمين الوطنية، والتي عاصرت عبد الباقي رضا وتحدث عنه باحترام وتقدير عاليين، تقول انها عندما كانت تقدم له الكتلوكات الخاصة بالكتب المراد شراؤها لمكتبة الشركة كان "يبادر الى الاشارة الى ان بعض الكتب موجودة في المكان الفلاني او في القسم او الفرع الفلاني." وتضيف انه عندما ترجع الى الاوليات كانت تجد "ان كلامه صحيح وان الكتب فعلاً موجودة في المكان الذي توقعه وأشار اليه. وهذا انما يدل على حرصه وتمكنه من عمله وذاكرته القوية." وتذكر السيدة البيطار أن مكتبة الشركة تأسست "كمكتبة متخصصة عام 1972 لغرض توفير المصادر والبحوث والمنشورات التي تخص نشاط التأمين، إضافة إلى مصادر العلوم الأخرى المساندة لعمل التأمين ... وكان صاحب فكرة تأسيس المكتبة أ. عبد

الباقى رضا عندما كان مديراً عاماً للشركة. وهو أيضاً أول من عرض فكرة تعيين أمين مكتبة متخصص.

أراد أن يخلق تنظيمًا متيناً، ضمن الظروف المتاحة لشركة عامة، تنظيمًا لا يقتل روح المبادرة لدى العاملين، ولا يضم مدراء لا يتمتعون بالمؤهلات العصرية لقيادة أقسامهم. كان همه الأساس أن يكون التنظيم صلباً وقوياً يتركز على كوادرات متميزة تتمتع بالقدرات الفنية والإدارية المناسبة في اختصاصاتها. ولذلك ركّز على الاستفادة من الكوادرات القائمة عندما أصبح مديراً عاماً للشركة في 1 شباط 1966 ووضع قواعد، غير مكتوبة، لتكوين كوادرات جديّة شابة وذلك من خلال:

انتقاء الموظفين والموظفين (وكان ذلك قبل إدخال التعيين المركزي الذي سلب إدارات المؤسسات العائدة للدولة حرية التعيين) دون انحياز، واعتماد معايير الجدارة والمعرفة واللغة (العربية والإنجليزية)، وتعرض مقدم طلب التعيين لامتحان تحريري ومقابلة، للكشف عن مدى توفر هذه المعايير لدى مقدم الطلب.

التدريب داخل وخارج العراق

■ عدم الوقوف أمام من يرغب في الاستزادة من التعليم (راجع الحكاية في رسالته المؤرخة 2011/8/13 بخصوص تشجيع أحد العاملين للدراسة صباحاً والعمل مساءً).

■ الاستفادة من فرص تشكيل اللجان لإدخال عناصر واعدة في عضويتها لتفيد وتستفيد.

■ طبيعة الإنتاج تحت إدارته

في عهده كانت شركة التأمين الوطنية مُحْتَكَرة لأعمال التأمين العام مثلما كانت الشركة العراقية للتأمين مُحْتَكَرة لأعمال التأمين على الحياة وشركة إعادة التأمين العراقية متخصصة في أعمال إعادة التأمين دون أن يمنع

تخصصها الاحتكاري قيام شركة التأمين الوطنية بالاكتتاب ببعض أعمال إعادة التأمين الواردة من الخارج. وكانت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية - المصدر الأساس لمحفظة التأمين البحري - طاغية فعقود التوريد على أساس سي أند إف C & F تُلزم المورد التأمين مع شركة التأمين الوطنية.

جاءت تأميمات تموز 1964 والمشاريع الصناعية المرتبطة باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي (1959) وبالخطط الخمسية في السبعينيات لتزيد من عدد المشاريع الصناعية والإنشائية، ومنها الهياكل الارتكازية، وعدد الوحدات الصناعية وغيرها من المنشآت التي أصبحت موضوعاً للتأمين لتشكل هذه مصدراً مهماً وأساسياً لأقساط التأمين التي كانت التأمين الوطنية تكتتب بها. وقد كان لما عُرف بـ "التنمية الانفجارية" وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وملكية وسائل الإنتاج الأساسية دوراً كبيراً في ارتفاع دخل أقساط التأمين البحري على البضائع والتأمين الهندسي على المشاريع وما كان ينشأ عنها من أقساط إضافية في فروع التأمين الأخرى.

إزاء هذا الوضع، حيث المصدر الأساس لأقساط الشركة هو عقود الدولة ووحداتها الانتاجية، ماذا كان يميز دور عبد الباقي، كمدير عام، في الإنتاج؟ من دون توفر جداول أقساط التأمين المكتتبه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وتحليلها للفصل بين أقساط القطاع العام والأقساط المكتتبه من خارج هذا القطاع لا نستطيع أن نصدر حكماً باتاً عن الحجم المبذول لتطوير أعمال الشركة. مع ذلك، يمكن القول إن إدارة الشركة كانت تتصرف كما لو أن هناك منافسين لها، وهذا هو انطباعي خلال فترة عملي في قسم التأمين الهندسي (1969-1977). كان التصرف نابعاً ليس من معرفة بأهمية المنافسة بقدر ما كان قائماً على قناعة تأدية الواجب بكفاءة وتقنية مع الحرص الشخصي على التعامل بمتطلبات العمل بحرفية واحترام المؤمن لهم من الأفراد والشركات.

لنضيف إلى ذلك تسويق منتجات التأمين بين الشرائح الاجتماعية التي شهدت تحسناً في دخلها في تلك الفترة بحيث صارت تستطيع شراء حماية تأمينية للأسرة (وثيقة تأمين حماية الأسرة كانت واحدة من المنتجات الجديدة التي أدخلها عبد الباقي)، والتأمين على السيارات، وتأمين المحلات التجارية

الخاصة. وفي عهده ازدهر الانتاج (قسم متخصص للإنتاج وطاقم من المنتجين في فروع الشركة) وتوسيع قنوات التوزيع من خلال وكالات مستقلة للتأمين تنتج الأعمال للشركة مقابل عمولة. وكانت هذه الوكالات تشكل عنصراً مكملاً لسوق التأمين العراقي، ومؤثراً على بنية السوق التأميني، والطلب على التأمين، ومنافذ توزيع المنتجات التأمينية، وإشاعة الوعي التأميني. كانت هذه الوكالات مستقلة تابعة للقطاع الخاص، ويمكن النظر إليها كحالة من حالات المشاركة في الإنتاج بين القطاعين العام والخاص، كما حاولت التنبيه إليه في مقدمتي لدراسة مشتركة عن وكالات التأمين. وفي عهده أيضاً تم تأسيس قسم التخطيط والتدريب الذي لعب دوراً مهماً في إدخال المفاهيم الحديثة لإدارة الإنتاج والتسويق.

السياسة السعرية

لنتذكر انه خدم الشركة في الفترة (1966-1978) التي كانت هي شركة التأمين العامة الوحيدة في السوق – أي انها كانت محتكرة للتأمينات العامة إلى جانب احتكار شركة التأمين العراقية لتأمينات الحياة.

في ظل هذا الاحتكار كانت السياسة السعرية ذات طبيعة اعتباطية أو هكذا يبدو الأمر للبعض لكننا نعتقد، رغم غياب قوى السوق المؤثرة في التسعير، أن تسعير المنتجات التأمينية كان يقوم على موازنة صندوق أقساط التأمين مع التزامات الشركة بتعويض الخسائر. يعني أن إدارة الشركة كانت تنحو لتحقيق فائض من عمليات الاكتتاب لتمويل طلبات التعويض، والمستحقات الضريبية والرسوم، وتكاليف الإنتاج، وهامش لإدامة الإنتاج وتوسيعه، ونسبة من الأرباح. لم تعتمد إدارة عبد الباقي على إيرادات الاستثمارات العينية والمالية لمقابلة التزامات الشركة بتعويض المؤمن لهم إذ تركزت السياسة، اختياراً أو ربما دون تفكير مسبق (وهو موضوع يستحق البحث)، على الاعتماد على الأرباح الاكتتابية. وبفضل هذه السياسة استطاعت الشركة التفاوض مع معيدي التأمين الاتفاقي وتحقيق مزايا عديدة شملت توسيع القدرة الاحتفاظية للشركة، وزيادة نسبة عمولات الأرباح وغيرها ومنها توفير معيدي التأمين لفرص التدريب لموظفي الشركة.

ونرى أن التسعير كان يتأثر أيضاً بما كان معيد التأمين الاتفاقي يمليه على الشركة من شروط وأسعار وخاصة في اكتتاب الأخطار الكبيرة. لا بل أن المعيد كان يوفر لشركة التأمين تعرفه أو قل دليلاً لتسعير أخطار مصنفة كفئات متميزة. وكان هذا هو الحال في التأمين الهندسي.

أثناء إدارته استمرت الشركة في تحقيق الأرباح لها ولمعيدي التأمين. ترى هل كانت هذه الأرباح بفضل الأسعار العالية أو الضغط على التكاليف، أو الصرامة في تسديد مطالبات التعويض؟ تحليل هذا الوضع، أي السياسة السعرية، يحتاج إلى بحث مستقل.

في إحدى السنوات حققت الشركة أرباحاً كبيرة، ربما غير اعتيادية، حدث به إلى تخفيض أسعار التأمين على السيارات بنسبة معينة.

هذه حالة فريدة إذ ليس من المعروف أنها قد حصلت قبله أو تكررت فيما بعد. أهمية قرار التخفيض تكمن في أن التخفيض لم ينشأ في ظل تنافس مع شركات تأمين فلم يكن هناك شركات أخرى تمارس التأمينات العامة غير شركة التأمين الوطنية.

يؤشر هذا القرار على أن احتكار النشاط التأميني لا يعني بالضرورة رفع الأسعار وهي الظاهرة المرتبطة باحتكار السوق. ترى ما الذي حدا بعبد الباقي لاتخاذ هذا القرار؟ هل كان من بنات أفكاره؟ هل صاغه بالتعاون مع زملائه الآخرين في الشركة من رؤساء الأقسام؟ وهل بقيت أسعار تأمين السيارات على حالها بعد التخفيض؟ هل ساهم التخفيض في زيادة الطلب على تأمين السيارات؟ وماذا كان موقف معيد التأمين الاتفاقي؟ هذا الموضوع أيضاً يستحق دراسة مستقلة.

عبد الباقي رضا معاصراً لأحداث نصف قرن

شغل عبد الباقي رضا هادي موقع مدير عام شركة التأمين الوطنية للفترة من 1 شباط 1966 لغاية 4 آذار 1978. عندما أصبح مديراً عاماً للشركة في 1 شباط 1966 كان قد مر تسعة عشر شهراً على تأمين شركات ووكالات

التأمين. وقتها كان عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية (1963-1966) وقتل أو اغتيل في 13/4/1966 في حادث تحطم الطائرة المروحية التي كانت تقله. تبعه في الرئاسة أخوه عبد الرحمن عارف (1966-1968) وكان عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء الذي وقع في 26/6/1966 اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحركة الكوردية مُنهيّاً ست سنوات من النزاع العسكري (تضمنت الاتفاقية الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية، وتمثيل كوردي في الحكومة. في نهاية 1966 قوّضت الاتفاقية).

شهد عبد الباقي بعد ذلك انقلاب 17/7/1968 الذي أطاح بعبد الرحمن عارف الذي أوصل أحمد حسن البكر إلى رئاسة الجمهورية (1968-1979) لينتزعها صدام حسين منه (1979-2003). وشهدت فترة البكر اتفاقية الحكم الذاتي (11/3/1970) وتأمين شركة نفط العراق (حزيران 1972)، وبدء العمليات العسكرية ضد الأكراد (1975).

شهدت التأمين الوطنية خلال هذه السنوات نمواً في أقساط التأمين وفي استثمارات الشركة وتوسعا جغرافياً رغم التقلبات السياسية. وعاصر عبد الباقي ثلاث خطط خمسية للسنوات 1965-1970، 1971-1975، 1976-1980 (ترك التأمين الوطنية سنة 1978).

لقد كان عبد الباقي شاهداً على أحداث جسام في تاريخ العراق. في أول يفاعته: الحرب العالمية الثانية، ثم ثورة تموز 1958 والتحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، الانقلاب الدموي في شباط 1963، انقلاب 1968 وما تبعه من ابتلاع حزب البعث للمجتمع، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، غزو الكويت (2 آب 1990) تحرير الكويت (1991) وعقوبات الأمم المتحدة والحصار الاقتصادي (1990-2003)، غزو العراق واحتلاله (نيسان 2003) والإطاحة بنظام صدام وما تلاه من تفكيك للمؤسسات ... الخ.

ضمن هذه الأحداث يمكن تقسيم تاريخ شركة التأمين الوطنية كما يلي:

1950-1958 من تأسيس الشركة إلى ثورة 14 تموز

1958-1964 من الثورة إلى التأمين
1964-1997 من التأمين إلى الانفتاح
1997-2005 من الانفتاح إلى صدور قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005
(الأمر رقم 10).

شهد النشاط التأميني خلال هذا التاريخ التعاظم المستمر لمكانة التأمين العراقي حتى 1990، ومن ثم تدهوره ومراوحته في مكانه مع تغييرات بسيطة في سنوات الحصار (1990-2003)، وبعدها الشروع في ترميم مكانة الشركة ضمن بيئة تنافسية جديدة لم تعرفها من قبل. لقد شغلت التأمين الوطنية موقعاً مركزياً في هذا التاريخ بعد مرحلة التأسيس رغم وجود شركات تأمين أخرى. وكان عبد الباقي رضا على راس مرحلة ازدهار التأمين العراقي من أواسط ستينيات القرن الماضي وقبل بدء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980.

لم تلتقط المقدمة كل ما ورد في رسائل عبد الباقي رضا من معلومات وأفكار ومواقف، لكنني أرجو أن يكون ما تقدمت به محفزاً للغير للبحث في التاريخ الاقتصادي للتأمين العراقي وللأفراد الذين عملوا فيه وتركوا بصماتهم عليه.

5 شباط 2013

الملاحق

منذ عدة سنوات خلت دأبت على إعداد جداول بأسماء المديرين العامين للشركات العامة الثلاث: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية، وإضافة بعض المعلومات القصيرة جدًا، قدر الإمكان، عن كل واحد منهم. اعتمدت في الإعداد الأولي أساسًا على ما وردني من بعض العاملين في الشركات الثلاث فلهم الشكر على ذلك. وأضفت لها مع مرور الوقت ما استجد من تنصيب وزراء المالية للمديرين.

بعض المعلومات في الجداول كانت في التداول العام لذلك يجب التعامل معها بحذر لحين التحقق من صحتها.

أتمنى على القراء المهتمين تصحيح أية معلومات خاطئة أو غير دقيقة في هذه الجداول للاستفادة منها في إعداد جداول يمكن الوثوق بها.

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

الملحق رقم 1: المديرون العامون لشركة التأمين الوطنية، 1952-2023¹

الاسم	الفترة	ملاحظات
1 محمد علي الجلبي	1952/3/24 - 1952/11/17	مدير عام بالوكالة
2 ألبرت سميث	1952/11/17 - 1956/11/3	
3 د. كاظم السعيد	1956/11/3 - 1957/4/9	مدير عام بالوكالة
4 جوزيف فير كندي	1957/4/9 - 1958/9/8	
5 عبد الوهاب مصطفى الدباغ	1958/9/8 - 1963/8/10	
6 د. هاشم الدباغ	1963/8/10 - 1964/7/14	
7 عطا عبد الوهاب	1964/7/14 - 1966/1/31	
8 عبد الباقي عبد الرضا	1966/2/1 - 1978/3/3	
9 بديع احمد السيفي	1978/3/4 - 1978/10/13	
10 موفق حسن رضا	1978/10/14 - 1992/3/3	
11 فؤاد عبد الله عزيز	1992/3/3 - 1996/11/19	
12 محمد حسين جعفر عباس	1996/11/20 - 2001/9/30	اغتيال 2001/1/30
13 طارق خليل ابراهيم	2001/10/6 - 2005/6/30	
14 عدنان عبد الحسين أمين الربيعي	2005/9/11 - 2006/10/21	اغتيال في تشرين الأول 2006
15 صادق فاضل عليوي الخفاجي	2006/11/14 - 2015	أب 2015
16 صادق عبد الرحمن الخالدي	2015 - آذار 2017	
17 هيفاء شمعون عيسى بدأت العمل في شركة التأمين الوطنية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1979	23 آذار 2017	استلمت إدارة شركة التأمين العراقية وكالة في 23 حزيران 2016 وكانت حينها معاون مدير عام في التأمين الوطنية وعضو في مجلس إدارتها بتاريخ 23 آذار 2017 تم تثبيتها مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية بالإضافة إلى شركة التأمين العراقية. أحيلت على التقاعد في 31 كانون الأول 2019 ²

¹ المصدر: شركة التأمين الوطنية، 16 حزيران 2013. قمت بإعادة ترتيب القائمة وتحديثها وأضفت إليها بعض المعلومات.

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم 56 لسنة 1950 برأسمال اسمي قدره مليون دينار. عقد مجلس إدارة الشركة اجتماعه الأول يوم 24 آذار 1952، ويعتبر تاريخ البدء الفعلي لعمل الشركة.

² أحيلت على التقاعد بموجب قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 2019 [تخفيض سن التقاعد ليكون 60 سنة بدلا من 63]

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

18	إسراء صالح داؤد	1 كانون الثاني 2020	مدير عام وكالة وقائمة بأعمال إدارة الشركة. كانت تشغل منصب المستشار القانوني لفرع نينوى وتقوم في ذات الوقت بإدارة ديوان التأمين
19	محمد سمير عباس	20 تشرين الثاني 2022	تم تكليفه بقرار من مجلس الوزراء كمدير عام لشركة التأمين الوطنية مؤقتاً. يشغل منصب مدير مصرف النهرين الإسلامي
20	شاكر محمود حسن الزبيدي	31 كانون الثاني 2023	تعيين ليوم واحد. تم تدويره إلى مدير عام الإعادة العراقية. الإشاعات تقول أن محمد سمير عباس سيستبدل في الأيام القادمة
21	إيناس فؤاد نجيب	2 آذار 2023	معاون مدير حسابات في المصرف الصناعي، لم تشغل أي منصب إداري

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

الملحق رقم 2: المديرون العامون لشركة التأمين العراقية، 1964-2025

تأسست الشركة في بغداد في 14 تشرين الأول 1959.

لم ننجح في الحصول على أسماء المديرين للفترة 1964-1959. على أي حال، طالما أن الكتاب يركز على المديرين العامين في الشركات الحكومية فإن الجدول أدناه يتوافق مع موضوع الكتاب إذ أن شركة التأمين العراقية صارت شركة حومية بموجب قرارات التأمين سنة 1964.

ت	الاسم	تاريخ إشغال الموقع
1	كاظم الشربتي	1964/7/15 – 1965/8/10
2	ممتاز العمري	1965/8/11 – 1972/5/7
3	بديع أحمد السيفي	1972/5/8 – 1978/3/3
4	مجيد أحمد الياسين	1978/3/4 – 1978/7/31
5	مدحت الجراح	1978/8/1 – 1982/5/21
6	عبدالخالق رؤوف خليل	1982/5/22 – 1998/10/28
7	سالم يوحنا يوسف	1998/10/29 – 1999/1/31
8	طارق خليل إبراهيم	1999/2/1 – 2001/9/30
9	د. وليد خليل النعيمي	2001/10/1 – 2003/6/30
10	صادق عبد الرحمن حسين	2003/7/1 – 2004/1/9
11	باسم مهدي صالح	2004/1/10 – 2007/1/1
12	صادق عبد الرحمن حسين	2007/1/24 – 1 ^{أب} 2015
13	عباس شهيد	أب 2015 مدير عام وكالة. أحيل على التقاعد بتاريخ 15 حزيران 2016
14	هيفاء شمعون عيسى	23 حزيران 2016 مدير عام وكالة. عينت أيضاً بموجب الأمر الوزاري رقم 3 الصادر من وزارة المالية بتاريخ 20 آذار 2017 مديراً عاماً وكالة لشركة التأمين الوطنية
15	فائزة سلمان	تشرين الأول 2019. تشغل منصب مدير القسم المالي
16	رشاد خضير وحيد الدايني	شباط 2020. منع من دخول الشركة لبدء عمله يوم 4 شباط من قبل منتسبي الشركة
17	سحر هادي حميد	آذار 2020. كانت تشغل منصب مدير عام قسم الموازنة في وزارة المالية. عينت في هذا المنصب بقرار مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 24 تشرين الأول 2019. لم تشغل منصبها لأسباب غير معروفة
18	أحمد جواد حسن جواد الدهلكي	علم موظفو الشركة بأمر تعيين د. الدهلكي بتاريخ 16 آذار 2020-آذار 2021

¹ تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على المعلومات التي تقدمت بها شركة التأمين العراقية العامة بتاريخ 17 تموز 2013.

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

19	وسام محمد موسى الخرسان	3 آذار 2021 (كان مدير فرع) صدرت بحقه عقوبة سحب يد واعفاء من المنصب
20	صادق هويدي	نيسان؟ 2023 مدير عام لتمشية أعمال الشركة
21	عاصم حميد الشوكة	باشر عاصم حميد الشوكة مهام عمله كمدير عام وكالة لإدارة شركة التأمين العراقية يوم 14 تموز 2025

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

الملحق 3: المديرون العامون لشركة إعادة التأمين العراقية، 1960-2025

ت	الاسم	تاريخ إشغال الموقع	ملاحظات
1	مصطفى رجب	1960-1980	تعزى له قيادة إعادة التأمين في العراق
2	قيس محمود المدرس	1980-1998	بدأ العمل في الإعادة العراقية سنة 1968
3	فؤاد عبد الله عزيز	تشرين الثاني 1998-2005	رجل تأمين متمرس.
4	سعيد عباس مرزّه	2005-2006	نشر كتاباً سنة 2006 بعنوان التأمين: النظرية والممارسة
5	عبد الله رحمه إبراهيم	آذار 2007-آب 2015	قبل تعيينه مديراً عاماً للشركة كان يعمل في شركة التأمين العراقية
6	طارق سرحان محسن علي الساعدي	آب 2015-كانون الأول 2017	قبل تعيينه كان مديراً لمركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية، وهو من المفصولين السياسيين. لا علاقة سابقة له بالنشاط التأميني
7	هيفاء شمعون عيسى	كانون الثاني 2018-آذار 2018	شغلت الموقع بالوكالة، وكانت في نفس الوقت المدير العام وكالة لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية
8	فوزية يوسف بابا	نيسان 2018-تموز 2018	تشغل موقع مدير قسم الرقابة في الشركة، وكلفت من قبل وزارة المالية بإدارة الشركة مؤقتاً لكونها الأكبر سناً
9	رياض محمد إبراهيم	تموز 2018-تشرين الأول 2019	قبل تعيينه مديراً عاماً بالوكالة كان مديراً عاماً بالوكالة لدائرة المحاسبة في وزارة المالية، وهو من المفصولين السياسيين. لا علاقة سابقة له بالنشاط التأميني. أحيل على التقاعد في 24 تشرين الأول 2019.
10	فوزية يوسف بابا	تشرين الأول 2019-كانون الثاني 2020	تشغل موقع مدير قسم الرقابة في الشركة، وكلفت من قبل وزارة المالية بإدارة الشركة مؤقتاً لكونها الأكبر سناً لتمشية أعمال الشركة. أحيلت على التقاعد بموجب قانون التقاعد الموحد 2019، الذي أصبح ساراً اعتباراً من 31 كانون الأول 2019.
11	بشرى احمد	شباط 2020	مديرة القسم المالي. كلفت بتمشية أعمال الشركة.
12	أفراح محمد عبد علي	أيلول 2020 أحيلت على التقاعد في كانون الأول 2020	قبل تعيينها مديراً عاماً بالوكالة كانت تشغل منصب مدير عام مصرف الرافدين. بسبب الفساد المالي والإداري أحيلت أكثر من مرة على التحقيق وعوقبت لأكثر من مرة. ليس لها علاقة سابقة بالتأمين.

تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق

13	علي الجزائري	17 كانون الأول 2020	القائم بتمشية أعمال الشركة لما يقرب من ثلاثة شهور. لا علاقة له بالتأمين.
14	إيمان برهان الدين فرمان السعدي	29 آذار 2021	تمشية أعمال الشركة. أنهى تكليفها بالإدارة في أيار 2021 لكشفها عن حالة فساد في الشركة.
15	أحمد فؤاد الدهلكي	20 حزيران 2021	مدير عام بالوكالة، ويشغل منصب المدير العام بالأصالة لمركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية
16	صادق عباس هويدي	2 آب 2021	مدير عام الكمارك سابقاً. المدير العام وكالة. استمر في إدارة الشركة لغاية شباط 2023.
17	أحمد الدهلكي	تشرين الثاني 2022 ؟	مدير عام بالوكالة
18	شاكر محمود حسين الزبيدي	2 شباط 2023-25 أيار 2023	مدير عام هيئة الضرائب، ثم الهيئة العامة للكمارك، تم تدويره إلى مهام المدير العام لإعادة العراقية بعد أن تعين ليوم واحد في شركة التأمين الوطنية. قدم استقالته من الشركة في 25 أيار 2023. كان يداوم في مقر الشركة لمدة لا تزيد عن ساعة بالأسبوع. ورد في أخبار أنه كان مهندس سرقة القرن.
19	ماهر حسين رشيد البياتي	4 حزيران 2023	شغل موقع مدير عام دائرة التقاعد بالأصالة. ليس معروفاً إن كان تعيينه بالوكالة أو التكليف.
20	منذر عبد الأمير أسد	12 تموز 2023	يشغل منصب مدير عام بالأصالة لهيئة المناطق الحرة. تم تعيينه في وائل تموز لتمشية أعمال الشركة
21	برين عبد السلام قاسم	10 كانون الثاني 2024	تم تكليفها بإدارة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية سنة 2020
22	وسن سعد قاسم	17 آذار 2025	دكتوراه في المحاسبة القانونية، كانت تعمل في ديوان الرقابة الاتحادي و ثم مدير عام الموازنة في وزارة المالية

احمد جواد الدهلكي كان مديراً عامًا مؤقتًا مرتين، مرة لمدة اسبوعين في شهر شباط والثانية لمدة شهر تقريبًا. اعتقد كان ذلك في شهر نيسان اثناء تمتع شاكر محمود حسين الزبيدي بإجازة (؟)

مكتبة التأمين العراقي
منشورات مصباح كمال

مكتبة التأمين العراقي مشروع طوعي لا يستهدف الربح، يعنى أساساً بنشر الكتابات في قضايا التأمين العراقي وكتابات تأمينية أخرى. ترحب المكتبة بما يردها من مسودات كتب للنظر في نشرها.

كتب منشورة

مروان هاشم القصاب، مقالات في التأمين وإعادة التأمين في العراق (2011، الطبعة الثانية 2014)،
تحرير: مصباح كمال

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (2013)

منذر عباس الأسود، مقالات وأبحاث قانونية (2013)

فؤاد شمقار، التأمين في كردستان العراق ومقالات أخرى (2014)

مصباح كمال، التأمين في كردستان العراق: دراسات نقدية (2014)

مصباح كمال، مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية (2014)

مصباح كمال، وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية (2014)

سعدون الربيعي، شركات التأمين الخاصة وقطاع التأمين العراقي (2014)

منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين (2014)

منعم الخفاجي، وثيقة الحريق النموذجية ووثيقة الحريق العربية الموحدة: دراسة مقارنة (2014)

منعم الخفاجي، تأمين خسارة الأرباح: عرض موجز (2014)

مصباح كمال، التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية (2014)

مصباح كمال، أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية (طبعة الكترونية منقحة مزيّدة 2014). صدرت الطبعة الورقية الأولى ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية (بغداد 2012)

مصباح كمال، التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015 (2015)

- في استذكار أ. د. سليم الوردي (1942-2015)، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2016)
- باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)
- مصباح كمال، الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوع حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً (2016)
- سليم الوردي، مقالات في التأمين، إعداد وتقديم: إيمان عبد الله شياع (2016)
- سليم الوردي، تسويق التأمين، ترجمة وإعداد، ط1، بغداد (د.ن)، 2002، الطبعة الإلكترونية، (2016).
- سليم الوردي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الورقية: بغداد 1999 (د.ن)، الطبعة الإلكترونية، (2016)
- دان سكواير، ما بين الأدب والتأمين، إعداد وترجمة وتحرير: مصباح كمال (2017)
- باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)
- سليم الوردي، كتابات اقتصادية في التأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2017)
- مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها. صدرت الطبعة الورقية للكتاب من دار نور للنشر (2018)
- في استذكار بديع أحمد السيفي، 1926-2018. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)
- في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)
- مصباح كمال، دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (2020)
- منذر عباس الأسود، دراسات في التأمين البحري (2021)
- مصباح كمال، مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية (2021)
- منعم الخفاجي، تحديث نماذج من نصوص وثائق التأمين (2021)
- منعم الخفاجي، نحو قطاع تأمين عراقي فعال: تحديات وحلول (2021)
- مصباح كمال، حول بعض قضايا قطاع التأمين العراقي: نظرات نقدية (2021)
- مصباح كمال، ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي (2021)

- بهاء بهيج شكري، رسائل في تاريخ التأمين في العراق، إعداد وتحرير: مصباح كمال، (2021)
- في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2021)
- مصباح كمال، مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع (2022)
- عبد الباقي رضا، رسائل في السيرة والتأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2022)
- المرأة في قطاع التأمين العراقي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)
- في استذكار مؤيد الصفار، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)
- مصباح كمال، الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي (2022)
- في استذكار سعد البيروتي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)
- مصباح كمال، البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني (2023)
- مصباح كمال، في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق (2023)
- مصباح كمال، الأشكال الأولية للتأمين في العراق القديم (2023)
- مصباح كمال، ماركس والتأمين ومقالات أخرى (2023)
- مناظرة حول أداء شركة إعادة التأمين العراقية قبل 2003، إعداد وتحرير مصباح كمال (2023)
- في استذكار سعد الجادر، إعداد وتحرير مصباح كمال (2023)
- في استذكار الدكتور مصطفى رجب، إعداد وتحرير مصباح كمال (2025)
- في استذكار سمير شمعان، إعداد وتحرير مصباح كمال (2025)
- مصباح كمال، تعيين المديرين العامين لشركات التأمين الحكومية في العراق منذ 2003 وقضايا ذات صلة: رصد نقدي (2025)
- ستار كرم عيدان، سوق التأمين العراقية: دراسة تحليلية في الجذور التأسيسية (قيد الإعداد والتحرير)
- يمكن الحصول على هذه الكتب بصيغة بي دي إف بالكتابة إلى مصباح كمال على العنوان التالي: misbahkamal@btinternet.com